د. عبد المالك بودور

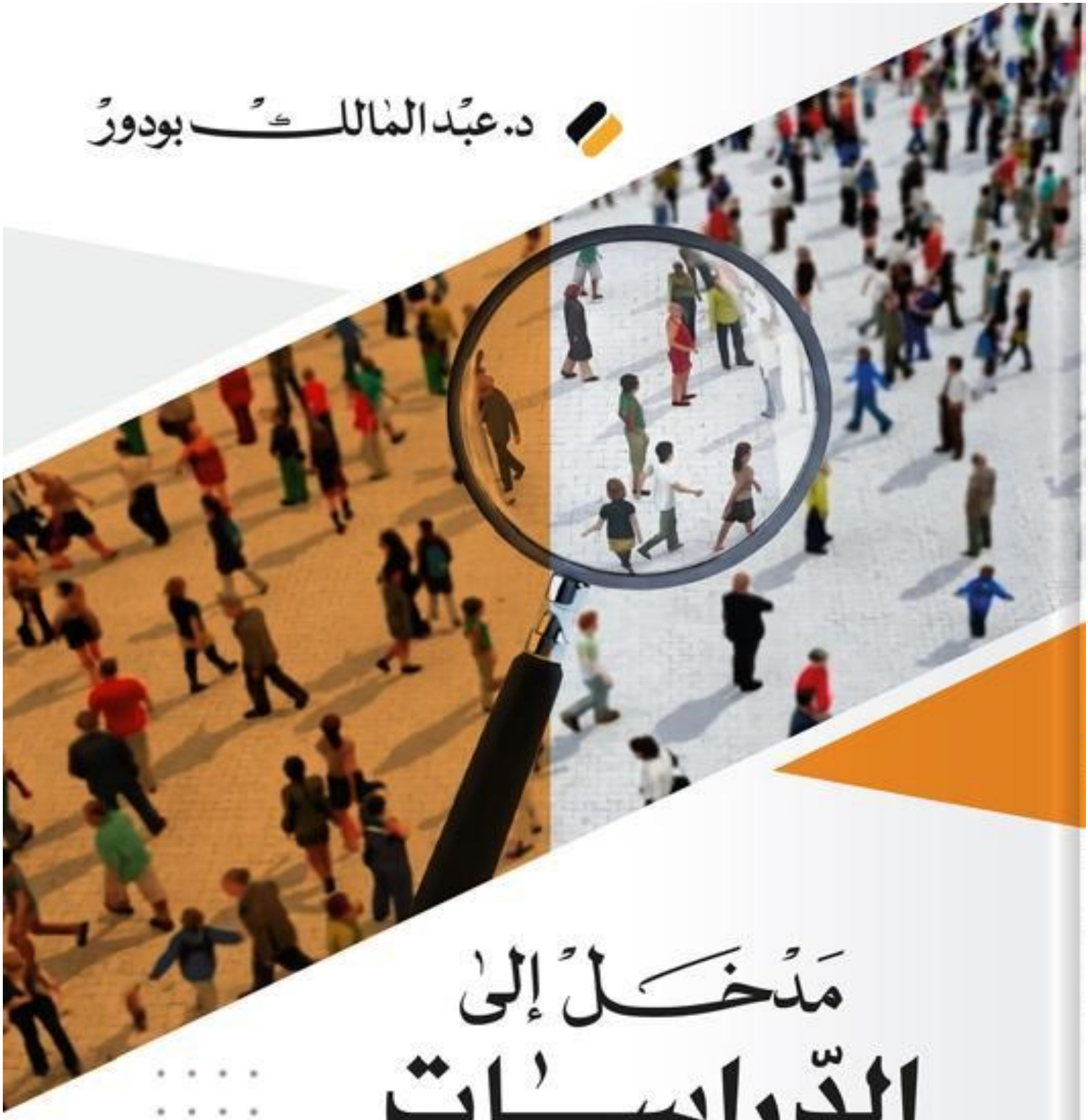

مَدْخَلٌ إلى
الدّراسات السّكانيّة

كتابٌ بيداغوجيّ

كنوز الحكمة

مدخل إلى الدراسات السكانية

كتاب بيداغوجي

إعداد الدكتور: بودور عبد المالك

كنوز الحكمة للنشر والتوزيع

إصدار 1447هـ – 2026م

مدخل إلى الدراسات السكانية

كتاب بيداغوجي

تأليف: د.بودور عبد المالك

رقم الإيداع القانوني:ماي 2026

ردمكISBN 978-9947-60-663- 6

العنوان: حي المجاهدين رقم 32 ج – بن عكنون- الجزائر

الجوال: 00213556013602

الموقع الالكتروني:www.kounouzelhikma.com

البريد الالكتروني:kounouzelhikma@yahoo.fr

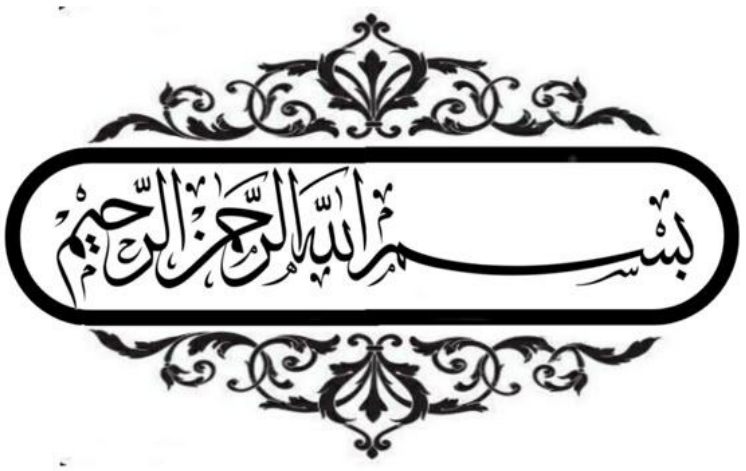

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

(سورة الحجرات، الآية 13)

﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم
مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾

(سورة النحل، الآية 72)

الإهداء

* إلى روح أبي الطاهرة راجيا من المولى العلي القدير
أن يسعها بالمغفرة والأجر الوافر في مثواها.

*وإلى منبع الحنان والعطف والدتي العزيزة التي لم تنساني بدعائها أطال الله في عمرها.

*وإلى من وقفت بجانبي ومازالت تشد أزري جازاها الله كل الخير

* إلى فلذاتي كبدي وقرة عيني آدم وصارة وأمين حفظهم الله ورعاهم وسدد الله خطاهم

*وإلى جميع أفراد عائلتي.

محتويات الكتاب

الإهداء.....3
فهرس الكتاب.....4
مقدمة.....6

محتويات الكتاب		
فهرس الكتاب		
	عناوين الفصول	الصفحة
الفصل الأول	مدخل عام إلى علم السكان/ الديمغرافيا	**34-10**
أولا	مفهوم علم السكان واهتماماته	**10**
ثانيا	التركيبة السكانية وأدوات تحليلها	**14**
ثالثا	السياق تاريخي لتطور الديمغرافيا	**25**
رابعا	علاقة الديموغرافيا بالعلوم الاجتماعية	**30**
الفصل الثاني	الأسس الفكرية للنظريات السكانية	**56-35**
أولا	ظروف بلورة النظريات الحديثة	**35**
ثانيا	النظريات الطبيعية والبيولوجية.	**37**
ثالثا	النظريات الاقتصادية الاجتماعية.	**49**
الفصل الثالث	مصادر جمع البيانات الديموغرافية ومجالات استخدامها	**70-56**
أولا	مصادر جمع البيانات في الديمغرافيا	**56**
ثانيا	أنواع الملاحظة في الديمغرافيا	**68**
الفصل الرابع	**الظواهر الديمغرافية وضرورة دراستها في المجتمع**	**108 – 71**
أولا	ظاهرة الزواجية والطلاق	**71**

ثانيا	ظاهرة الولادية والخصوبة	**80**
ثالثا	ظاهرة الوفيات	**90**
رابعا	ظاهرة الهجرة	**101**
خاتمة		**109**
قائمة المراجع والمصادر		**110**
فهرس الأشكال		
الشكل الأول	تكوين البناء السكاني	**20**
الشكل الثاني	التركيبة السكانية في الجزائر حسب التعدادات	**23**
الشكل الثالث	مخطط ليكسيس	**25**
الشكل الرابع	فكر كونفيشيوس	**27**
الشكل الخامس	فكر أفلاطون	**28**
الشكل السادس	النمو السكاني عند مالتوس	**39**
الشكل السابع	مثلث مالتوس الرهيب	**40**
الشكل الثامن	نموذج توضيحي لنظرية التحول الديموغرافي	**55**

مقدمة:

إن الدراسات العلمية التي اجتهد فيها علماء الاجتماع كانت بمثابة اللبنة الأولى لولادة علم السكان، ليصبح هذا الأخير فرع من فروع علم الاجتماع، وبهذا أصبحت قضايا السكان تستقطب الاهتمام الكبير للباحثين من مختلف التخصصات الاقتصادية والاجتماعية والصحية،والفاعلين في حقل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومن يهمه أمر المجتمعات وتسييرها، ذلك أن جل الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية لا يمكنها أن تغفل الديمغرافيا وأساسيات تطورها، ولذا أصبح العامل الديمغرافي عاملا حاسما ومهما يغذي تطلعاتنا لفهم أفضل للعالم الذي نعيش فيه.

علم السكان تخصص متشعب ومتعدد الجوانب، وهو مفترق الطرق التي تلتقي عنده جل العلوم، كون الفاعل الأساسي فيه **"السكان"** ذلك العنصر الاجتماعي الديناميكي الذي حضي بكل الاهتمام من طرف جل التخصصات والمجتمعات البشرية القديمة والحديثة، شأنه شأن ظواهره وأحداثه الديمغرافية، حيث استقرت هذه الأخيرة عميقا في وجدانهم وأصبحت تشكل محور تفكيرهم واهتماماتهم، سواء كانوا على دراية بهذا الأمر أم جهلوه، ذلك أن طبيعة البشر بل فطرة وجودهم تقتضي المرور عبر سلسلة من الأحداث الديموغرافية، تبدأ بالولادة وتنتهي بالوفاة وما قد يتخللهما من زواج وطلاق وهجرة، وقد ثمن هذا الاهتمام بدراسة هذه الأحداث والظواهروضعها في إطارها الصحيح، من خلال تأطيرها بالقوانين والتشريعات المستندة على الأعراف والثقافات والمرجعيات التي يتشبع بها المجتمع.

وبهذا أصبحت الدراسات السكانية تعد من الحقول المعرفية الأساسية في العلوم الاجتماعية، لما لها من دور محوري في فهم التحولات الديموغرافية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، وما يرتبط بها من قضايا اقتصادية واجتماعية وتنموية. فقد أضحت القضايا السكانية، من نمو ديموغرافي،

وتركيب سكاني، وحركية سكانية، وتحولات أسرية وصحية، عناصر حاسمة في تحليل واقع المجتمعات المعاصرة واستشراف مستقبلها

يندرج هذا الكتاب البيداغوجي، ضمن هذا الإطار العلمي، ويهدف إلى تعزيز التفكير العلمي والمنهجي في مقاربة قضايا السكان، وهذا عن طريق تقديم عرض منهجي ومبسط للأسس النظرية والمفاهيمية للديمغرافيا، مع التركيز على أهم المؤشرات والظواهر السكانية وطرق تحليلها. وقد حرصت في إعداد هذا المؤلف على الجمع بين الدقة العلمية والوضوح البيداغوجي، بما يسمح للطلبة و القراء باكتساب معارف أساسية تمكنهم من فهم منطق التحليل السكاني وربطه بالإشكالات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

وقد تمخضت فكرة هذا المؤلف البيداغوجي عن مطبوعة بيداغوجية كنت قد أعددتها وقدمتها سابقا، تحمل في طياتها رصيد هام من الخطة التنفيذية لمقرر مدخل إلى علم السكان، وفقا لما تقتضيه متطلبات التكوين القاعدي الخاص بالسنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية، المنصوص عليها في مضامين عرض التكوين المعتمد في هذا الإطار. وانطلاقا من التفاعل البيداغوجي مع الطلبة، وما أفرزته التجربة التعليمية من حاجات معرفية ومنهجية، تم إثراء محتوى المطبوعة وتوسيعه وصياغته في شكل كتاب أكاديمي يستجيب لمتطلبات التكوين الجامعي، وفي نفس الوقت منسجم مع الأبعاد الابستيمولوجية ذات الصلة بعلم السكان. مع مراعاة الحفاظ على طابعه التمهيدي والتوجيهي، من أجل جعله في متناول شريحة واسعة من القراء.

ولا يقتصر هذا العمل على خدمة الطلبة الجامعيين فحسب، بل يتوجه أيضا إلى مختلف القراء والباحثين والمهتمين بحقل الديموغرافيا والدراسات السكانية، وقضايا السكان والتنمية، ممن يسعون إلى الإلمام بأسس هذا المجال المعرفي بوصفه مدخلا ضروريا لفهم المجتمع وتحولاته، وركيزة أساسية لوضع الخطط والبرامج في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن هذا الكتاب ليس مجرد مادة تعليمية جامدة، بل هو محاولة لتأسيس رؤية معرفية للظاهرة السكانية، من خلال ربط المفاهيم النظرية بالواقع الديموغرافي والاجتماعي الراهن، وتحليلها في ضوء المقاربات السوسيولوجية المعاصرة.

وفي هذا السياق، لا يدعي الكتاب الإحاطة الشاملة بكل قضايا السكان، بقدر ما يطمح إلى أن يشكل قاعدة معرفية ومنهجية تفتح المجال أمام التعمق والبحث المتخصص في دراسات لاحقة.

وجاء هذا الكتاب البيداغوجي الموسوم بـ **"مدخل إلى الدراسات السكانية"** ضمن أربعة فصول رئيسية:

بحيث أن **الفصل الأول** الموسوم بـ **مدخل عام إلى علم السكان/ الديمغرافيا** قد احتوى في طياته على أربعة محاور، مستهلا بمفهوم علم السكان واهتماماته. تم نتطرق إلى التركيبة السكانية وأدوات تحليلها، لنتعرض بعدها إلى السياق تاريخي لتطور علوم السكان. لنختم الفصل بالمحور الأخير الذي تناولت فيه الديمغرافيا والعلوم الاجتماعية.

أما الفصل الثاني: والموسوم بـ **" الأسس الفكرية للنظريات السكانية "** فقد حاولنا في المحور الأول منه إبراز أهم ظروف تبلور النظريات الحديثة، ثم عر جنا في محوره الثاني على أهم النظريات الطبيعية والبيولوجية، لنسلط الضوء بعدها على أهم النظريات الاقتصادية والاجتماعية.

ليأتي الفصل الثالث: والمعنون بـ **" منهج البحث في علم السكان "** يحمل في طياته ثلاثة محاور، مستهلا محوره الأول بأنواع البحوث السكانية وأهم مناهجها، ثم أبرزت في محوره الثاني أهم المصادر الرئيسية لجمع المعطيات في الديمغرافيا، محاولا في آخر محور التطرق إلى أنواع الملاحظة في الديمغرافيا.

أما الفصل الرابع: والمعنون بـ **" الظواهر الديمغرافية وضرورة دراستها في المجتمع "** فقد احتوى في المحور الأول على ظاهرة الزواجية، ثم في محوره

الثاني أبرزنا ظاهرة الولادية والخصوبة، تم التعرض إلى ظاهرة الوفيات في المحور الثالث، لنختم الفصل بالمحور الرابع الذي استعرضت فيه ظاهرة الهجرة.

ونأمل أن يكون هذا الكتاب لبنة تضاف إلى قائمة المراجع باللغة العربية، وأن يكون عونا للطلبة وكل الباحثين والمهتمين بالدراسات السكانية وقضاياها. ورجائي أن يكون قد وفر مرجعا وأساسا لدراسات أخرى أكثر عمقا واتساعا.

الدكتور عبد المالك بودور

الفصل الأول:

مدخل إلى علم السكان (الديمغرافيا العامة).

أولا- مفهوم الديمغرافيا واهتماماتها:

1- تعريف الديمغرافيا: لقد استخدم بعض العلماء الأوائل مفهوم الديمغرافيا للدلالة على دراسة السكان وأحوالهم من منظور اجتماعي، أي حول دراسة أشكال المجتمعات وصيغها المادية، والعناصر التي تتألف منها، وتوزيع السكان الجغرافي، وحركة السكان، وأنماط المساكن.

الديموغرافيا **demogrqphy** هو العلم الذي يبحث في خصائص السكان ويدرسها بطريقة علمية، واشتق هذا المصطلح من مقطعين أصليين يونانيين هما: الأول **Demos** ويعني الناس، والثاني **graphy** للدلالة على الكتابة أو إعطاء صورة وصفية، وتعني الكلمة كلها "الكتابة عن الناس" وتطلق الآن على علم السكان "**the science of population**"[1]

ومن الناحية الاصطلاحية هناك عدة تعاريف، منها على سبيل المثال لا الحصر تعريف أول شخص استعمل ووظف لفظ **الديموغرافيا** وهو **"أشيل غويلارد" "A.GUILARD"** ، وذلك عام 1855 في كتابه **" مبادئ الإحصاء البشري"**، حيث عرف الديمغرافيا بأنها التاريخ الطبيعي والا جتماعي للجنس البشري أو المعرفة الرياضية للسكان وحركتهم وتغيراتهم وحول علاقاتهم الجسدية والعقلية والأخلاقية.

أما الفرنسي **إميل لوفاسور E. LEVASSEUR"** فقد عرفها بأنها علم يعتمد على الإحصاء ويبحث في حياة السكان ولا سيما منها الولادة والزواج والوفاة والعلاقات الناشئة عن الظواهر وأحوال السكان العامة الناجمة عن ذلك.

---

[1] آسيا شريف، **الظواهر الديموغرافية قراءات نظرية وتمارين تطبيقية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 9.

أما **"دنس رونج"** فقد عرفها على أنها العلم الذي يدرس أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، وما دام الناس يولدون ويموتون ويغيرون مكان إقامتهم باستمرار، فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة هي: المواليد، الوفيات، والهجرة، تسهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، وهي تمثل الموضوعات الأساسية في الديمغرافيا.[1]

هذا وعرفها كارل ماكس "بأنها مجموعة من المعارف والمعلومات المتراكمة تاريخيا والنامية باستمرار على أساس التجربة والممارسة الاجتماعية من الطبيعة والمجتمع والفكر، وكذلك خول القوانين الموضوعية لتطورها".[2]

أما التعريف الذي تبنته الأمم المتحدة سنة 1958 فيشير بأنها علم يهدف إلى دراسة المجتمعات السكانية من حيث عددهم، بنيتهم، تطورهم، وخصائصهم العامة، وذلك عن طريق التكميم والتحليل[3].

وتعرف كذلك بأنها الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبها وتوزيعها وتغيرها، والمقصود بدراسة علمية كونها تعتمد على مناهج وأساليب وتقنيات وأدوات علمية، أما الحجم فهو عدد الأفراد المنتمين إلى مجموعة سكانية محددة وفق لمكان محدد وزمان محدد، وأما التوزيع فهو دلالة على توزيع السكان في منطقة جغرافية معينة أي وفق للميقات الزمني والمكاني، وأما عن التركيب فالمقصود به تصنيف السكان حسب فئات مختلفة مثلا: النوع (ذكر، أنثى)، أو حسب فئات عمرية متباينة .

وقد تفرعت عن الديمغرافيا شعب كثيرة ومتميزة منها:

***الديموغرافية الوصفية:** والتي تبحث في وصف السكان من حيث العدد والتوزيع والخصائص المميزة لهم.

---

[1] دنس رونج، **علم السكان**، ترجمة صبحي عبد الكريم، مكتبة مصر، 1963،ص5.

[2] مخول مطانيوس، **مبادئ الإحصاء السكاني** – منشورات جامعة دمشق، 1996-1997، ص17.

[3] زيدان عبد الباقي،**أسس علم السكان**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976، ص ص 9-12.

***الديمغرافية النظرية:** وتتناول العلاقات الكمية بين الظواهر الديمغرافية فيما بينها دون النظر في علاقاتها مع الظواهر الأخرى (اقتصادية، اجتماعية)[1].

***التحليل الديموغرافي:** ويعني تحليل المعطيات على المستوى الكمي، إذ يعبر عنه بأنه شكل من أشكال التحليل الإحصائي المخصص لدراسة المجتمعات البشرية، ويعتبر مرحلة أساسية في كل بحث ديموغرافي، حيث يتناول المعطيات الخام التي تتضمنها النتائج المتحصل عليها من البيانات التي تجمع في البحوث الخاصة أو من التعدادات أو بيانات الحالة المدنية ليتم تبويبها في جداول مختلفة مشكلة بذلك جداول الوفاتية، الزواجية والخصوبة.

ومن هذا كله يمكن استخلاص معنيان الديمغرافيا هما:

* **المعني الضيق (المحصور):** وتقتصر على بناء السكان من حيث التركيب والحجم والتوزيع، ومختلف التغيرات التي تطرأ على السكان وتطلق عليها الديموغرافية الشكلية.

* **المعنى الواسع(المفتوح):** الديموغرافيا بمعناها الواسع تشمل مؤشرات إضافية لصيقة بالسكان والتي من شأنها تؤثر في البناء السكاني لوحدها أو بتضافرها، كالمؤشرات أو الخصائص الثقافية للسكان والمثمتلة في العادات والتقاليد والقيم والمعايير. ومؤشرات اجتماعية كالمكانة الاجتماعية، العائلة، التحصيل العلمي والثقافي. بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية والمعبر عنها بالمهنة، الصناعة، المستوى المعيشي، الدخل وغيرها. وكذلك مؤشرات صحية لها بعد عن الوضعية والحالة الصحية للسكان.

2- أهمية الدراسات الديمغرافية وأهدافها:

تتحدد أهمية الديمغرافيا من خلال الحقائق التالية:

إن الاهتمام القديم بالظواهر السكانية لم يكن الهدف المباشر منه التوصل إلى قضية عامة أو نظرية عن السكان بقدر ما كان يهدف إلى استخدامها في

[1] فراس عباس فاضل البياتي،**علم اجتماع السكان**، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، 2013 ص ص 17-18.

أغراض إدارية وحربية، حيث كانت تستعمل الديمغرافيا أو بالأحرى مبادئها في أمرين مهمين لهما علاقة مباشرة بكيان الدولة بمفهومها الكلاسيكي وهما:

* **التعبئة العسكرية:** بحيث كان يساهم معرفة حجم السكان وتركيبه في معرفة الطاقات الشبابية التي يستند عليها في إعداد الجيوش من أجل الحروب.

* **جمع الضرائب:** بحيث يسهم معرفة تركيب السكان في معرفة الطبقات الشغيلة والفئات المالكة للأراضي ورؤوس الأموال والذين يعول عليهم في إثراء خزينة الدولة من خلال اقتطاع الضرائب منهم.

لكن مع التطور الذي مس جميع المجالات أصبحت أهمية الديمغرافيا تتعدى مفهومها الضيق الكلاسيكي، ويتجلى لنا هذا التعدي فيما يلي:

* **الوعي الاجتماعي:** إن إدراك حقيقة حجم السكان وتركيبه ومعرفة التغيرات في هذا الحجم وفهم أسبابها من شأنها أن تكون مطلب أساسي لتنمية وعي السكان وخلق نوع من الوعي الاجتماعي بينهم، ذلك أن الفرد الذي تتاح له فرصة الإلمام بعدد الأفراد والرعية الذي يهمونه لاشك في أنه سيستفيد من هذه الحقيقة في توفير ما يحتاج إليه هؤلاء الأفراد في حياتهم وفي ترتيب معيشتهم.

* **التخطيط:** إن فهم السكان وتوزيعهم ومعدلاتهم وتحركاتهم هو إحدى الركائز الأساسية للتخطيط الناجح سواء على مستوى الدولة أو على مستويات محلية صغيرة، ذلك أن التخطيط يبدأ بالإنسان وينتهي به، وهو يهدف بشكل أساسي إلى تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة.

* **الرفاهية الاجتماعية:** إن الإلمام بكل جوانب السكان من شأنه أن يسهم في وضع سياسات وخطط تنموية فعالة ورسم برامج الخدمات الصحية، والتي من شأنها أن تسرع حركة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وصحيا باتجاه الرقي وتحقيق التنمية المستدامة.

و يتضح من خلال التعاريف السابقة بأن الديمغرافيا هي دراسة السكان من حيث الحجم و التوزيع والتركيب و كذلك التغير السكاني.

ومنه نستنتج مما سبق أن كل هذه الاهتمامات كانت مبنية على قاسم مشترك مركب من ثلاثة عناصر مهمة نوضحها فيما العنصر الموالي.

ثانيا: التركيبة السكانية وأدوات تحليلها:

1- مفهوم التركيبة السكانية (البناء / الهيكل السكاني):

للبناء السكاني مدلول واسع، يشمل عدة خصائص، منها التركيب الطبيعي(العمري، والنوعي)، التركيب الاجتماعي والاقتصادي، التركيب الريفي والحضري، التركيب المهني، وغيره من الخصائص الأخرى، التي تميز المجتمعات السكانية عن بعضها البعض والمجتمع نفسه بين فترة وأخرى. و يتشكل البناء السكاني من عنصرين هامين (التركيب السكاني، والتوزيع السكاني).

1-1- توزيع السكان:

ويقصد به التوزيع الجغرافي للسكان حسب مختلف المناطق (القارة، البلد، المدينة)، ومختلف الجهات (شمال، جنوب، غرب، شرق، وسط)، مع التطرق إلى مدى الاختلال في هذا التوزيع وأسبابه، فمثلا هناك اختلال في التوزيع بين الجنوب الجزائري وشمالها خاصة الوسط، ذلك يعزى إلى التوزيع الغير عقلاني للثروة وأهم أساسيات المعيشة(عمل، منشآت، علاقات،...ألخ).

أ- العوامل المؤثرة على توزيع السكان:

* **الموقع الجغرافي:** نلاحظ أن معظم السكان يعيشون في مناطق ساحلية والعكس كذلك.

* **التضاريس:** جل سكان الأرض يحبذون العيش في مناطق ترتفع بـ 200 متر عل سطح الأرض، بعيدا عن الجبال والسهول.

* **المناخ:** نجد أغلبية السكان يتمركزون في المناطق المعتدلة والاستوائية وتقل كثافتهم في المناطق الحارة، وهو حال الجزائر جل السكان في الشمال وأقلهم في الجنوب.

*** الثروات المعدنية ومصادر الطاقة:** غالبا ما يتمركز السكان أين توجد هذه المصادر فمثلا في قطر يتمركزون في الجزء الشرقي أين توجد حقول النفط.

*** النشاط الاقتصادي:** يسعى الناس جاهدا إلى التمركز في المناطق المعروفة بالتنمية واتجاهاتها والتي تتيح لهم فرص العمل.

*** الزيادة الطبيعية والسياسات السكانية:** التباين في معدلات الولادات سيؤدي حتما إلى تباين في التوزيع، وأما السياسات السكانية فلها علاقة مباشرة بأهداف التنمية واتجاهاتها.

ب- مقاييس الكثافة السكانية: ظهر مقياس الكثافة السكانية أول مرة في الخرائط المعدة لتخطيط خطوط السكك الحديدية الإيرلاندية عام 1837.

*** الكثافة السكانية:** وهي حاصل قسمة عدد السكان في

منطقة معينة أو دولة أو حي سكني معين على مساحة المنطقة أو الدولة أو الحي، وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{الكثافة السكانية} = \frac{\text{عدد السكان في منطقة أو دولة أو حي سكني}}{\text{مساحة المنطقة أو الحي أو الدولة (كلم}^2\text{)}}$$

مثال: بلغ عدد سكان الجزائر في 2017/1/1، 41200000 نسمة، أحسب الكثافة السكانية إذا علمت أن مساحة الجزائر تقدر بـ 2381741.

الحل:

$$\text{الكثافة السكانية في الجزائر} = \frac{41200000}{2381741} = 5.96$$

أي حوالي 6 أشخاص في 1 كلم^2

***- كثافة المسكن (درجة تزاحم السكان):** وهي حاصل قسمة عدد الأفراد في الأسرة على عدد الغرف في المنزل، وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{كثافة المسكن} = \frac{\text{عدد الأفراد في الأسرة}}{\text{عدد الغرف في المنزل}}$$

2-1- تركيب السكان:

ويتكون من عنصرين في غاية الأهمية للدراسات السكانية وهما:

1-2-1- حجم السكان: هو عدد الأفراد منسوب إلى نفس الميقات الزمني والمكاني، أي في بلد معين خلال زمن محدد ولا يتوقف عند هذا الأمر فقط بل يتعداه إلى مقارنة ما إدا كان هذا الحجم قد تغير بالزيادة أو بالنقصان في نفس المكان وفي وقت مغاير، ومعرفة ما يطرأ عليه من تغير من حيث الجنس ومختلف الفئات العمرية، وفي نفس الوقت معرفة كيف يتأثر هذا الحجم بالمؤشرات الديموغرافية كالولادات والوفيات والهجرة، وأثر ذلك على المجموعات السكانية والمجتمع. فمثلا بمجرد زيادة الولادات واتساع الفجوة بينها وبين الوفيات فأكيد يزداد حجم السكان وتزداد معه الحاجة الملحة إلى المنشآت (مدارس، جامعات، مصانع، مستشفيات...الخ) التي تواكب وتساير هذا الارتفاع.

2-2-1- التركيب العمري والنوعي:

وهو تصنيف السكان على أساس تركيبتهم المبنية على الخصائص الديمغرافية كالعمر والجنس، وعلى أساس بعض الخصائص الغير ديموغرافية كالمستوى التعليمي، وسط الإقامة، المهنة، الحالة الزواجية....الخ.

ويعتبر" **التركيب العمري والنوعي** " ركيزة أساسية في الدراسات الديموغرافية بوجه عام، بل يعد مهما وأساسيا في معظم الدراسات والتحليلات الديموغرافية، لأن (العمر) أو السن (والنوع) أو الجنس من أهم سمات الإنسان التي ترتبط إلى حد كبير بسلوكه وحاجاته ونشاطاته. ويعتبر

التركيب العمري والنوعي أو كما يصطلح عليه البناء الطبيعي من أهم العوامل المؤثرة في الظواهر الديمغرافية والاقتصادية، إذ أن توزيع السكان حسب فئات العمر والجنس يحدد نموهم، فهو يؤثر من ناحية الولادات والوفيات، وبتالي على توزيع السكان ونموهم، والتركيب العمري والنوعي دور كبير في القوة الإنتاجية للمجتمع ومقدار فاعليتهم الاقتصادية التي تؤثر بدورها على حياة الهجرة وفاعليتها واتجاهها. وسنركز على دراسة التركيب النوعي والعمري:

أ- مؤشرات ومقاييس التركيب النوعي: يحظى التركيب النوعي بأهمية كبيرة جدا لارتباطه بعد د من الخصائص السكانية، يؤثر فيها ويتأثر بها، كما ذكر آنفا فلا شك أن نوع الإنسان (ذكرا كان أو أنثى) يؤثر على متطلباته وسلوكياته، وأنشطته، والأدوار التي يقوم بها في المجتمع الذي يعيش فيه. كما أن زيادة الذكور أو الإناث ينعكس على الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل معدلات المواليد، والزواج، والطلاق والجريمة، والمشاركة في قوة العمل، وغيرها، مما يتطلب المحافظة على التوازن النوعي من أجل استقرار المجتمع وزيادة فاعلية أفراده .كما أن التركيب النوعي يؤثر في العمليات الديموغرافية الثلاث(الخصوبة والوفيات والهجرة) ويتأثر بها، كما هو الحال بالنسبة للتركيب العمري[1].

ويقاس وفق المعادلات التالية:

*** نسبة الذكورة rapport de masculine**: هي مقدار التناسب أو عدمه بين عدد الذكور والإناث في المجتمع، وتعد أكثر مؤشرات التركيب السكاني شيوعا واستخداما في الدراسات السكانية، ويعبر عنها عادة في صورة عدد الذكور لكل 100 أنثى.

[1] عبد المنعم عبد الحي .**علم السكان**، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 1985 ، ص 228.

*** معدل الذكورة Taux de masculine:** ويعبر عنه عادة في صورة عدد الذكور مقسوم على عدد السكان الكلي[1].

أ- نسبة الذكورة rapport de masculine: (RM)

$$\text{نسبة الذكورة} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times 100$$

ب- معدل الذكورة: Taux de masculine(TM)

$$\text{معدل الذكورة} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الذكور + عدد الإناث}} \times 100$$

ج- نسبة الأنوثة rapport de féminité (RF)

$$\text{نسبة الأنوثة} = \frac{\text{عدد الإناث}}{\text{عدد الذكور}} \times 100$$

يظهر توزيع السكان في الجزائر حسب الجنس نسبة ذكورة 50.6 % من إجمالي السكان، وهو ما يعادل 103 ذكر لكل 100 أنثى[2].

ب- مؤشرات ومقاييس التركيب العمري:

إن معرفة التركيب العمري تسهم في تحديد نوع وحجم الخدمات التي ينبغي توفيرها للشباب أو الكهول أو المسنين، مثل نوع التعليم وعدد المدارس والجامعات، ودور العجزة والمستشفيات ونحوها. ويعتبر التصنيف حسب **الفئات الخماسية** من أنسب تصنيفات الأعمار وأكثرها شيوعا واستخداما في الدراسات السكانية، لأنها لا تبرز أخطاء بيانات العمر، وفي الوقت نفسه لا

[1] Ali Kouaouci. **Introduction a l'analyse démographique**, l'office des publication universitaires, Alger,2014,p32.

[2] ONS , **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2020 a 2023**, N°1030, p 21

تتسبب في فقدان الكثير من تفاصيل التركيب العمري [1]. ومن مقاييس التركيب العمري:

* **نسبة السكان في سن معينة:** هي حاصل قسمة عدد السكان في سن معينة (مثلا 20 سنة) أو في فئة عمرية معينة (مثلا فئات عمرية سنوية أي مابين 1 – 2 سنة، أو فئات خماسية أي مابين 5 – 10 سنوات مثلا)أو في مرحلة عمرية معينة (رضع/ أطفال/ شباب/ كهول/ كبار السن)، على متوسط عدد السكان (عدد السكان في منتصف السنة، ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السكان في سن معينة} = \frac{\text{عدد السكان في سن معينة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة / متوسط عدد السكان}} \times 100$$

مثال توضيحي: بلغ عدد سكان أحد الدول الأوروبية في 1/1/ 1954 حوالي 42785100 نسمة وفي 1954/12/31 بلغ 43117000 نسمة، علما أنه في نفس السنة قدر عدد صغار السن الأقل من 15 سنة 5852123 نسمة.

المطلوب: حساب نسبة صغار السن الأقل من 15 سنة؟

الحل: نسبة صغار السن الأقل من 15 سنة هو عدد صغار السن الأقل من 15سنة خلال هذا العام على عدد السكان في منتصف هذه السنة/ متوسط عدد السكان.

أولا: نحسب عدد السكان في منتصف السنة وهو:

$$42951050 = \frac{43117000+42785100}{2}$$

[1] رشيد بن محمد الخريف. **السكان/ المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، دار المؤيد، السعودية، ط2، 2008، ص 192.

ومنه نسبة صغار السن الأقل من **15** تساوي:

$$\frac{5852123}{42951050} = \times 100 = \%13.62$$

أي لكل 100 من السكان سجل حوالي 13 طفل أقل من 15 سنة.

الشكل (1): مخطط يبن تكوين البناء السكاني

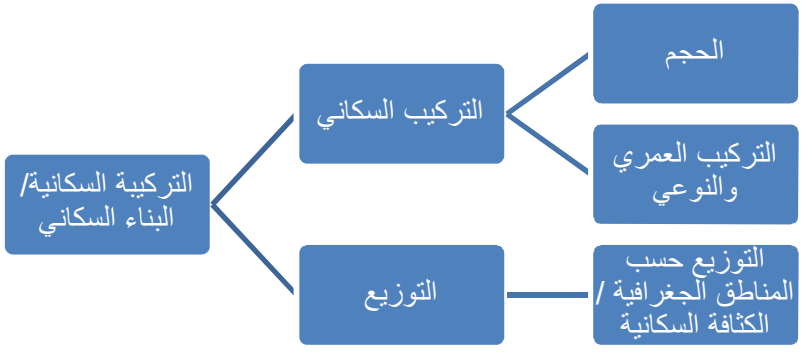

المصدر: من إعداد المؤلف

2- الهرم السكاني:

يعد الهرم السكاني من أهم عناصر التحليل السكاني، حيث يقدم تمثيلا هيكليا مرئيا لبنية المجتمع من حيث العمر والجنس، فضلا عن أنه يوفر للباحثين الفهم الصحيح لآليات نمو السكان عبر الزمن، بما يسمح لهم دراسة تأثير التحول الديمغرافي على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، والصحية.

الهرم السكاني هو بمثابة مخطط وعرض بياني للسكان يتخذ الشكل الهرمي، يصنف فيه السكان حسب التركيب العمري والنوعي، حيث يتم تصنيف الفئات العمرية على المحور العمودي الرأسي ويتم تقسيم الشريحة السكانية

عموديا بحيث تكون الفئات السكانية الذكور على اليمين والإناث على الجهة اليسرى للمخطط، ويوضع صغار السن في قاعدته وكبار السن في قمته.

وفي بعض الحالات تكون قاعدته العريضة تمثل عدد المواليد و تمثل قمته عدد الوفيات، بحيث تعبر هذه المواليد عن مستويات الخصوبة، والوفيات تعكس لنا الوضعية الصحية في المجتمع، وغالبا ما ندخل الهجرة كظاهرة مشوشة غالبا ما تؤثر في قاعدة الهرم أو وسطه أو قمته. ومن هذا نستخلص أن للهرم السكاني ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

أ- الهرم الموسع (عريض القاعدة Expansive): ويتميز قاعدته بنسب كبيرة من السكان في الأعمار الصغرى، وفي المقابل نسب صغرى من كبار السن في قمته نتيجة ارتفاع مستوى الخصوبة.

ب- الهرم الثابت (مستقيم الحواف Stationary): يتميز هذا النوع بنسب متقاربة من السكان في الفئات العمرية المختلفة، مع تناقص تدريجي نحو قمة الهرم. ويظهر في المجتمعات التي استقرت خصوبتها عند مستويات منخفضة

ج- الهرم المتقلص(ضيق القاعدة Constrictive): يتميز بنسب أقل من السكان في الأعمار الصغرى بقاعدته. يرافق مجتمعات منخفضة الخصوبة ومتقدمة في مسار الشيخوخة. يتسم بانكماش واضح في الفئات الشابة واتساع في فئات منتصف العمر وكبار السن. وهنا يدل على ارتفاع العمر المتوقع للحياة، واتجاه المجتمع نحو ظاهرة التشيخ، الأمر الذي يفرض على الدول في إعادة النظر في سياساتها السكانية والصحية.

وإذا أردنا إسقاطا هذه النماذج على الجزائر لمعرفة المرحلة التي آلت إليها، سنقوم بمقاربة دبمغرافية من خلال بتحليل وتفسير الإحصائيات من التحقيقات السابقة والخاصة بالسكان. ومنه نجد أن:

تظهر الأهرامات السكانية لعامي(**2018 -2023**) أن مرحلة ا لانتقالية الديموغرافية لا تزال متواصلة. وينعكس هذا التحول في تضييق قاعدة الهرم

بعد الاتساع الذي لوحظ في السنوات الأخيرة، و أيضا في تضييق الفئة العمرية (15-19) والفئة العمرية (20-24) وبدرجة أقل، الفئة العمرية (25-29)[1].

وتظهر البيانات انخفاضا في حجم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (0 - 4) سنوات لصالح الفئة العمرية (5 - 9) سنوات. أي أن الهرم يتميز بقاعدة عريضة نسبيا وشريحة واسعة في الفئة العمرية العاملة (15-59 سنة)، مع بداية انكماش في القاعدة الأصغر سنا، وهو ما يشير إلى بداية مرحلة التحول الديموغرافي.

الهرم يظهر بشكل عام بنية سكانية شبابية مع بداية تزايد شريحة كبار السن في المستقبل .

ومنه نستطيع القول أن الهرم يظهر بشكل عام بنية سكانية شبابية مع بداية تزايد شريحة كبار السن في المستقبل. بالموازاة هناك تحسن في البقاء على قيد الحياة في الفئات المتقدمة من العمر، حيث بلغ متوسط احتمال البقاء على قيد الحياة المتوقع عند الولادة سنة 2023، 79.6 سنة على المستوى الوطني مع فوارق بين الجنسين تصل إلى 78.2 سنة لدى الرجال و 80.0 سنة لدى النساء.[2] ونستطيع من خلال هذه المعطية إسقاط قراءة مزدوجة.

* **على المدى القريب:** تشير قاعدة الهرم إلى بنية سكانية شبابية في المجتمع، وهو ما يفتح المجال إلى ضرورة الاستثمار فيهم، ويستدعي توجيه قدرات هذا العائد الديموغرافي إلى التنمية والاستدامة.

* **على المدى المتوسط والبعيد:** تشير اتجاهات الهرم إلى أن المجتمع الجزائري يتجه نحو ظاهرة تشيخ المجتمعات، الأمر الذي يستدعي من صناع القرار وواضعي السياسات التخطيط لوضع سياسات إستشرافية في مجال الصحة، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وتوجيه سوق الشغل....الخ

[1] ONS , **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2020 a 2023**, N°1030, p 22

[2] IBID, p 23

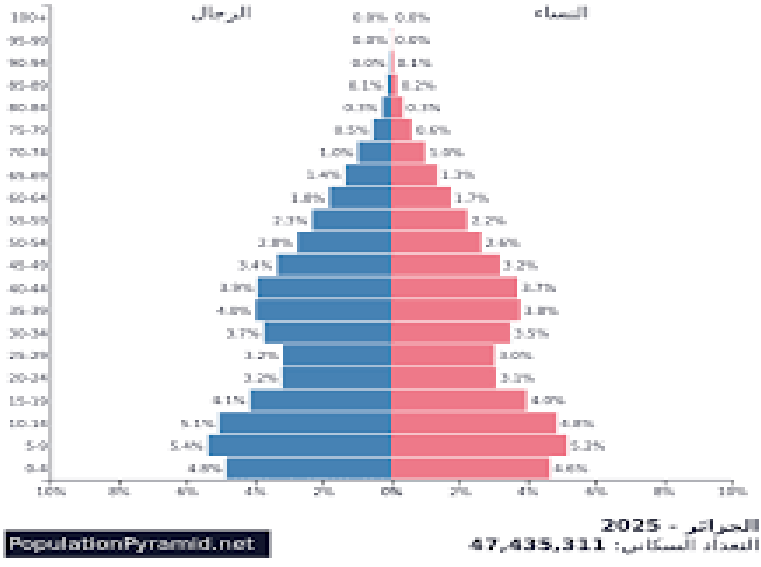

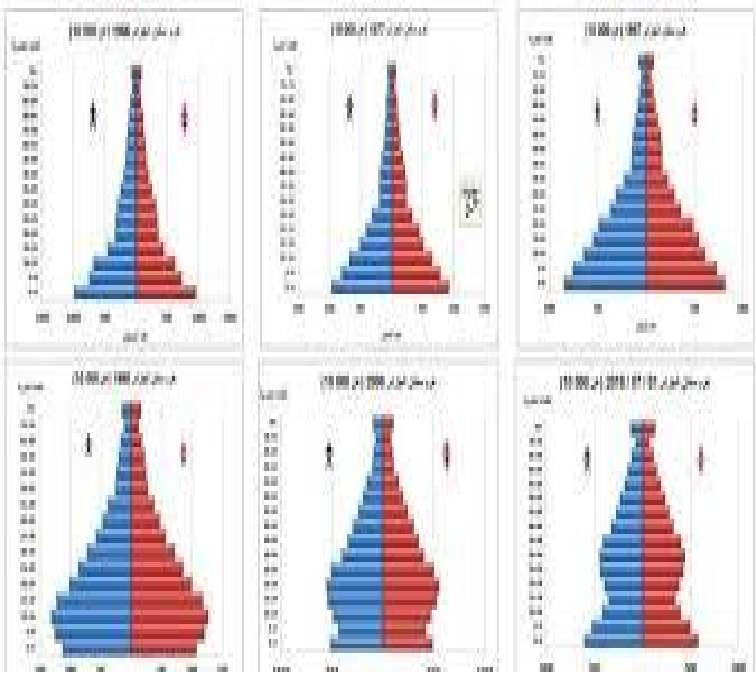

الشكل (02):التركيبة السكانية في الجزائر حسب التعدادات السكانية

3- مخطط ليكسيس:

تعود بوادر ظهور مخطط ليكسيس مع أعمال الإحصائي الألماني (Wilhelm Lexis 1837-1914) ، الذي سعى إلى إيجاد آلية أو أداة إحصائية تفسر حركة السكان "كحركة الزمن" ومنذ ذلك الحين أعتبر هذا المخطط من أحد أهم ركائز التحليل السكاني، خاصة في مجالات الوفيات، والصحة العامة، والتوقعات الديموغرافية، وتحليل الأجيال.

يعتبر مخطط ليكسيس تصويرا بيانيا يوضح العلاقة بين الزمن ومتغير يرتبط بالزمن، ويمكن تتبعه منذ ظهور حدث معين أو لمجموعة من الأشخاص، وهذا الحدث قد يكون العمر، مدة الزواج، الفترة بين مولودين، مدة ممارسة وسائل تنظيم الأسرة...الخ[1].

هذا إلى جانب قدرته على محاكاة الزمن الديموغرافي؛ أي ذلك الزمن الذي تتقاطع فيه حياة الأفراد مع الأحداث الاجتماعية والصحية، ومع أنماط المخاطر والتعرض والتحولات الكبرى.

1-3 تمثيل مخطط ليكسيس: يتكون من محورين أساسيين:

محور السينات x (الأفقي): أين يمثل بالسنوات مثلا سنة 2022،2023،2024، 2025.....

2-3- محور العينات y (الأفقي): أين نسجل العمر أو مدة الزواج، أو الفترة بين المولودين أو مدة ممارسة وسائل منع الحمل. كما يعبر مخطط ليكسيس عن الفرد بخط مستقيم مائل يضع زاوية مقدارها 45 درجة مع المحور الأفقي ويقطع هذا المحور في نقطة تحدث عندها الظاهرة محل الاعتبار، وهذا ما يبرزه التمثيل البياني التالي:

[1] مصطفى الشلقاني، **طرق التحليل الديمغرافي**،مطبوعات جامعة كويت، الكويت،(بدون سنة)، ص 20.

الشكل (03):مخطط ليكسيس

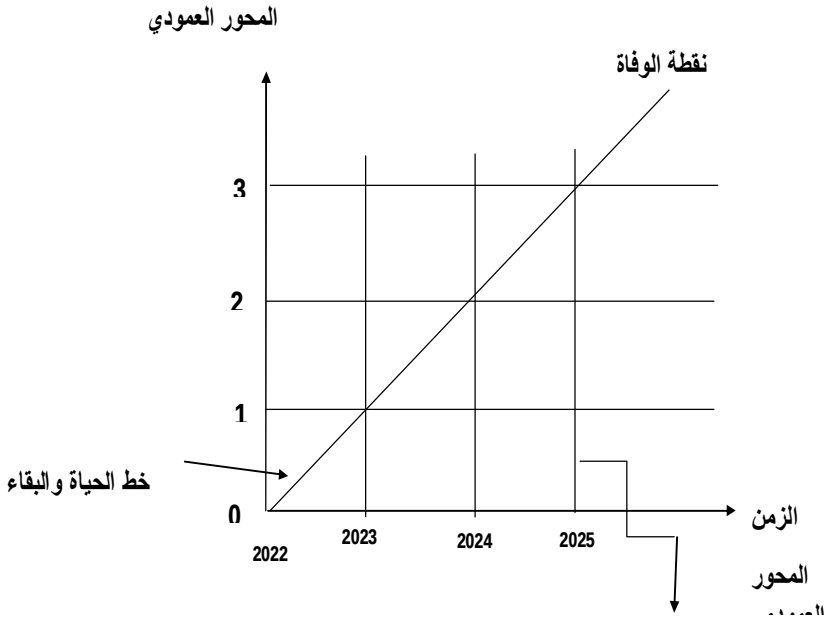

خط يمثل 1 جانفي على الساعة 0 أو 31 ديسمبر على الساعة 24

ومن هذا كله نستطيع القول أن مخطط ليكسيس ليس مجرد إطار تصوير بياني، بل هو مخطط تحليلي متكامل يسمح بفهم العلاقات المعقدة بين الزمن والعمر والجيل والفوج. إذ أنه وسيلة لقراءة الأحداث والظواهر الديمغرافية للأفراد في فضاء بصري واحد، وبالتالي فهم ديناميات السكان والصحة العامة بطريقة تتجاوز حدود الوصف إلى عمق التحليل الديمغرافي.

ثالثا: السياق التاريخي لتطور الفكر الفلسفي للديمغرافيا:

اهتم العديد من الفلاسفة والمفكرين في العصر القديم والحديث بتحليل العلاقة بين السكان والمجتمع وقد كان لجهودهم دلالات هامة بالنسبة للسياسات الحكومية المتعلقة بالسكان في العديد من دول العالم، ولقد تركز تفكير الباحثين في مجال السكان حول محورين أساسيين تمثلا في أسباب النمو السكاني والآثار المترتبة عن هذا النمو، غير أن معالجة المفكرين الأوائل

للقضايا السكانية كان مقتصرا على دراسات وصفية من الصعب تحديد أهدافها وطرق دراستها وقياسها، وهو الأمر الذي جعل ألفريد سوفي يصف الديمغرافيا على أنها علم أو تخصص وحشي بدون تلاميذ ولا معلمين[1].

تركز الاهتمام في المجتمعات القديمة على أهمية عملية الإنجاب بهدف تعويض الفقد السكاني الناجم عن ارتفاع معدلات الوفيات بسبب انتشار الأمراض والأوبئة فضلا عن قتلى الحرب.

ومن بين أشهر المفكرين والفلاسفة القدماء الذين تناولوا القضايا السكانية المتعلقة بأمور الزواج والإنجاب والصحة والوفاة نجد:

1- فلاسفة الصين: (479-551 قبل الميلاد):

اهتم الفلاسفة القدامى بمعوقات نمو السكان وكانت الزيادة السكانية مسألة خير للبشر لكن، فدعوا إلى التناسل والتكاثر والمحافظة على استمرارية الحياة لكن وفق أسس تؤطرها قضية محورية مفادها أن الزيادة السكانية الهائلة تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية(الحروب، البؤس والشقاء، المجاعات،نقص معدل إنتاج الفرد، لهذا ركزوا على فكرة تناسب مساحة الأرض ومواردها مع عدد السكان.

إهتم كونفيشيوس بفكرة **"الحد الأمثل للسكان"** أي التناسب بين مساحة الأرض وعدد سكانهابحيث أشار أن الخروج عن هذا الحد الأمثل يؤدي إلى الموت جراء انتشار الفقر، والمجاعة والصراع عن الغذاء. وبهذا كان لزاما على الحكومة التدخل من أجل التوزيع الجيد للسكان بما يكفل هذا الحد الأمثل. مشيرا إلى أن (نقص الغذاء، الحروب، الزواج المبكر، والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج) من شأنها أن تؤثر في نمو السكان أو عدمه[2]

---

[1] آسيا شريف، **الظواهر الديموغرافية قراءات نظرية وتمارين تطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2015، ص 11.

[2] David Lucas and others, **beginning Population studies**, the Australian national university canaberra, 1980,p25.

الشكل رقم(4): فكر كونفيشيوس

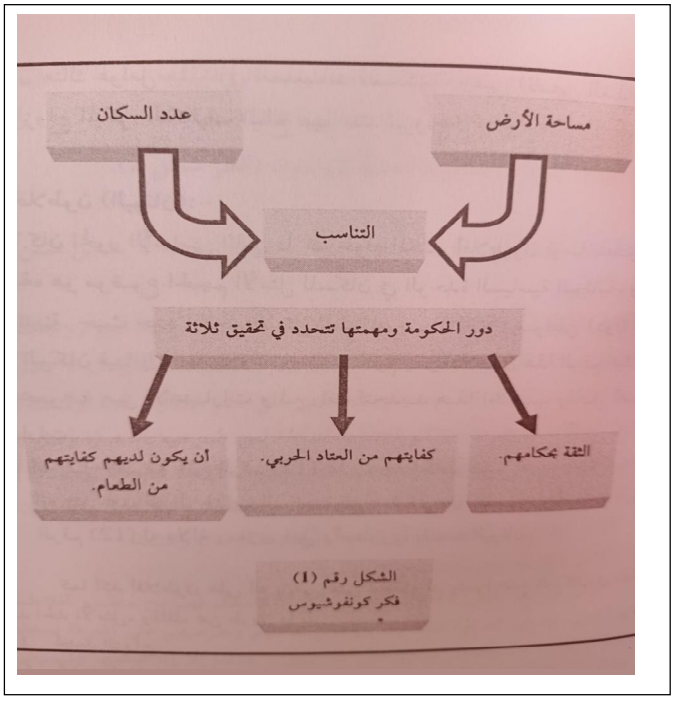

المصدر :منير عبد الله كرداشة، **علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية**، ط1 ، عالم الكتب الحديث، الأردن 2009 ، ص2 .

2- عند اليونان القديمة أفلاطون (427-348 ق-م):

يعدد اليونانيون من أولى شعوب العالم اهتماما بقضايا السكان لا سيما في وضع تشريعات سكانية، ووجهوا جل اهتمامهم إلى تعداد السكان.

كان أفلاطون صاحب أول قانون واضح المعالم في مجال السكان. فقد ذكر أفلاطون في مؤلفه **" الجمهورية"** و **"القانون"** أن الاستقرار السكاني أمر ضروري لتحقيق الكمال الإنساني، ولذلك اقترح أفلاطون الإبقاء على المجتمع المكون من المواطنين الأحرار عند مستوى 5040 شخصا أي مفكوك الرقم 7 (1x2x3x4x5x6x7) وقد أعتقد أفلاطون أن زيادة السكان تؤدي إلى ضياع

الأنساب الأمر الذي سوف يخل بالديمقراطية. كذلك رأي أفلاطون أن زيادة السكان سوف تحول دون تحقيق تقسيم العمل المناسب للمجتمع.

كما ذكر في مؤلفه **" الجمهورية"** أن سكان الدولة يجب أن لا يزيد عن حجم المدينة وما بداخلها من سكان، فلو حدث العكس وزاد حجم سكانها فسوف تتسع متطلباتهم ورغبتاهم الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفساد والانحلال، فيضيق توفير السعادة والفضيلة اللذين من أجلهما بنيت المدينة.

أما فيما يتعلق بحجم السكان فقد رأي أفلاطون أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان لمنع عدم التوازن والخراب، ويكون هذا التحكم من خلال تأخير سن الزواج(تحديد السن عند أول زواج)، تحديد النسل و وأد الأطفال، أو الهجرة إلى الخارج. ومن الواضح أن تركيز أفلاطون على قضية الاستقرار السكاني نابع أساسا من أنه كان يؤمن بأن نوعية السكان أكثر أهمية من عددهم، أو بمعنى آخر الكيف وليس الكم هو الأهم بالنسبة للمجتمع.

الشكل رقم(5): فكر أفلاطون السكاني

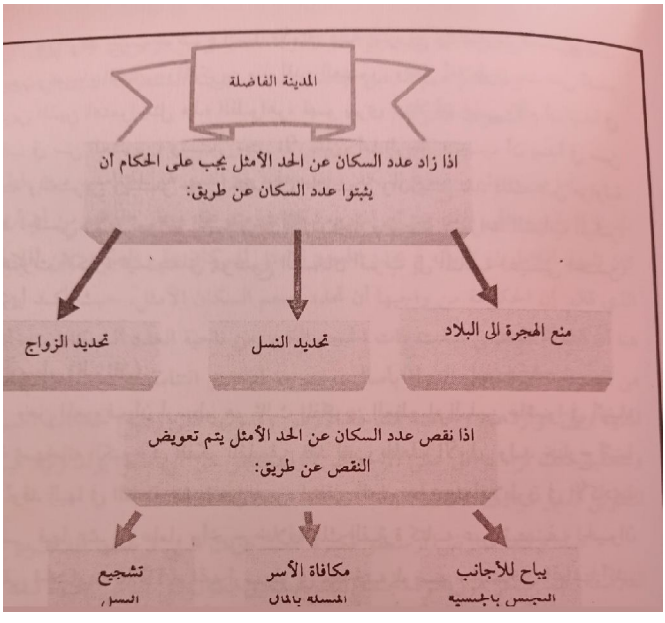

3- عند الرومان كانت الإمبراطورية الرومانية تعتبر أن النسل أمر محمود لهذا كانت ترمي سياساتهم إلى زيادة عدد السكان، حيث اهتم أباطرتها بقضية الإنجاب على أساس أن الإنجاب وسيلة الإحلال لقتلى الحرب كما أنه يوفر السكان لخدمة الإ مبراطورية، ومن أجل ذلك سنوا عدة قوانين لزيادة عدد سكانهم، إذ فرضوا عقوبات شديدة وقاسية في حق الذين يفرضون الإجهاض، كما أملت عليهم عاداتهم تزويج الذكور في سن مبكرة قبل العشرين من العمر، والطلاق بينهم أمر صعب إلا في حالة العقم أو الخيانة.

بالرغم من تشجيع الأباطرة لعملية الإنجاب إلا أن معدلات المواليد قد مالت إلى الانخفاض قرب نهاية عهد الإمبراطورية في روما.

أما في العصور الوسطى فقد عاشت أوروبا في ظلام العصور الوسطى عقب انهيار الإمبراطورية الرومانية، وقد كان هناك تفضيل عام لفكرة الرهبنة على أساس أنها أسمى أشكال الوجود الإنساني كما يشير أوجستين، وطيلة قرون العصور الوسطى كان المفكرون يرون أن السكان قضية يجب أن يترك أمر تنظيمها إلى الله.

4- عند العرب عبد الرحمان ابن خلدون (1332-1406 ق-م):

كان العرب في جاهليتهم كثيري النسل والأولاد إلا أن هذه الكثرة كانت تتخللها عادات سيئة فكان بعضهم يقتلون أولادهم خشية إملاق، وعلى عهد الإسلام كان يستحب الزواج والإنجاب لقول الحبيب المصطفي **" تناكحوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة".** كما أن كتابات فلاسفتنا العرب غلب عليها الاهتمام بالمسائل السكانية سواء من خلال الاهتمام بالفرد كوحدة في المجتمع السكاني أو من خلال الاهتمام بالمجتمع ككل.

تناول ابن خلدون قضية السكان في مؤلفه **"المقدمة"** الذي أعطى فيه بعض الملاحظات والأفكار حول السكان والبيئة الطبيعية لهم، حيث ربط بين حجم السكان وأهداف الدولة والمجتمع متناولا بذلك مزايا النمو السكاني، فقد رأي ابن خلدون أن النمو السكاني يخلق الحاجة إلى تخصص الوظائف وهي

الفكرة التي تناولها آدم سميث فيما بعد في معرض حديثه عن تقسيم العمل. ويرى ابن خلدون أن المجتمعات السكانية تمر بمراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة، إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة في معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات مما يؤثر على نمو السكان فيزيد عددهم، وهذا راجع إلى نشاط السكان من النواحي (الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية) وعلى قدراتهم السيكولوجية (العقلية) والبيولوجية (العضلية)، وعندما ينتقل إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يسهد ظروفا ديموغرافية مخالفة تماما لبدايته حيث يتقص فيها معدلات الخصوبة والمواليد ويرتفع بالمقابل معدلات الوفيات، ذلك بسبب انتشار الأوبئة والمجاعات الأمر الذي يقلل من نشاطات السكان ويقل نسلهم فيتحلل المجتمع.[1]

رابعا- علاقة علم السكان (الديمغرافيا) بالعلوم الاجتماعية:

أظهرت الدراسات الحديثة أن هناك علاقة بين العوامل الديمغرافية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية، حيث ساهمت الدراسة العلمية في المجال السكاني في إعطاء صورة محددة المعالم عن السكان وخصائصهم.

1- علاقة الديمغرافيا بعلم الاجتماع:

عادة ما يهتم المختص في علم الاجتماع بدراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر في اتجاهات الظواهر الديمغرافية بما فيها الزواج والخصوبة والوفاة، ومن جهة أخرى كيف تساهم هذه الظواهر الديمغرافية في استفحال بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية. وإن تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية يثري علم الاجتماع ويساعده على الوصول إلى قدر عال من التعميم وتجديد المعطيات والوقائع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع.

[1] إحسان محمد الحسن. **علم الاجتماع – دراسة تحليلية في النظريات والتنظيمات لاجتماعية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988، ص99.

ومن ناحية أخرى فقد استفاد ميدان السكان نظريا ومنهجيا كثيرا من علم الاجتماع، فلقد حرص علماء الاجتماع على توفير الشروط النظرية والمنهجية لعلم اجتماع السكان وتثبيت دعائم استقلاله وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية الأخرى وذلك بتوفير القضايا الأمبريقية واللإستقرائية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية وبالاستعانة بمناهج طرق وأدوات البحث الاجتماعي في دراسة الظواهر السكانية[1].

2- علاقة الديمغرافيا بعلم النفس:

ترجع علاقة الديمغرافيا بعلم النفس إلى عقود طويلة مضت، وذلك حينما لجأ "**كينز** "للاعتماد في تفسيره للعوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال(أي الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) إلى التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين، ولم يلجأ إلى القوانين الاقتصادية التي تظهر في مجال الإنتاج والتوزيع، حيث أدعى" أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما ت ا زيد دخلهم، ولكن ليس بنفس الكمية التي يتزايد بها الدخل"، وهو القانون الذي رأى أنه ذو صلاحية مطلقة باعتباره متصل بالطبيعة الإنسانية[2].

ولم يتوقف هامش التعاون عند هذا الحد، حيث أبدى العديد من علماء النفس في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بمعالجة عدد من المواضيع ذات الارتباط الوثيق بالسلوك الديمغرافي، ومن أكثرها تناولا نذكر عمليات تحديد النسل، وذلك رغم كونها مسألة ديموغرافية بحتة، حيث حاول الكثير من المهتمين والدارسين لهذا التخصص معرفة الدوافع التي تصنع الفوارق في استجابات الأفراد، فتدفع البعض إلى كثرة الإنجاب[3].

---

[2] رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،- الكويت ، 1984 ،ص 123

[3] طارق - السيد، **علم السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2008 ،ص . 22

3- علاقة الديمغرافيا بالصحة:

عادة ما يهتم المختصين في جوانب الصحة بالجوانب الصحية للسكان مثل الأمراض والأوبئة، ونسب الوفاة، ومتوسط العمر، والفجوة الحيوية، ونسبة الإصابة. لهذا تعد الصحة العامة من أهم المتغيرات التفسيرية في التحليل الديموغرافي، إذ تشكل أحد المكونات الجوهرية لفهم ديناميات السكان، إلى جانب كل من الخصوبة والوفيات والهجرة فهي لا تمثل فقط غياب المرض، بل تعكس أيضا مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ومدى فعالية السياسات العمومية في تحقيق جودة الحياة والاستقرار الديموغرافي.

بحيث أن تحسن الصحة العامة يؤدي إلى تحولات هيكلية في البنية السكانية، منها ارتفاع نسبة الأعمار النشيطة، وتزايد فئة كبار السن (شيخوخة سكانية)، وتراجع معدلات الخصوبة. كما ينعكس ذلك على تكوين رأس المال البشري، إذ تتيح الحياة الصحية الطويلة زيادة الإنتاجية والمشاركة الاقتصادية.

وبهذا نستطيع القول أن الصحة العامة في الإطار الديموغرافي تمثل عنصرا بنيويا في تفسير التحول السكاني والاجتماعي، فهي في آن ٍ واحد نتيجة للتنمية وأداة لتعزيزها. ومنهم ٌ فإن أي تحليل ديموغرافي متكامل لا يمكن أن يـ ُغفل دراسة الروابط العميقة بين الحالة الصحية والتحولات السكانية عبر الزمن في ظل الأوبئة

4- علاقة الديمغرافيا بالإحصاء:

يشكل الإحصاء أحد الروافد المعرفية الهامة التي يتغذى منها علم السكان، فالبيانات الخام التي يبحث الديمغرافي في معرفتها سواء كانت في صورة تعدادات أو تسجيل للوقائع الحيوية...الخ. وفي أحيان كثيرة من عمليات تجميع تبادر بها مصالح إحصائية مختلفة، لا يكون هدفها غالبا علم السكان ولا تمت له بصلة مباشرة، كما هو عليه الحال بالنسبة لنتائج التحقيقات الميدانية المعدة بشكل خاص لدراسة موضوع ما، كمعطيات هيئات التأمين والضمان الاجتماعي، والمعلومات الحصرية المستقاة من الدوائر الوطنية للإحصاء ولكنها تشكل في

النهاية المادة الأساسية التي يشتغل عليها المختص في علم السكان ،أي أنها هي التي تقدم مادته الرئيسية عن أعداد السكان وخصائصهم، توزيعهم عبر المكان وتطورهم عبر الزمان[1]

كما أن أحد الأدوار الرئيسية لعلم السكان هي تحويل معطيات الرصد الخام التي يحصل عليها بطريقة إلى نتائج معدة، وذلك من خلال ما يصطلح على تسميته بعملية التحليل السكاني ، وفي كل ذلك فإن المقاييس الإحصائية تكون قاعدة ثابتة في اغلب الأبحاث السكانية، وهذا لا يفاجئ أحدا طالما أن موضوع الدراسة يتقبل العمليات الحسابية بشكل جيد، ومثال على ذلك فالطلاق والموت تنتجان عادة عن استطراد مجوعة معقدة من الوقائع، فمن الملائم لتوضيحهما أن لا نبحث فقط عن معرفة أعدادهما، بل أيضا معرفتها حسب مجموعة متعددة من المعايير، يمثل بعضها آثار الظواهر السكانية على المجتمع، كالجنس والعمر ،الحالة المدنية، مقر الإقامة، المستوى التعليمي، فئات الأسر، النشاط الاقتصادي...الخ، أين يمكن حسابها بشكل مشترك أو منعزل، وبهذا الشكل فإننا سوف ندرس مظاهر حالة ديناميكية السكان.

5- علاقة علم السكان بعلم الاقتصاد:

نجد أن المختصين في علم الاقتصاد يهتمون بدراسة العلاقة بين السكان وموارد الثروة ومستوى المعيشة، والأزمات الاقتصادية، لذا فإن الدراسات السكانية تمثل قيمة حيوية للاقتصادي[2]، بحيث أنه هناك علاقة تأثير متبادل بين العوامل الاقتصادية و الديمغرافية، فتوفير المعطيات الديمغرافية ضرورية لدراسة الظواهر الاقتصادية وتحليلها، بحيث أجمع جل الباحثين على ضرورة تحقيق توازن بين الموارد الاقتصادية و الزيادة السكانية. إذ يرى بعض علماء

[1] مصطفى عمر حمادة، **الأنثروبولوجيا والتنمية السكانية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2012 ، ص ص 22،23.

[2] عبد المنعم عبد الحي، **علم السكان**، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 1985، ص34.

الاقتصاد في تزايد السكان دافعا لزيادة الإنتاج والرفاهية الاجتماعية و الرواج الاقتصادي الذي يؤدي إلى تتزايد عدد السكان.

6- علاقة علم السكان بالتاريخ:

استطاعوا المختصين في المجالات التاريخية الربط بين الهجرات السكانية عبر الأزمنة التاريخية المختلفة والتطورات التي حدثت في البيئة الطبيعية، ويتجلى ذلك في الربط بين الصفات النوعية للسكان وظروف البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، ومدى إمكانية استغلال السكان للبيئة وللموارد الطبيعية، وفي نفس الوقت تأثير التغيرات البيئية وظروفها في الحركات السكانية.

و بهذا كله تظهر العلاقة الوثيقة بين الديمغرافيا وكافة العلوم الاجتماعية الأخرى، فهي تخدم كافة العلوم وتقدم لها المادة الأولية عن السكان وفي الوقت نفسه تستعين الديمغرافيا في كثير من الأحيان بأبحاث ودراسات باقي العلوم.

الفصل الثاني:
الأسس الفكرية للنظريات السكانية

أولا: ظروف تبلور النظريات الحديثة

إن الاهتمام بدراسة السكان جذب انتباه ثلة من المفكرين والكتاب منذ أقدم العصور، لكن المتفق عليه هو اختلاف آراء وأفكار المفكرين اتجاه هذه الدراسات، كون لكل منهم ظروف وروافد فكرية ساهمت في رسم اتجاهات مختلفة التقت عند علم أصبح مؤسسا بحد ذاته يدعى علم السكان، ولم يؤسس ذلك إلا بعدما وضعوا الفروض وجمعوا الحقائق السكانية وصبوا اهتمامهم بالأصل في أثر السكان على الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية والبيولوجية التي بلورت على شكل نظريات تحاكيها قوانين سكانية. بهذا لا يستطيع أحد منا اليوم أن يتجاهل رواد هذا الفكر وإسهاماتهم في بناء مدارس نظرية متنوعة حول هذه المسألة باختلاف وجهات نظرهم، والتي على أثرها يتم تحليل الصيرورة التي وفقها يسير النمو السكاني عموما. وبما أن الظواهر السكانية تخضع لمؤشرات طبيعية وبيولوجية وأخرى اجتماعية واقتصادية، فهناك اقترابات ذات قاعدة سوسيولوجية وأخرى اقتصادية[1].

ونقصد بالنظرية السكانية على أنها كل شكل من أشكال محاولة فهم أو العوامل المهمة التي تحدد النمو السكاني، وهي تهدف إلى تفسير التغيرات في أنماط الخصوبة واختلافاتها بالنسبة للطبقات الاجتماعية، وإلى غير ذلك من الظواهر الديمغرافية التي تحاول تفسيرها وتفكيكها على أرض الواقع.

كما أنها مجموعة من القضايا المترابطة فيما بينها والتي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب وتقدم تفسير لظاهرة ما من الظواهر السكانية، أو تتنبأ بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها.

[1] جويدة عميرة، **اتجاهات نظرية في علم السكان**، دار جوانا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص53.

في الفترة الممتدة بين القرنين 17/16 انتشرت آراء كبيرة ومتضاربة عن السكان، منها من شجعت الزيادة السكانية ومنها من نبذتها، وكانت القوة حينها هي الاعتبار السائد الذي كانت الدول تصنعه في المرتبة الأولى لتدعيم سياستها الخارجية وتبيان عظمتها وقوتها مع نظيراتها، حيث كان التفكير الأوروبي حينها تحت تأثير التجاريين في القرن 15 الذين كانوا يشجعون النسل خاصة بعدما اكتشف كريستوف كولومبس القارة الأمريكية، وهذا بغية فتح مشروعات تغني دولهم بالمعادن النفيسة، ولما كانت هذه المشروعات تحتاج إلى اليد العاملة الكثيرة وكانت السيطرة السياسية تحتاج إلى الجنود والبحارة اقتضى تشجيع كثرة السكان[1].

أما أفكار الطبيعيون **physiocrates** فكانت ترى أن الأرض وليس السكان هي المصدر الحقيقي للثروة، وكان آدم سميث من أشهر مؤيدي هذا الخط الفكري. فقد أعتقد آدم سميث أن هناك نوع من التوافق الطبيعي بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، وأن حجم السكان يتحدد بمستوى الطلب على العمل والذي بدوره يتحدد بمستوى إنتاجية الأرض.

من ناحية أخرى فقد كان كوندورسي في فرنسا يرى أن ليس هناك حدود للتقدم التكنولوجي، وأنه مع تعاقب الأجيال سوف تزداد الممتلكات ومن ثم زيادة السكان. على أن كوندورسي يرى أنه عندما تبلغ سعادة الإنسان حدودها القصوى يجب على الفرد أن يرتفع بالمستوى العام لرفاهية المجتمع الذي يعيش فيه والأسرة التي ينتمي إليها بدلا من زيادة عدد السكان. وهكذا فإن كوندورسي يرى أن النمو عندما يصل إلى حدوده القصوى فإن الحل النهائي لابد وأن يكون من خلال تحديد النسل.

أما الانجليزي ويليم جودوين فقد كان يرى أن التقدم العلمي سوف يؤدي إلى زيادة العرض من الغذاء، وأن هذا الازدهار لن يؤدي إلى تضخم سكاني، حيث سيقوم الأفراد طواعية بتحديد النسل. كذلك كان جودوين يرى أن معظم

[1] نفس المرجع، ص 54.

مشاكل الفقراء ليست راجعة إلى التضخم السكاني وإنما بسبب عدم المساواة والطمع والرغبة في إحداث تراكم للممتلكات.

ثانيا: النظريات الطبيعية والبيولوجية في تفسير الظواهر السكانية:

وهي النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل الطبيعية والبيولوجية في حركة السكان، بحيث ترى أن الذي يتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترجع انخفاض الخصوبة إلى انخفاض القدرة البيولوجية على الإنجاب.

قوبلت الأفكار المثالية للطبيعيين بالرفض على يد أحد العلماء الانجليز الذين نالوا شهره واسعة في التنظير في مجال السكان، وهو العالم روبرت توماس مالتوس. Malthus الذي ولد في إنكلترا عام 1766، وتوفي عام 1834، كان كاتبا متفوقا بجامعة كمبرج التي درس فيها اللاهوت، ليصبح عام 1796 كاهنا بكنيسة في إنكلترا، عاش في زمن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا يشهد تغيرات هامة تؤدي إلى حدوث ارتفاع نسبي في معدلات السكان[1].

1- نظرية مالتوس Malthus:

اعتبر مالتوس أن الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية بحثه لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية، بعبارة أحرى لا توجد علاقة بين النمو السكاني وتغير أو تطور قوى الإنتاج في أي مرحلة تاريخية، وقد وضع مالتوس افتراضيين رئيسيين وهما:

أ- إن الغذاء ضروري لوجود البشر

ب- أن الحاجة إلى التزاوج(الشهوة الجنسية)

ومن ثم الإنجاب ضرورة من الضروريات الإنسانية المستمرة. ومن وجهة نظر مالتوس فان المشكلة الأساسية تتمثل في أن قدرة الإنسان على التكاثر أكبر من قدرة الأرض على إنتاج الحد الأدنى الضروري من الغذاء للإنسان (حد الكفاف).

[1] فراس عباس فاضل البياتي. **علم اجتماع السكان**، دار الجيل للنشر والطباعة، العراق، 2003، ص 44.

ولشرح الفكرة الأساسية نشر مالتوس مقاله الأول عام 1798 تحت اسم مستعار موسوم بعنوان " **أساسيات السكان وتأثير السكان على رقي المجتمع**"، مع ملاحظات عن تكهنات جدوين ودي كوندورسي وغيرهما من الكتاب[1]. وقد راجت أفكار مالتوس والسبب في ذلك فقر الطبقة العاملة، خاصة أثناء حرب نابليون التي كانت سببا في الفقر المدقع. لكن مقاله لم يستند إلى أبحاث موضوعية، لكن كان ردا على ما كان سائدا في بعض الدوائر الفكرية ودحض لوجهات النظر التفاؤلية حول السكان، مثل **كوندرسي** حول كتابه تاريخ تطور روح الإنسانية، وجدوين في بحثه المتعلق بالعدالة السياسة الذي نشر عام 1793، التي كانت تري أن أفضل معيار لسعادة الأمم هو عدد سكانها، وقد رد مالتوس على ذلك بقوله " أن عدد السكان هو بالفعل أفضل معيار لسعادة الأمم ورفاهيتها، لكن عدد السكان المتزايد ما لم تقابله زيادة مماثلة في موارد الثروة يؤدي إلى تعاسة الأمم وليس سعادتها. لهذا طرح سؤالا عريضا جاء فيه " إذا كانت الأرض لا تكفي إلا عدد محدودا من السكان فلماذا ندعو الناس للزواج والإنجاب، وكيف نطلب من العاملين المجدين في المجتمع أن ينفقوا على العجزة والفقراء، وكيف نسوي بين العامل والعاطل[2]؟

وهو الأمر الذي فتح الباب أمام العديد من الانتقادات والأمر الذي توقعه مالتوس، فقد ثارت ثائرة رجال الدين واعتبروه ضد الدين واتهموه ببرودة العاطفة والتشاؤم ومعاداة الإنسانية والقنوط من رحمة الله لا سيما كونه من رجالات الدين.

أدت هذه الانتقادات إلى اعتكافه خمس سنوات تمخض عنها مقالة الثاني عام 1803 الذي نشره باسمه تحت عنوان " **بحث في أصول السكان**".

---

[1] حسن الساعاتي،عبد الحميد لطفي. **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 40.

[2] جويدة عميرة. **اتجاهات نظرية في علم السكان**، المرجع السابق، ص 60.

افترض فيه مالتوس أن السكان يتزايدون على شكل متواليه هندسية ، بينما يتزايد حد الكفاف من الغذاء على شكل متوالية عددية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الزمن	1	2	3	4	5
السكان*	2	4	8	16	32
حد الكفاف	2	4	6	8	10

*عدد السكان يتضاعف كل ربع قرن(25 سنة)

وإذا ما عبرنا عن هذين النمطين من النمو بيانيا فإننا نصل إلى الشكل التالي:

الشكل رقم(6): نمو السكان عند مالتوس

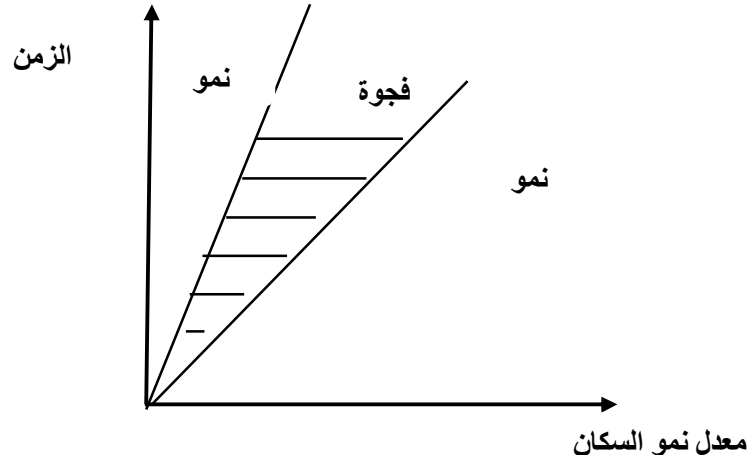

ومن الشكل يتضح أنه نظرا لاختلاف طبيعة عملية النمو بين السكان والغذاء تنشأ فجوة الغذاء. وبحكم قانون حياتنا الطبيعية والذي يجعل من الغذاء ضرورة لحياة الإنسان، فان آثار كل من هاتين القوتين لابد وأن تتعادلا. وبمعنى آخر، فأن فجوة الغذاء سوف تتحكم في قدرة الإنسان على النمو. حتى يحدث التوازن عند مستوى حد الكفاف.

ومن الطبيعي وفقا لهذا التحليل أن يتعدى نمو السكان نمو المعروض من الغذاء، بما يؤدي إلى وجود نقص في الغذاء، والذي بدوره سوف يوقف الزيادة في أعداد السكان. على أن مالتوس كان يعي أن سوء التغذية نادرا ما يعمل بشكل مباشر على قتل البشر لان هناك عوامل أخرى تتحكم في النمو البشري. ولقد قسم مالتوس عوامل الحد من النمو السكاني إلى نوعين :

أ- عوامل الحد(العوائق) الايجابية positive checks: وتضم كل مسببات الوفاة مثل الحروب والأمراض والأوبئة والمجاعات، الحرف الضارة بالصحة، أي تشمل كل عوامل البؤس التي تؤثر على أمل الحياة سلبيا.

ب- عوامل الحد الوقائية preventive checks: وتضم هذه المجموعة من الناحية النظرية كافة أشكال تحديد النسل بما في ذلك موانع الحمل المختلفة والإجهاض.

الشكل رقم(07): مثلث مالتوس الرهيب

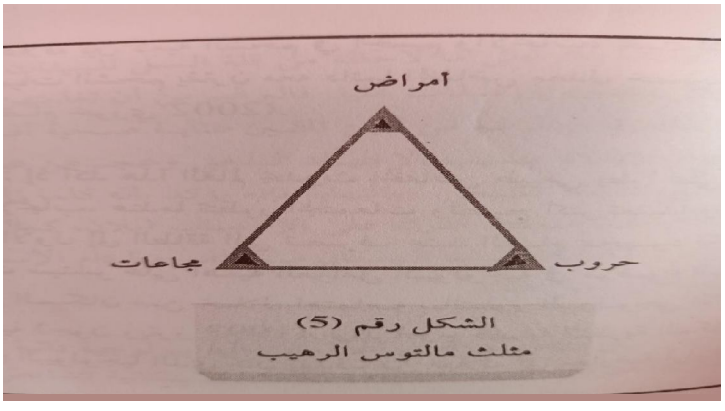

وكرجل دين فان مالتوس لا يعترف بكافة أشكال تحديد النسل، حيث أن الأسلوب الوحيد الذي يقره مالتوس هو تحديد النسل من خلال الوسائل المتفقة مع الدين. ولذلك أطلق عليها مالتوس الموانع الأخلاقية Moral Restraints، والتي تتمثل في تأخير سن الزواج وكبح الشهوة الجنسية، أو عدم الإنجاب حتى يشعر الرجل بأنه يجب أن يكون له أسرة وأطفال، وأنه قادر

بالفعل على أن يقيهم شر الحاجة في المستقبل. أما التدابير التي تتحدها بعض الأسر لمنع الحمل فيعتبرها مخالفة للأخلاق ويستنكرها.

1-1- أهم الانتقادات الموجهة لنظرية مالتوس:

تعرضت أفكار مالتوس إلى انتقادات لاذعة من مختلف الاتجاهات الفكرية والمذهبية. وتتمثل الجوانب الرئيسية لانتقاد مالتوس في:

* أنه استند إلى بعض الافتراضات المنافية للعلم والواقع، كتأكيده على قانون التكاثر الهندسي (زيادة إنتاج الغذاء لا يمكن أن تجارى الزيادة في أعداد السكان) وهذا لا يظهر إلى في الحالة التي لا يتعرض السكان أي عارض[1]. فقد نبعت نظرة مالتوس التشاؤمية أساسا من عدم إيمانه بالتقدم العلمي. فقد آمن مالتوس بفكرة أن كل مجتمع به مجموعة من المؤسسات التي أرست مستوى جامدا للمعيشة. ولقد كان مالتوس على وعي بالثورة الصناعية في عهده، إلا أنه كان متشككا حول قيمتها على المدى الطويل. لذلك يرى البعض أن مالتوس فشل في أن يرى، أو رفض أن يعترف بأن التطور التكنولوجي أمر ممكن، وأنه لا يمكن ضبطه بمتتاليات رياضية تعتمد على الأرقام الحسابية وإنما يضبط بجهود إنسانية تحقق أوضاع اجتماعية تسمح بالاستعمال الأمثل واللائق للموارد البشرية. بدليل أن عصر ما بعد مالتوس كان زاخرا "بالمفاجئات السارة"، ففي الجانب السكاني أعلنت الدول الأوروبية التي أنجبت مالتوس ثورة مضادة لحركة تحديد النسل وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير تشجع على الإنجاب، إلى جانب تشجيع الهجرة إليها من البلاد ذات النمو السكاني الهائل للمحافظة على المستوى الاقتصادي والرفاهية لسكانها، حيث أصبحت هذه التوجهات عبارة عن سياسات سكانية ذات برامج مدفوعة من طرف الحكومات والدول الأوروبية التي أصبحت تعاني من افتقار سكاني وتعمر وتشيخ سكانها. أما من الجانب الاقتصادي، فقد أدى التطور التكنولوجي والعلمي الذي عرفته أوروبا إلى تطوير أساليب الإنتاج ولاسيما الزراعية منها، الأمر الذي

[1] فراس عباس فاضل البياتي، المرجع السابق، ص 47.

أدى إلى وفرة وفائض في المنتجات الزراعية تزيد عن حاجة السكان، مما أدى إلى إتلافها أو حرقها في بعض الحالات[1].

* ينبثق تصوره للمتغير السكاني على أنه متغير مستقل، وأن عملية التكاثر البشري تعد عملية بيولوجية بحتة منعزلة كلية عن المحيط السوسيو ثقافي والسياسي الذي يعيش فيه الإنسان، كما أن قانون" **الغلة المتناقصة** "الذي تحدث عنه، أهمل أثر التطور التكنولوجي في زيادة الإنتاج، وهو ما يبطل من الناحيتين النظرية والتاريخية الأساس الذي ارتكزت عليه هذه النظرية .

أ- انتقده الاشتراكيون وعلى رأسهم كارل ماكس خاصة ما اتصل بالقانون الطبيعي وتأكيده على حالة الطبقات الدنيا في المجتمع التي لا يمكن أن تكون إلى بسبب نظام الحكم، فاعتبروه الماركسيون الخادم الدليل للرأسمالية الذي يؤيد الأجور المنخفضة للعمال والذي يعزو الفقر إلى الفرد نفسه لا إلى المجتمع الرأسمالي المتعفن[2].

ب- الاعتقاد بأن المانع الأخلاقي هو السبيل الوحيد المقبول لمنع الزيادة في أعداد السكان. فقد جاء بعد مالتوس من قبلوا أفكاره وانتقدوه فيما يتعلق بتمسكه بقيمة المانع الأخلاقي باعتباره العامل الوحيد المقبول لمنع الزيادة في النسل، ولقد أطلق على هؤلاء المالتوسيون الجدد New-Malthusians، وهؤلاء يفضلون استخدام الوسائل الأخرى لتنظيم النسل بدلا من مجرد الاعتماد البسيط على المانع الأخلاقي.

ج- يذهب الكثير من الباحثين أن هناك اعتماده مطلق على أفكار غيره من المفكرين، حيث هناك سيادة تشابه طاغي بين الأفكار التي كان يروج لها، وبين تلك التي طرحها من قبله كل من **ريتشارد كانتيلون** في كتابه" **بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة** "المنشور في سنة 1755 ، وكذا" **جيمس ستيوارت** "في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي** "الصادر سنة 1767 ، ولكنها لم تحظى بالشهرة

---

[1] حسين تومي: **مقدمة في دراسات السكان " نظريات وسياسات سكانية"**، دار للنشر، الجزائر ، 2024، ص 42

[2] جويدة عميرة، **اتجاهات نظرية في علم السكان**، المرجع السابق، ص 72.

نفسها التي اكتسبتها على يد **مالتوس** فيما بعد، بفعل عدم توافر الظروف السوسيو اقتصادية الملائمة[1]، الأمر الذي جعل البعض يذهب إلى التأكيد على أن مالتوس لم ينتحل هذه النظرية فقط بل اتهم بسرقتها.

د- الاستنتاج بأن الفقر هو النتيجة الحتمية لنمو السكان. فوفقا لوجهه نظر مالتوس يستطيع العامل أن يحصل على مستوى معيشة مرتفع فقط عندما يؤخر سن الزواج إلى الحد الذي يتمكن عنده من تكوين أسرة. إلا أنه من الناحية التاريخية تدل الوقائع على أنه ما بين أعوام 1801 - 1835، عند إدخال قوانين مكافحة الفقر في انجلترا لم يترتب عليها ارتفاع في مستويات المواليد أو الزواج أو المستوى العام للسكان على النحو الذي توقعه مالتوس.

وتنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى مالتوس، فإنه عد الأب المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان لاستخدامه الإحصاء والأسلوب العامي لدعم أفكاره حول حركة السكان، كما أن القيمة الحقيقية لأفكاره تتضح عندما ننظر إلى عاصفة الجدل التي ثارت حول أفكاره ونظريته التشاؤمية الذي ما زالت تلقي قبولا حتى يومنا هذا. شكل الإخفاق الذي صاحب النظرية المالتوسية ، وعجزها عن إدراك وتفسير النمو السكاني الحاصل بشكل صحيح وكامل، دافعا قويا لظهور نظريات جديد ة تسعى لتفسير الواقع الجديد للمشكلة السكانية، تشابهت مع سابقتها في إتباعها لنفس الأسلوب الذي وضعه مالتوس، واتسمت عنها في كونها أكثر تفاؤلا منها، مستمدة ذلك من الواقع الذي نشأت فيه والذي كان يشهد تقدما كبيرا في مجالي الزراعة والصناعة وهو الاتجاه الذي ساد في كتابات كل من : هربرت سبنسر، كورادو جيني، سادلر وآخرون غيرهم.

2- نظرية مايكل توماس سادلر Sadler (1780 – 1835): كان مصلحا اجتماعيا انجليزيا، ومن رجال الاقتصاد المعاصرين لمالتوس، والذي أبان عن

[1] فاروق الشبول.**النمو السكاني والتنمية: من منظور الاقتصاد الإسلامي**، دار عماد الدين للنشر،عمان، 2008، ص 43.

اهتمام جلي بالمسألة السكانية في كتابه الصادر في عام 1830 والمسمى بقانون السكان، والذي ذهب فيه إلى التسليم بأن القانون الطبيعي المتحكم في عملية التناسل، يختلف جذريا عن القانون الذي أخذ به مالتوس، وأن الميل البشري إلى الزيادة يتناقص كلما زاد الحجم السكاني، وهو ما يعني أن التكاثر عملية تتحكم في نفسها بنفسها، وأن العوامل البيولوجية تتدخل في حماية المجتمع الإنساني من التضخم ، وهي الفكرة التي يصدقه قوله " : أن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده، وإن توالد البشر إذا تساوت جميع الأشياء الأخرى، يتناسب عكسيا مع تركزهم"[1].

كما يعتقد سادلر أن الزيادة في السكان لا تتأثر بالبؤس والرذيلة كم ا أعتقد مالتوس، وإنما تتأثر بالسعادة والغنى بين أفراد المجتمع، فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل وذلك بتنمية القدرة عليه، وأنه في كل واحدة من مراحل الرقي الإنساني، وتحول المجتمعات من مراحل الصيد والزراعة، إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة ينقص تدريجيا عدد السكان، إلى أن يقف عند نقطة محددة يبلغ فيها عدد كبير من السكان درجات عالية من الرفاهية.

ورغم التفاؤلية التي طبعت أفكاره، إ لا أنها لم تخلو من العيوب مما عرضها لوابل من الانتقادات، أبرزها:

أ - إهماله لدراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان، من ذلك مثلا أن الصينيين والهنود يعدون من أكبر الشعوب مقدرة على التناسل، ولكنهم يعانون في الوقت عينه كثرة السكان الخطيرة.

ب- لم يفر ق بين القدرة على الإنجاب والنمو الفعلي للسكان، إذ أن القدرة على الإنجاب قد تكون كبيرة، ومع ذلك قد يكون النمو الفعلي للسكان قليلا، بسبب كثر ة حالات الوفيات على سبيل المثال

3- نظرية توماس دبلداي (Thomas doubleday) (1790-1870):

[1] حسين تومي، المرجع السابق، ص 44.

بذهب دبلداي الفيلسوف الإنجليزي في كتابه (القانون الحقيقي للسكان) المنشور في سنة 1837 ، إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى تناقص القدرة الإنجابية للسكان، ما يعني أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين الموارد الغذائية والزيادة السكانية، وأنه كلما تحسنت موارد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية .كما أن تكاثر السكان يكون أكبر لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ويتناقص بين الأثرياء في حين يحافظ على حجمه فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة[1].

وينتهي دبلداي من ذلك إلى أن أية أمة يكون فيها الثراء كافيا لإيجاد التوازن بين الفقراء المتزايدون، والأغنياء المتناقصين يصبح عدد سكانها ثابتا، وأي أمة يكثر فيها الثراء والرخاء يتناقص سكانها وتضمحل تم تفنى، أما في المجتمعات الفقيرة سيئة التغذية فإن السكان يتزايدون زيادة متناسبة مع الفقر، وما ينتج من انحطاط ونقص في الغذاء وهذا هو القانون الحقيقي العظيم للسكان[2].

على الرغم من الرواج الذي لاقته هذه النظرية حتى عهد قريب، حتى أن واحدا مثل(**جوزيه دي كاسترو**) قد وجد أن قلة البروتين في الغذاء تؤدي إلى زيادة النسل، الأمر الذي يترتب عليه أنه إذا أردنا أن نقلل من زيادة السكان في بلد ما فيجب أن تزيد نسبة البروتينات في غذاء سكان ذلك البلد، إلا أنها انطوت هي الأخرى على مجموعة من نقاط الضعف، والتي منها قوله" **إن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، وأن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء**"، أمر لا تسنده أية حقائق علمية ولا يمكن الجزم به.

4- نظرية كورادو جيني (1884-1965م):

وهو مفكر اجتماعي إيطالي اهتم لدرجة كبيرة بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور وتغير المجتمع، لهذا أسس لنظريته في التطور الاجتماعي سنة 1912 في مؤلفه المعنون" **أثر السكان في تطور المجتمع**"، بحيث أشار

---

[1] فراس عباس فاضل البياتي، المرجع السابق، ص 51.

[2] حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص،ص 58،59

كيف يرتبط تطور المجتمع بما يحدث من تغيرات مرحلية في النمو السكاني اعتقادا منه أن العامل السكاني يعمل بطريقة أو بأخرى على تغيير طبيعة السكان ونظمهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[1].

والفكرة المحورية التي حاول جيني تأكيدها في نظريته هي، أن التطور الاجتماعي يشبه حياة الفرد، والذي يبتدئها بمرحلة النشأة(التكوين) ثم مرحلة التقدم (الازدهار) ليدركها التدهور (الاضمحلال والفناء) في الأخير، مفترضا أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع، تتميز بخصائص محددة تميز نمو السكان، حيث تتميز المجتمعات في مرحلة تكوينها ونشأتها بزيادة الخصوبة والنمو السريع، تعقبها فترة تتميز ببطء النمو، وهي مرحلة التقدم، تم تأتي فترة بدء طور الشيخوخة والتي من خلالها تتناقص الأعداد وتنحط الحضارة، غير أن هذا التصور الذي صاغه جيني لم يخلو هو الأخر من الانتقادات والتحفظات التي سيقت ضدها، والتي من بينها نذكر ما يلي[2]:

أ. يعتقد جيني بوجود قوة طبيعية تحدد عدد السكان بالزيادة أو النقصان، وتظهر هذه القوة في العمليات البيولوجية، ونقص القدرة على التناسل، وقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة خطأ التفسير استناد إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الإنسان التحكم فيها وضبطها.

ب . استمد جيني رؤيته فيما يتعلق باتجاه الزيادة السكانية أو نقصها، انطلاقا من دراسته لتاريخ بعض الأمم القديمة كاليونان والرومان، وهو ما لا يمكن اعتباره تعميما باعتبار أن بعض الشعوب الأخرى كالهند والصين كانت لها اتجاهات مغايرة لذلك.

ج . تتسم بعض المجتمعات بدرجات عالية من الخصوبة، لا يمكن التمييز فيها بين خصوبة طبقة اجتماعية عن طبقة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعين الصيني والهندي.

---

[1] حسين تومي، المرجع السابق، ص54.

[2] فراس عباس فاضل البياتي، المرجع السابق، ص 54.

د . العوامل التي تؤدي إلى التقليل من النمو السكاني عديدة وليست هي فقط الحروب والهجرة، ومن بينها نجد الإجهاض، الأوبئة، المجاعات، ارتفاع نسبة الوفيات... وهي عوامل لم يلتفت لها جيني، وقد يؤثر ظهورها في سير تطور المجتمع في اتجاه يختلف كليا عن الاتجاه الذي تصوره.

نقد وتقييم:

مر بنا أن أصحاب النظريات الطبيعية بما فيهم كذلك "سبنسر وكورادو جيني" قد وقعوا في خلط وعدم التمييز بين مفهومي الخصوبة الفعلية "**fécondité**" والخصوبة الحيوية "**fertilité** " حيث لم يميزوا بين المفهومين واستخدموهم بنفس المعنى، ولذلك كان تفسيرهم للظاهرة السكانية، ولا سيما من جانب ظاهرة الخصوبة يشوبه الغموض والنقص[1].

5- إسهامات جون قرونت: (هي لم ترتقي إلى مستوى النظرية وإنما تبقى إسهامات كان لها الفضل الكبير في تطوير الديمغرافيا كعلم قائم على التحليل).

المفكر الإنجليزي جون جرونت John Graunt (1624-1674)، أول من أنجز دراسة علمية عن وفيات مدينة لندن وضواحيها خلال الفترة (1604 -1661)، وقد نشرت هذه الدراسة في عام 1662 تحت عنوان "**ملاحظات طبيعية وسياسية على قوائم الوفيات**"[2].

« Natural and political observation upon the bills of mortality »

جلبت انتباه جون قرونت كثرة الوفيات الناجمة عن الأوبئة والطواعين المنتشرة في بريطانيا، وفي ظل تلك الظروف قرر جمع معطيات عن ذلك ما بين الفترة 1604-1661، معتمدا في ذلك على ما تنشره الصحف من قوائم الوفيات، ودرس الجيل الذي ولدوا فيه معتمدا على أسماء المعمدين في الكنيسة، وعلى ضوئها لاحظ أنه من الممكن مقارنة الوفيات بالمواليد

[1] حسن تومي، مرجع سابق، ص59

[2] آسيا شريف، المرجع السابق، ص 41.

إحصائيا، ووفق تلك المؤشرات قام بحساب معدلات المواليد والوفيات في المدينة والريف، وبذلك لم يعد الميلاد في نظره حادثا بيولوجيا، بل هو حدث اجتماعي واقتصادي يخضع للحاجة الاجتماعية والاقتصادية العامة للسكان السائدة، ولا الموت في نظره حادثا طبيعيا أو مجرد نهاية طبيعية للإنسان بل هو حدث يتكرر بانتظام معين بنسبة معينة في مجموعة سكانية[1].

بعد ذلك وسع نطاق بحثه ليشمل القرى المحيطة بالمدينة وخلص إلى أهم الأسباب التفصيلية للوفيات سنوات 1629-1659، وبما أن اهتمامه كان إحصائي فقد أوجد العلاقة بين جداول الوفيات والولادات، وبهذا يمكن اعتباره أول من وضع أساس علم الديمغرافيا.

وبالإضافة إلى ذلك، نتناول دراسة ظواهر أخرى بما فيها الزواج والهجرة.

كما أحصى جون جرونت من خلال أعداد الوفيات وأسبابها، وأنشئ من خلال تلك البيانات جدول الوفاة، حيث أصبحت – أي جداول الوفاة – في نظره من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية لتغيرات في معدلات الوفيات، وأن هذه العوامل تختلف في المدن عما عنها في الريف.و ومن انعكاسات دراسته 106 وضع ملاحظة من بينها:

وجود هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة.

- ✓ أن أغلب المهاجرين في سن الإنجاب.
- ✓ أن الزيادة الطبيعية في الريف أعلى منها في المدينة.
- ✓ أن معدل الولادات في المناطق الريفية أعلى مما عليه في المناطق الحضرية.
- ✓ أن معدل الوفيات في الحضر أكثر أعلى مما عليه في الريف.

[1] جويدة عميرة، **اتجاهات نظرية في علم السكان**، المرجع السابق، ص 77.

ووفق تلك الرؤى السابقة **لجون قرونت** استطاع أن يضع أساسين تبنى عليهم الديمغرافيا هما البيولوجيا وعلم الاجتماع، كما أنه أول من نوه إلى اختلاف نسبة الجنس عند الولادة، أي الذكور يولدون ما بين(105-107) ذكر لكل 100 أنثى[1].

ثالثا: النظريات الاقتصادية والاجتماعية في تفسير الظواهر السكانية:

1- النظرية الماركسية 1818-1883:

يعتبر ماركس فيلسوف اجتماعي واقتصادي ألماني، إذ يعتبر مع رفيقه فردريك انجلز المؤسسين الحقيقيين للنظرية الشيوعية.

كان كل من كارل ماركس وفردريك انجلز في سن المراهقة في ألمانيا عندما توفي مالتوس في انجلترا في عام 1834، وفي هذه الأثناء كونا رأيا سلبيا عن مالتوس وأفكاره التي كانت قد حازت على تأييد سياسي كبير في ألمانيا واستراليا، التي استجابت بالفعل إلى أفكاره بإصدار قوانين من أجل الحد من السكان الفقراء وتأجيل سن الزواج إلى بشروط، وكان من نتيجة هذه القوانين وجود زواج خارج الكنيسة وجيل من الأطفال الغير شرعيين الذين يجب على الحكومات رعايتهم، وبالرغم من أن هذه التشريعات أوقف العمل بها بعد ذلك، إلا أنها قد تركت أثرا على أفكار كل من ماركس وانجلز واللذان رأيا أن أفكار مالتوس الخاصة بالسكان تعد اعتداءا على الإنسانية، ومن هنا جاء منظورهم كرد فعل لمالتوس.

تشككا كل من ماركس وانجلز في صحة القوانين التي صاغها مالتوس بأن السكان يميلون إلى الزيادة بمعدلات أعلى من الزيادة في الموارد، ويرون أن النشاط الإنساني في أي وقت هو عبارة عن محصلة مناخ اقتصادي واجتماعي معين. ذلك

أنهما أشاذا بقدرة العلم والتكنولوجيا على زيادة الكمية المتاحة من الغذاء والسلع الأخرى على الأقل بمعدلات تساوي معدلات النمو السكاني.

[1] نفس المرجع، ص 78.

ربط كارل ماركس ظهور المشكلة السكانية بمرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهي الرأسمالية الصناعية[1]، ولذلك رفض فكرة أن الفقر يرجع إلى زيادة السكان، وإنما الفقر يرجع في وجهة نظره إلى فقر تنظيم المجتمع، وبصفة خاصة المجتمعات الرأسمالية. ووفق تلك الرؤية تكون النتيجة الطبيعية للنمو السكاني ليست هي الفقر، وإنما زيادة جوهرية في الإنتاج. ذلك أن كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاج. ومن هنا تبلورت أكثر أفكار ماركس التي قامت على تساؤلين اثنين هما:

أ- لماذا يحدث الفقر المصاحب للزيادة السكانية؟. إن ماركس يري أن الزيادة في السكان تؤدي إلى ثروة أكبر، ولكن يؤكد أن هذه الثروة تذهب إلى الرأسماليين وليس إلى العمال، والذين يحصلون على جانب من إنتاج العمال كأرباح لهم. فالرأسماليون يجردون العمال من أدوات، الإنتاج ثم يحملونهم بأعباء (اقتطاع جزء من إنتاجهم) لكونهم قادرين على المجئ إلى العمل. ومن زاوية أخرى عن التضخم السكاني فيرجعه ماركس إلى رغبة الرأسماليين في تكوين جيش احتياطي من عمال الصناعة يكفل الحفاظ على الأجور عند حد الكفاف من خلال المنافسة على الوظائف، أكثر من ذلك فان وجود مثل هذا الجيش الاحتياطي سوف يدفع العمال إلى زيادة إنتاجيتهم حتى يحافظوا على وظائفهم.

ب- أما السؤال الثاني فهو نابع من مقولته الشهيرة **" اهتم بالتنمية تهتم التنمية بنفسها"** . لكن السؤال كيف؟ قال ماركس أن التنمية عندما تحدث يتغير مستوى المعيشة فيؤدي إلى تحسين مناعة الأفراد ومقاومتهم للأمراض، وإلى وزيادة وعيهم الصحي وفي ظل هذه المؤشرات تنخفض معدلات الوفاة، وبالموازاة تنخفض معدلات المواليد بسبب نبذ الأفكار القديمة وكذلك زوال أسباب زيادة عدد المواليد، مثل عدم الحاجة لعمالة الأطفال وكذلك زيادة آمان العجز والشيخوخة.

[1] فراس عباس فاضل البياتي، المرجع السابق، ص 56.

1-1- نقد لماركس

على الرغم من أن ماركس عاب سابقيه(روبرت مالتوس) في تحيزهم للطبقات الحاكمة في المجتمع إلا أنه وقع في نفس الخطأ، إذ تحيز لأحدى هذه الطبقات المحكومة وهي العمالية بشكل اثر على أبحاثه وفي نتائجه، كما تجاهل عدة عوامل تؤثر في النمو السكاني منها الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنسال لأنه تصور أن النظام الاشتراكي يقلل من ضغط السكان على الموارد المتاحة في المجتمع ولا تظهر فيه الأزمة السكانية، وخاصة مشكلة التزايد السكاني، وبالتالي هذا لا يتفق مع الطبيعة البشرية وطبيعة الحياة الاجتماعية للسكان[1].

2- نظرية إميل دوركهايم:

هو أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين، كتب عن السكان في كتابه المشهور **"تقسيم العمل" « de la division du travail social »** أين يؤكد على الدور الايجابي لحجم السكان ونموه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال ما يتيحه السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي، ولقد لخص نظريته في العبارة الآتية " تعد الزيادة السكانية عاملا مهما لتقسيم العمل الاجتماعي وهذا يمثل نقطة الانطلاق لسلسلة من الإصلاحات والتطورات في جوانب الحياة المختلفة"[2].

يذهب دوركايم إلى أن زيادة السكان في المدن تتم وفق آلية تختلف عن الآلية التي تتم بهاالز يادة لدى سكان القرى والأرياف، ففي هذه المناطق يزداد السكان بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل أخر وهو الهجرة، ففي المدن يعيش السكان في شكل كتل متراصة بعضهم إلى جانب بعض، لا يحتاجون إلى مساحات كما في الأرياف لا سيما في إنتاج قوتهم. وأنه ليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيرا ومعدل نموهم عاليا دائما، بل أن طبيعة

[1] نفس المرجع، ص 57.

[2] جويدة عميرة، **اتجاهات نظرية في علم السكان**، المرجع السابق، ص 60.

الحياة وما تفرضه عليهم تكفي لأن يدخل الأفراد في علاقات وروابط حميمة وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم[1].

يذهب دوركايم إلى أن زيادة السكان في المدن تتم وفق آلية تختلف عن الآلية التي تتم بهاالز يادة لدى سكان القرى والأرياف، ففي هذه المناطق يزداد السكان بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل أخر وهو الهجرة، ففي المدن يعيش السكان في شكل كتل متراصة بعضهم إلى جانب بعض، لا يحتاجون إلى مساحات كما في الأرياف لا سيما في إنتاج قوتهم. وأنه ليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيرا ومعدل نموهم عاليا دائما، بل أن طبيعة الحياة وما تفرضه عليهم تكفي لأن يدخل الأفراد في علاقات وروابط حميمة وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم.

رابعا: نظرية التحول الديموغرافي في تفسير الظواهر السكانية:

في عام 1929 قام وارين تومسون Warren Thompson بتجميع بيانات عن المتغيرات الديموغر افية لبعض دول أوروبا. ومن خلال دراسة هذه البيانات توصل تومسون إلى أن التاريخ الديموغرافي لهذه الدول يوحى بإمكانية تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وفقا لأنماط النمو السكاني التي سادت هذه الدول، **ويعتبر أدولف لاندري Adolphe Landry** أول من أدخل مفهوم الثورة الديمغرافية سنة 1934، ثم اشتهرت باسم التحول الديمغرافي من طرف برنستون من الولايات المتحدة الأمريكية، وأول من قسمها إلى ثلاث مراحل **c.blac**[2] ولم تتضح معالمها إلا بعدما أعاد فرانك نوتستين **(Notestein)** تناول دراسة تومسون عام 1945 من خلال مقاله الذي أبرز وحدد من خلاله مراحل التغير الديموغرافي، ومنذ ذلك الحين أطلق عليها" **نظرية الانتقال**

[1] Emile Durkheim, **The Division of Labor in society,** Translated by George Simpson, Glencoe, III, The free Press, 1947, p 289.

[2] Daniel noir. **La transition démographique dans le monde,** PUF, paris, 1983, p18.

الديموغرافي"[1]. ومن هنا برز مصطلح التحول الديموغرافي إلى السطح، والذي يعبر عن فترة النمو السريع للسكان حينما ينتقل المجتمع من معدلات مواليد ووفيات مرتفعة، أي من النمو المرتفع، إلى الانخفاض الملموس.

وبناءا على ما سبق وبالاتفاق مع الديموغرافيين في وقتنا الحاضر يمكن تلخيص المراحل التي تشملها نظرية التحول الديموغرافي في ثلاثة مراحل كالآتي:

1- المرحلة الأولى(البدائية أو ما قبل التصنيع): وفيها تذهب النظرية إلا أنه هناك توازن في حجم السكان عند معدلات زيادة طبيعية منخفضة والناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة والولادات والذي يبلغ ما بين 40-50‰ وكذا الارتفاع الشديد في معدلات الوفيات والذي قدر ما بين 30-35‰[2]، خاصة عند الشريحة العمرية الصغرى. حيث أن ارتفاع معدلات الوفيات في ظل ارتفاع الأمراض والأوبئة * والمجاعات والحروب، وفي ظل انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتطعيم وغيرها من العوامل تدفع بالمجتمع إلى تبنى سلسلة من الإجراءات للحفاظ على الخصوبة عند مستويات مرتفعة(تعويض النسل المؤطر بغريزة حب البقاء). وإلا فان المستويات المرتفعة من الوفيات سوف تؤدى إلى انخفاض أعداد السكان، وشيئا فشيئا يزول المجتمع(التخوف من الانقراض). وقد سادت هذه الوضعية إلى غاية بداية عصر النهضة في أوروبا وإلى نهاية الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث.

2- المرحلة الثانية (الانتقالية أو المتوسطة): تأخذ في هذه المرحلة الوفيات في الانخفاض عند توافر الأساليب الصحية وتطور الطب العلاجي والوقائي وما كان له أثر على تحسن الأوضاع الصحية، وهو ما يؤدى إلى الموقف الذي ترتفع فيه مستويات الخصوبة وتقل مستويات الوفيات، الأمر الذي يحدث نمو

---

[1] رشيد بن محمد الخريف. **السكان/ المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، دار المؤيد، السعودية، ط2، 2008، ص 316.

[2] أحمد نجم الدين وآخرون. **الجغرافيا البشرية**، جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص256.

* **الطاعون الأسود أشد ما قضى على سكان أوروبا ما بين 1348-1350 إذ بلغ عدد ضحاياه 25% من حجم السكان، والمجاعة قضت على 60% من حجم سكانها عام 1400.**

سكاني سريع ناجم عن عدم التوازن بين أنماط الثبات النسبي لمعدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات التي بلغت ما بين 15-25‰، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية إلى 25%[1]، وفي ظل هذه المؤشرات تزايد معدل الزيادة السنوية وتشكل ما يسمى بالانفجار السكاني(القنبلة السكانية)، التي عاشتها أوروبا في القرنين 18-19، وعاشتها معظم بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية.

3- المرحلة الثالثة (المرحلة الاستقرارية أو مرحلة النضج السكاني): وفي هذه المرحلة يأخذ أفراد المجتمع في محاولة التحكم في مستويات المواليد (استجابة لانخفاض معدلات الوفيات) وذلك نتيجة تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وسيادة وانتشار سياسات وأفكار ترمي إلى تحديد وتنظيم النسل، مما يدفع بحجم السكان بصورة مستمرة نحو التوازن عند المستويات المنخفضة من معدلات الوفيات والولادات، والذي انعكس على مستويات معدل النمو الطبيعي التي انخفضت إلى ما بين(0.5 -1)% سنويا[2].

لكن ما يجب التنويه إليه أن بعض المجتمعات عرفت مرحلة رابعة من التحول الديمغرافي، حيث تنخفض معدلات المواليد والوفيات خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا، ونتيجة لذلك يصل معدل النمو إلى أدنى المستويات حيث يكون في أغلب الأحيان أقل من 1 .% وتصل معدلات المواليد والوفيات إلى أقل من 20 وأقل من 15 في الألف على التوالي، وقد يصل الوضع ببعض الدول إلى انعدام النمو **(zéro population growth)** أي النمو الصفري أو حتى الانكماش في أعداد السكان، وفي السنوات الأخيرة -مثلا- نلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية في معظم البلدان المتقدمة لا يصل إلى 1 % بل ينخفض إلى أقل من الصفر في قليل منها[3].

---

[1] نفس المرجع، ص258.

[2] جويدة عميرة، **اتجاهات نظرية في علم السكان**، المرجع السابق، ص 136.

[3] رشيد بن محمد الخريف، المرجع السابق، ص 321.

الشكل رقم(8): نموذج توضيحي لمراحل التحول الديمغرافي في العالم

	الحركة الطبيعية للسكان	العوامل المؤثرة على ارتفاع وانخفاض الولادات والوفيات	الأخطار والمشاكل	آلية الانتقال إلى المرحلة الموالية
المرحلة الأولى البدائية	الولادات(مرتفعة)	استجابة مباشرة لانخفاض معدلات الوفيات، غريزة حب البقاء وتعويض الجنس البشري.	انخفاض أعداد السكان، شيئا فشيئا يزول المجتمع (التخوف من الانقراض)	التطور والتقدم الصحي وارتفاع مستويات المعيشة
	الوفيات(مرتفعة)	الحروب، الأوبئة (الطاعون الأسود)، الأمراض، المجاعة.		
المرحلة الثانية الانتقالية	الولادات(مرتفعة)	بقاء نفس الذهنية وعدم الحاجة إلى تغييرها.	الانفجار السكاني أو القنبلة السكانية	السياسات السكانية المشجعة لتنظيم وتحديد النسل
	الوفيات(منخفضة)	التحكم في الأسباب المؤدية للوفاة (اكتشاف اللقاحات، المجهر، القضاء على الأمراض، انتهاء الحروب)		
المرحلة الثالثة الاستقرارية	الولادات(منخفضة)	استعمال وسائل منع الحمل لتنظيم أو تحديد النسل	تشيخ المجتمعات	السياسات السكانية المشجعة لزيادة النسل، أو فتح باب الهجرة.
	الوفيات(منخفضة)	استمرار التحسن الصحي وزيادة الاكتشافات		

المصدر: من إعداد المؤلف.

الفصل الثالث:

مصادر جمع البيانات الديمغرافية ومجالات استخدامها

أولا: المصادر الرئيسية لجمع المعطيات في الديمغرافيا.

تتعدد مصادر جمع البيانات الديمغرافية بحسب طرق استخدامها ووسائل جمعها، وباختلاف المجتمعات والبلدان، فلكل بلد قاعدة بيانات سكانية خاصة به، حيث تتواجد إدارة مركزية للإحصاء تقوم بجمع البيانات وتحليلها ونشرها. لكن السؤال المطروح من أين تأتي هذه الإدارات المركزية بالبيانات والمعطيات الخاصة بالسكان؟ الجواب هو أنه توجد مصادر عدة لجمع المعطيات تختلف من بلد لآخر ففي الجزائر نجد ثلاثة مصادر أساسية وهي التعداد، الحالة المدنية، التحقيقات والمسوح الديمغرافية، وهو الحال في الدول المتقدمة لكن بزيادة مصادر أخرى خاصة بالسكان كقوائم الانتخابات وقوائم المؤمنين.

1- التعداد السكاني (الإحصاء العام للسكن والسكان) RGPH.

يعتبر التعداد بمثابة المادة الخام للدراسات السكانية، وهو من بين أهم المصادر الإحصائية لدراسة السكان وخصائصهم وتغيراتهم، الأمر الذي يخول الحصول على قاعدة بيانات ثرية إحصائيا يستند عليها في عمليات التخطيط ووضع السياسات التنموية.

يعرف التعداد على أنه مجموع العمليات لجمع وإعداد ونشر المعلومات الديمغرافية عن كافة الأشخاص في القطر أو في منطقة معينة في زمن معين[1].

أما القاموس الديمغرافي فقد عرفه على أنه مجموع العمليات التي تسمح بمعرفة عدد السكان لبلد ما في لحظة زمنية معينة، مع تفاصيل حول توزيعهم تبعا للوحدة الإدارية والخصائص الديمغرافية.

ويتم التعداد عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص أو أسرة في تاريخ مرجعي محدد، ويجرى عادة على فترات منتظمة كل 5 أو 10سنوات.

---

[1] عبد الحسين زيني وآخران،**الإحصاء السكاني**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1980، ص ص 20-21.

2-1- أسس إجراء التعداد:

أ- التعداد النظري: ويعني تسجيل السكان وفق لأماكن إقامتهم، أي تسجيل كل شخص حسب محل إقامته الدائمة، فبهذا يسجل أفراد الأسرة الغير موجودين والمهاجرين مع الأفراد الموجودين، وهذا ما يسمح بإعطاء صورة صحيحة وثابتة عن السكان، ويستعمل في هذه الطريقة استمارة أسرية واستمارة لكل أسرة زوجية، والجزائر تعتمد هذا النوع من التعداد.

ب- التعداد الفعلي: ويعني تعداد الأفراد حسب مكان تواجدهم لحظة التعداد، بصرف النظر عن كونهم من سكان مكان التعداد (مقيمين دائمين) أو غرباء عنه، ويعتمد في هذه الطريقة استمارة فردية توجه لكل شخص معني بالتعداد.

ج- التعداد النظري والفعلي: وهي الطريقة التي تتبع الأسس المشتركة في التعدادين النظري والفعلي، أي تسجيل السكان المقيمين الدائمين والغير ذلك في آن واحد على استمارة تحمل ثلاثة أقسام، خصص قسمها الأول للأشخاص الموجودين لحظة التعداد جميعا، كما خصص قسمها الثاني للأشخاص الموجودين مؤقتا والذين سبق تسجيلهم في القسم الأول، وبالإضافة إلى الأشخاص الغائبين مؤقتا وبطرح الأشخاص الموجودين مؤقتا لحظة التعداد يمكن استخراج عدد السكان الثابتين[1].

2-1- أهمية التعداد:

تكمن أهمية التعداد في إعطاء إجمالي عدد السكان في وقت محدود لا سيما فيما يتعلق بتركيبتهم الأساسية كالنوع والسن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، والتعرف على عدة عوامل كالهجرة والخصوبة ومحددات الأمن الاجتماعي التي تواكب عملية التنمية المستدامة في المجتمع.

كما يعمل التعداد على خلق قاعدة بيانات توفر معطيات أساسية حول الخصائص الهامة للسكان (الموارد البشرية والمادية) والتي تحتاجها الدولة

[1] علي عبد الرزاق جلبي،المرجع السابق، ص ص 126-129.

وهيئات البحث والفواعل في المجتمع، ذلك من أجل الخطط العلمية ووضع السياسات والتخطيط على مستوى الدولة، وإدارة البر امج وتقييمها في مختلف مناشط الحياة كالإسكان، التشغيل، التعليم، الصحة.

3-1- الخصائص الجوهرية للتعداد:

أ- الرقابة: تؤطر عملية التعداد السكاني بإشراف حكومي بناء على قوانين وتشريعات، بمعني أنه يخضع إلى رقابة حكومية بالتعاون مع أجهزة الدولة وخبراء محليين بالتنسيق مع خبراء دوليين، لذلك يتم تخصيص جهاز قائم بذاته للقيام بعملية التعدادات.

ب- الشمولية: تغطي عملية التعداد حيزا جغرافيا محددا (البلاد بأكملها أو جزءا محددا منها)، حيث يشمل التعداد كافة الأفراد الذين تم عدهم في وقت إجرائه[1].

ج- الوحدات الفردية (العد الفردي): بمعنى أنه يمس كل فرد مقيم في الإطار الجغرافي المحدد مسبقا.

د- التوقيت (التزامن): هو أن تكون البيانات التي تم جمعها تخص نفس الفترة الزمنية، أي وضع تاريخ مرجعي تسند وتنسب إليه كافة البيانات المجموعة خلال تلك الفترة الزمنية.

الدورية: تجرى التعدادات في فترات زمنية دورية منتظمة كل 5 أو 10 سنوات، بغية الحصول على بيانات للمقارنة.

ه النشر: بمعنى أن التعداد لا يرقى إلى شكله النهائي إلا إدا اكتملت عملية جمع البيانات وتم نشرها حسب التقسيم الإداري والمتغيرات الديموغرافية .

4-1- عيوب التعداد: يعاب على التعداد طول الفترة الزمنية بين كل تعدادين، وكذا نكلفته الباهظة لما يتطلبه من إمكانيات مادية وبشرية، بالإضافة إلى التأخر في معالجة البيانات المستقاة من الميدان والإعلان عن النتائج.

5-1- السياق التاريخي للتعداد:

[1] آسيا شريف، المرجع السابق، ص 17.

فكرة العد السكاني لست وليدة العصر الحديث، بل تعود إلى عهد الحضارات القديمة كالحضارة البابلية والفرعونية والرومانية والحضارة الإسلامية، وتذكر المصادر التاريخية أن أول تعداد حدث قديما كان في الصين عام 2238 قبل الميلاد، وحدث في اليابان وروما في القرنين الثامن والرابع قيل الميلاد[1].

أما في العصر الحديث فقد ظهرت التعدادات في منتصف القرن الثامن، حيث أجري أول تعداد على مستوى الدولة في السويد عام 1750، و1754 في النمسا، 1790 في الولايات المتحدة، و1801 في بريطانيا العظمى، وفرنسا والنرويج والدانمارك، وتم التعداد في روسيا سنة 1897، وفي مصر ستة 1882 إلا أن أول تعداد موثوق بنتائجه كان سنة 1897[2].

أما الجزائر فقد عرفت التعداد مع قدوم الاستعمار الفرنسي حيث شرع فيها ابتداء من سنة 1886، إلا أنها لم تتصف بالشمولية والدقة والنشر، ويعزى ذلك إلى سياسة فرنسا المبنية على احتكار المعلومة بداعي السرية التامة خاصة إذا تعلق الأمر بعدد سكان الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعزى إلى الذهنية الكلاسيكية التي استقرت في أعماق الجزائريين والمؤطرة بالخوف الضرائب ومن التجنيد الإجباري من طرف السلطات الفرنسية، وقد عرفت الجزائر 21 عملية تعداد وتقدير أثناء الوجود الاستعماري[3].

أما بعد الاستقلال فقد قامت بخمسة تعدادات شاملة، وتم الحصول على بيانات عن حالة السكان في وقت معين وواحد، وهذا بعد صدور القانون 91/64 المؤرخ في 4 مارس 1964، الذي نص على إنشاء المحافظة الوطنية لإحصاءات السكان والمساكن C.N.R.P.H وتكوين لجنة وطنية متكونة من جميع الوزراء أو نواب الوزراء لدراسة تقنية إنجاز التعداد السكاني، وتقديم البيانات التي يجب أن تتضمنها استمارة التعداد، و أقيم أول تعداد في سنة 1966 والذي أجري على مرحلتين، وثانيها سنة 1977، أما الثالث في سنة

[1] جويدة عميرة، **إحصاءات السكان في الجزائر**، دار عالم الأفكار، الجزائر، ط1، 2017، ص22.

[2] آسيا شريف، المرجع السابق، ص 17.

[3] جويدة عميرة، **إحصاءات السكان في الجزائر**، المرجع السابق، ص 28.

1987، ورابعها في سنة 1998، وخامسها في 2008[1]، ومن المفترض أن يكون السادس في 2018 أو 2019 كأقصى تقدير لكن الظروف السياسية (الحراك، الفراغ الدستوري) التي تعرفها البلاد كان لها تأثير في تأخيره إلى زمن غير محدد.

2- التسجيل الحيوي Vital Registration

عرف رولان بريسا الحالة المدنية بأنها: "تعين حالة الأشخاص التي تنتج على وجه التحديد عن وقوع مختلف الأحداث الديمغرافية المتعلقة بهم، وهي الدائرة العامة المكلفة بتسجيل هذه الأحداث على سجلات الحالة المدنية وبإخراج وثائق الحالة المدنية"[2].

كما عرف إحصاءات الحالة المدنية بأنها:" إحصاءات تتناول الولادات والزيجات والوفيات وحالات الطلاق التي تحدث خلال فترة زمنية تكون سنة على العموم، وهي إحصاءات تنجز استنادا إلى وثائق الحالة المدنية وتشكل هذه الإحصاءات، إحصاءات الحركة الطبيعية للسكان، وتوفر المعلومات الأساسية التي تسمح بتحليل الظروف الديمغرافي"[3].

أما الأمم المتحدة فقد عرفت التسجيل الحيوي سنة 1955:" بالتسجيل الرسمي، والتقرير الإحصائي لجمع وإعداد وتحليل وعرض وتوزيع الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن المواليد الأحياء، الوفيات ووفيات الأجنة والزواج والطلاق والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي".

إن إحصاءات الحالة المدنية تقدم وصفا لعدد وخصائص الأحداث الحيوية التي تحدث لسكان دولة ما، خلال فترات زمنية محددة، لهذا فإنها أداة لقياس الديناميات أو التغيرات التي تطرأ باستمرار عليها.

---

[1] نفس المرجع، ص 17.

[2] Dominique tabutin, **la collecte des données en démographie**: méthode organisation et exploitation ,liège, édition ordina ,1984, p63

[3] رولان بريسا،**التحليل السكاني المفاهيم والطرق والنتائج**، ترجمة رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون ذكر السنة، ص 31.

ومن التعريف السابق للحالة المدنية نستنتج منه عناصر أساسية هي الإجبارية القانونية للتسجيل، ثم توزيع النتائج الإحصائية مع تحديد الأحداث المسجلة فيها.

ولقد عرفت الأستاذة الدكتورة **عميرة جويدة** التسجيل الحيوي بأنه "نظام حكومي تقيمه كل دول في صورة مكاتب تنتشر في أرجاء البلاد ليتم تسجيل الظواهر الديمغرافية بطريقة مكتبية روتينية وإجبارية، فتسجل تلك الأحداث التي تتعلق بدخول الفرد أو خروجه من الحياة أو بالتغير في حالته المدنية التي قد تحدث له خلال حياته، زواج، طلاق...الخ"[1].

كما اعتبرته الأستاذة الدكتورة **آسيا شريف** بأنه "تسجيلا إلزاميا دائما ومستمرا لوقائع الحالة المدنية (المواليد، الوفيات، الزواج، الطلاق، وفيات الأجنة..) وتتم عملية تسجيل هذه الوقائع الديموغرافية في سجلات الحالة المدنية وفقا للإجراءات القانونية المتخذة بموجب مرسوم أو قرار حكومي في إطار التشريع الوطني المعمول به"[2].

ومنه نستنتج بأن التسجيل الحيوي ماهو إلا نظام يتم بواسطته جمع المعطيات الديمغرافية حول عوامل النمو الديمغرافي وهذا من خلال معرفة حركة السكان سواء كانت طبيعية (ولادات، وفيات) أو حقيقية (ولادات، وفيات، هجرة) حتى تتمكن الدولة من معرفة وضعية أفرادها الاجتماعية والإدارية.

1-2- أهمية التسجيل الحيوي

تكمن أهمية التسجيل الحيوي في اعتباره مصدرا هاما وأساسيا ومباشرا للمعطيات السكانية حول نمو وتغير السكان بحيث تستعمل في حساب معدلات المواليد والخصوبة والوفيات والزواج والطلاق وفي حساب معدل الزيادة الطبيعية للسكان، ذلك من أجل المساعدة على قياس التغيرات في

---

[1] جويدة عميرة، **مصادر جمع البيانات الديمغرافية وطرق قياسها**، دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة،2015، ص36.

[2] آسيا شرسف، المرجع السابق، ص 18.

السكان بين الفترات المختلفة سواء في حجم السكان أو تكوينه أو توزيعه[1]، وهذا من أجل التعرف على اتجاهات التطور حاليا ومستقبلا الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه في وضع الخطط والبرامج التنموية المناسبة، كما يتيح التسجيل الحيوي للسكان الحصول على الإثبات القانوني لهويتهم[2]. ولهذا يعتمد الباحث الديمغرافي على هذا النوع من المصادر الديمغرافية لأنه يأخذ الطابع القانوني الإجباري الشامل لكل المواطنين.

2-2- وظائف نضام الحالة المدنية:

لنظام الحالة المدنية وظيفتين أساسيتين هما[3]:

أ- الوظائف الإدارية والقانونية: وهي تتمثل في شهادة الولادة، الوفاة، الزواج، الطلاق، والتي تصدر بمجرد وقوع الحدث، وتعتبر دليل قانوني للحدث وتاريخه ومكان وقوعه ولكل هذه الشهادات صلاحية خاصة بها.

ب- تسجيل الولادات: لاشك أن لتسجيل ميلاد الإنسان أهمية كبرى لحاجياته ومستقبله من نواح كثيرة. فهو يحتاج إلى شهادة الميلاد في جميع مراحل التعليم، وعند التجنيد والتوظيف والزواج وتضمن له حق المواطنة والانتخاب...الخ.

ومن جهة أخرى إن مكان الميلاد مهم في إثبات الجنسية والإقامة والحصول على جواز السفر إلى الخارج كذلك تفيد شهادة الميلاد في إثبات البنوة وشرعية المولود في الميراث...الخ.

ج- تسجيل الوفيات: مثلما تم تسجيل أول حادث في حياة الإنسان وهي ولادته، كذلك لابد من تسجيل آخر حادث في حياته وهو وفاته، فمن خلال هذا التسجيل يمكن تسوية مسائل التأمين على الحياة وتقسيم الميراث، والتصريح بالدفن في المقابر...الخ. وتسجيل ظاهرة الوفيات تمكن من معرفة

---

[1] نفس المرجع، ص18.

[2] جويدة عميرة، **إحصاءات السكان في الجزائر**، المرجع السابق، ص74.

[3] نفس المرجع، ص ص45-46.

الأسباب المنتشرة المؤدية للوفاة في المنطقة حتى يعمل المختصون بالقضاء عليها.

د- تسجيل الزواج: إن تسجيل عقد ظاهرة الزواج لشخص تمكن من تسهيل عدة عمليات حيوية أخرى في تسجيلها، فبوجود عقد الزواج يمكن تسجيل الطفل عن هذا الزواج باسم الوالد، وبهذا يكون له جميع حقوق البنوة، كما أن إثبات عقد الزواج يمكن الزوج الآخر من التحصل على المنحة إذا حدث مكروها لأحدهما، ونفس الشيء فيما يخص شهادة الطلاق، فبوجودها يسمح للشخص إعادة الزواج للمرة الثانية...الخ.

هـ- الوظيفة الإحصائية: إن سير وتطور تسجيل الإحصاءات تساعد كثير من الديموغرافيين في أبحاثهم، لكن بالإضافة إلى هذا نجد إحصاءات الحالة المدنية تولي اهتمام رجل الصحة/الأطباء، وجميع رجالات الدولة وذلك من أجل وضع البرامج والخطط التنموية والسياسات السكانية.

فكلما قصرت الفترة الزمنية المنقضية بين تاريخ وقوع الحدث الديمغرافي وتاريخ تسجيله، كانت الإحصاءات الحيوية أدق.

3-2- عيوب التسجيل الحيوي

يواجه التسجيل الحيوي عدة عيوب، فعلى الرغم من أنه يتناول تسجيل السكان في كل المجتمعات وأدركت أهميته مختلف الهيئات الحكومية، إلا أنه تنطوي عليه عدة عيوب ذلك لأنه لا يزال لا يشمل كل سكان دول العالم، فبعضها لا يتم التسجيل فيها بصفة مرضية نتيجة التراخي في تنفيذ القوانين، وقد وتم تصنيف دول العالم إلى ثلاث فئات هي[1]: المجموعة التي توجد فيها الشمول الكامل لتسجيل الظواهر الديمغرافية خلال كل عام، وهذه المجموعة تضم الدول المصنعة والدول الأوروبية، كمثال سويسرا جنوب إفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية. أما المجموعة الثانية فهي التي لا يوجد بها شمول كامل، أي شمول يخضع لقدر كبير من عدم الانتظام وهذه المجموعة تضم اليونان من

[1] نفس المرجع، ص39.

أوروبا، والعديد من أقطار أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا، والكثير من أقطار آسيا وإفريقيا مثل الفلبين، باكستان، مصر، الجزائر، تونس، مصر. بينما المجموعة الثالثة فهي التي تتوفر فيها بيانات ناقصة يصعب الاعتماد عليها، وهي البلدان التي تحتوي على كثافة سكانية وحجم سكاني كبير مثل الهند واندونيسيا والبرازيل...الخ.

كما أن تسجيلات الحالة المدنية ينتابها عيبا آخر، والمتمثل في كيفية تحديد المفاهيم المستخدمة تحديدا دقيقا، وحتى وإن حددت بعض المفاهيم فإن موظف الحالة المدنية لا يعمل بها في غالب الأحيان، فمثلا عند تسجيل الوفيات للمواليد الجدد نحتاج أن نعرف في الديمغرافيا بالتدقيق هل المولود تنفس بعد ولادته ثم توفي في نفس الدقيقة أم لا، ففي الحالة الأولى لابد من إحصائه ضمن وفيات الأطفال المتقدمة، لكن في الغالب يسجل مولودا ميتا لعدم إدراك أهمية التسجيل.

كما يتعرض التسجيل الحيوي لأخطاء في تسجيل الأحداث حسب زمانها ومكانها، فيحدث أن بعض الأشخاص يتجاوزون المهلة المحددة للتبليغ عن الأحداث أو الإدلاء بمعلومات عند التسجيل من أناس ليس لهم صلة/ أو علاقة مباشرة بالأحداث التي يتم تسجيلها، مما يؤدي إلى تحريف البيانات، وقد لا يكون هناك حافزا كبيرا للإدلاء بالبيانات الدقيقة عن الأحداث عند بعض الأشخاص.

4-2- آليات تفعيل نظام الحالة المدنية:

أ- ضابط الحالة المدنية:

يعتبر ضابط الحالة المدنية الأداة البشرية المكلفة قانونا بضبط وتنظيم الحالة المدنية، وباعتباره المشرف على هذا النظام القانوني للتسجيل الحيوي فقد خول له القانون صلاحيات واسعة قيدها بمسؤولية مدنية وجزائية عن الأخطاء التي من شأنها أن تؤدي إلى شل وعرقلة هذا النظام والتي نتفاداها من خلال إخضاعه لرقابة قضائية وإدارية.

ب- سجلات نظام الحالة المدنية.

نظرا لأهمية سجلات الحالة المدنية في حياة الإنسان لاعتبارها الشاهد الرسمي على حالة الأفراد ووضعيتهم القانونية كونها مستندات إدارية رسمية بالنظر إلى حجيتها وقوتها الثبوتية، بحيث تسجل فيها جميع وقائع وأحداث الحالة المدنية المتعلقة بولادة وزواج ووفاة كل فرد وقعت ولادته أو زواجه أو وفاته داخل الإطار الإداري أو الإقليمي لأية بلدية. كما تقيد وتدون فيها كل التعديلات والتغيرات الطارئة في المرحلة الممتدة بين ولادة الإنسان إلى وفاته، وهي على ثلاثة أنواع نصت عليها المادة السادسة من الأمر 20/70، وأوجبت أن تكون على نسختين أصليتين لإثبات كل وثائق الحالة المدنية من ولادة، زواج و وفاة، و كل ما يطرأ على هذه الوثائق من تصحيح أو إلغاء أو تعديل[1].

ج- عقود الحالة المدنية:

*** وثيقة الميلاد:**

وثيقة الميلاد هي عبارة عن شهادة تثبت فيها حالة ميلاد الشخص، بحيث يقع لزاما على الشخص المعني التصريح بوقوع الميلاد لضابط الحالة المدنية المختص إقليميا والذي بدوره يسجلها، وذلك من أجل إثبات وجوده القانوني[2].

*** وثيقة عقد الزواج**

وفقا للمادة التاسعة من قانون الأسرة الجزائري فإن وثيقة عقد الزواج هي وثيقة تثبت قيام عقد الزواج والقران.

*** وثيقة الوفاة:**

نظم قانون الحالة المدنية وثيقة الوفاة في المواد من78 إلى 94، بحيث اعتبر هذه الوثيقة من بين أهم الوثائق الأساسية من وثائق الحالة المدنية والتي تثبت آخر مرحلة طبيعية من المراحل التي يبلغها الإنسان. وهذه الواقعة تثبت في

[1] منى ناصر وآخرون، ص24.

[2] نفس المرجع، ص55.

وثيقة رسمية أمام الجهة المختصة سواء حدثت بطريقة عادية أو بطريقة غير عادية.

2-5- تاريخ تطور فكرة التسجيل الحيوي:

أ- تطور فكرة التسجيل الحيوي في بلدان العالم:

يرجع أصل التسجيل الحيوي أو جمع المعطيات الحيوية إلى العصور الوسطى، حيث يرى بعض المؤرخين أن الإغريق مارسوا بعض عمليات التسجيل المرتبطة بمراسم الزواج والفن والتعميد والتي كانت تتم في المعاهد والكنائس مع تسجيل كل هذه المناسبات الحيوية في سجلات خاصة وتحفظ في الكنيسة[1]. بحيث كان في أثينا قبل الميلاد بخمسة قرون نظام يوجب تسجيل أسماء العبيد وأسماء سادتهم.

أما عن التسجيل الحديث للحالة المدنية فيمكن أن نرجعه إلى انجلترا التي عرفت عملية التسجيل الحيوي قبل عام 1538 بصورة محدودة، الغرض منها مجاراة أوامر الكنيسة آنذاك وإعطاء الصفة الشرعية لبعض المناسبات الحيوية ومعرفة المعلومات الديموغرافية التي تستخدم في عملية التخطيط العسكري أساسا. إلا أنه بعد عام 1538 أصبحت عملية التسجيل الحيوي في انجلترا تأخذ طابع رسمي ذو أغراض مختلفة ومميزة[2]. بحيث أصدر توماس كروم ويل عام 1585 في انجلترا تعليمات إلى رجال الكنيسة بأن يخصصوا سجلات يسجلون فيها كل يوم أحد حالات (العماد، الزواج، الدفن) التي حدثت في الأسبوع الماضي[3]، لتقوم بعد ذالك السلطات المدنية لإنجلترا عام 1870 بترسيم هذه السجلات ليصبح التسجيل فيها رسميا وإجباريا. أما في السويد فقد شرع التسجيل بها عام 1608 في كنيسة ترنتي بمدينة أوبالا. وبصفة عامة وبالذات بعد عام 1662 بدأت تظهر أهمية التسجيل الحيوي للمناسبات المختلفة من حياة الإنسان اليومية، بعد أن كثرت الكتابات عن أهمية

---

[1] أحمد عباده سرحان وآخرون، المرجع السابق، ص 343.

[2] نفس المرجع،ص343.

[3] جويدة عميرة، **مصادر جمع البيانات الديمغرافية وطرق قياسها**، المرجع السابق، ص 38.

التسجيل الحيوي وضرره تنظيمه، وأصبحت دول عديدة من دول العالم تهتم بعملية التسجيل الحيوي لأهميته في النواحي العسكرية والاقتصادية[1].

وفي عام 1686 أصدر قانون كنسي يلزم بالإمساك في تسجيلات الأبرشيات لتسجيل الولادات والزيجات.

أما عن التسجيل المعاصر للحالة المدنية فلقد شهد العالم ولادة هذا النظام بأوروبا في القرن18 بعد إصدار قانون 1792/09/20[2]، لكن لم يتم استغلال سجلات الحالة المدنية إلا مع نهاية القرن الثامن عشر، ليشهد بعد ذالك أول تنظيم له خلال النصف الأول من القرن 19، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد المصنع الوحيد الذي تأخر في التسجيل الحيوي وكانت آخر ولاية أخذت بهذا النظام " بنراسكا" سنة 1920.

أما في القرن الماضي فقد تطور هذا النظام وأضحت الصورة تختلف تماما، حيث أصبحت العديد من الدول تحتفظ بسجلات التسجيل الحيوي كاملة ودقيقة وتعتبر من المصادر الأساسية للمعلومات الديموغرافية. فعلى سبيل المثال أصبح في هولندا وبلجيكا وإيطاليا والدانمارك نظام إحصائي وإداري معمول به وبصفة إجبارية لتسجيل السكان.

ب- تطور فكرة التسجيل الحيوي في جمهورية الجزائر العربية:

مر تطور نظام الحالة المدنية في الجزائر بمرحلتين:

*** تطور فكرة التسجيل الحيوي في الجزائر أثناء وجود الاستعمار الفرنسي:**

مر تطور التسجيل الحيوي في هذه المرحلة بمرحلتين ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين وهما المرحلة الممتدة من 1830-1881 والمرحلة الممتدة من 1982-1962[3].

***- تطور فكرة التسجيل الحيوي في الجزائر ما بين 1830-1861:**

---

[1] أحمد عباده سرحان وآخرون، المرجع السابق، ص 343- 344.

[2] Assia Cherif. **Introduction à l'analyse démographique,** Editions casbah, Alger, 2014,p32.

[3] جويدة عميرة، **إحصاءات السكان في الجزائر**، المرجع السابق، ص78.

بعد دخول المستعمر الفرنسي للأراضي الجزائرية تم إصدار قانون 7 ديسمبر 1830 حول الحالة المدنية، حيث نص أنه ابتداء من 1 جانفي 1831 لن يسمح لأي جثة بالدفن سواء في المقابر الإسلامية أو اليهودية أو مسيحية إلا بإذن السلطات الاستعمارية الفرنسية، بهذا تأسست مصلحة الحالة المدنية في الجزائر عام 1831[1]. وفي عام 1832 ثم وضع أول مكتب لتسجيل الوفيات حيث نشرت عام 1838 أول الإحصائيات عن الوفيات حسب الديانة والجنس والسن، وفي نفس السنة أصدرت فرنسا قانون للدايات يفرض تسجيل الولادات عندهم، كما أصدرت فرنسا في سنة 1839 قانون يجبر الملاك على تسجيل الولادات والوفيات إلا أنه لم يكن له صدى كبير إلى في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة) [2]. وفي عام 1853 نشرت للمرة الثانية قوائم الولادات والوفيات إلا أنها لم تكن منتظمة لهذا السبب أصدرت في 18 أوت 1868 مرسوم ينص على إجبارية التسجيلات الخاصة بالولادات والوفيات وفرض على المصرح أن يكون من نفس ديانة الذي وقع عليه الحدث، لكن هذا المرسوم لم يحدد عقوبات للذين لم يطبقوه لهذا لم يكن له صدى إلا في بعض العواصم. أما في 22 جويلية 1873 فقد أصدرت قانون يجبر الملاك الجزائريين الذين عندهم أراضي أخد لقب عائلي، إلا أنة لم يكن له صدى لأنه لم يكن هناك عدد كبير من الملاك، وفي سنة 1975 أصدر كل محافظ مقاطعة أو والي قوانين تنص أن أي غياب في تسجيل الولادات والوفيات لمدة 8 أيام يعاقب عليها صاحبها لأنه مخالفة حسب المواد 464/465/466 من القانون الجزائري الفرنسي[3]، هذا القانون سمح لأول مرة بتغطية الحالة المدنية في الجزائر.

***- تطور فكرة التسجيل الحيوي الجزائر ما بين 1882-1962:**

---

[1] آسيا شريف، المرجع السابق، ص18.

[2] جويدة عميرة، **إحصاءات السكان في الجزائر**، المرجع السابق، ص78.

[3] نفس المرجع، ص79.

بدء التنظيم والإنشاء الفعلي للتسجيل الحيوي في الجزائر مع صدور قانون 23 مارس 1882. لتعمم في القطر الجزائري عام 1882[1]. كما شهدت سنة 1894 تغطية شاملة للحالة المدنية في الشمال الجزائري، تلها تأسيس الحالة المدنية في جنوب الجزائري سنة 1905، لتشهد سنة 1911 تغطية شاملة للحالة المدنية على جميع القطر الجزائري[2].

أطرت الحالة المدنية في الجزائر بقانون 23 مارس 1882 إلى مطلع الحرب العالمية الأولى أبن توقفت بسبب التسجيل للتجنيد الإجباري الذي أملته فرنسا على الجزائريين، ثم أعيدت سنة 1919 لتتعطل للمرة الثانية خلال الحرب العالمية الثانية. وبتاريخ 1930/06/02 أصدر المستعمر الفرنسي مرسوم بزواج الأهالي من القبائل، إلا أن تطبيق هذا النظام عرف تفرقة كبيرة بين مناطق الوطن (وسط- شمال- جنوب) إذ اقتصر تطبيقه على ما يسمى بمنطقة **" التل"** أي الشمال الجزائري نظرا لتمركز المعمرين فيه، بينما لم تستفد منه منطقة الجنوب وكان ذلك بهدف مسطر انتهجه المستعمر أساسه غرض عسكري بحث، ولعل التقسيم العسكري الذي اعتمده عام 1840 يؤكد تلك الرؤية العسكرية[3]. وفي سنة 1934 أقرت الحكومة الفرنسية الفرز الإحصائي فأجبرت عمال الحالة المدنية بملء النشرات الإحصائية قبل ملء الفصل نفسه، وبعد نهاية كل فصل يقوم ضابط الحالة المدنية بإرسال كل النشرات إلى المحافظة والتي تقوم بدورها إلى إحالتها على الحكومة الفرنسية، وشرع العمل بها في 1935/03/01[4].

أما في 11 جويلية 1958 صدر القانون رقم 57/777، المتعلق بإثبات عقود الزواج المنعقدة في الجزائر تبعا للقواعد الإسلامية[5].

---

[1] آسيا شريف، المرجع السابق، ص18.

[2] Assia Cherif. Op.cit, p32.

[3] منى ناصر وآخرين، المرجع السابق، ص2.

[4] جويدة عميرة، **إحصاءات السكان في الجزائر**، المرجع السابق، ص81.

[5] نفس المرجع، ص82.

وقبيل خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر شرع في31 جانفي 1961 مرسومين يحملان الرقم 1961/101 و1961/102، يتضمن الأول منها الشروع التي بمقتضاها يستطيع سكان الواحات والساورة الذين سجلوا في الحالة المدنية بدون لقب أن يختاروا لقب لهم، والثانية حددت أهم الأسئلة التي احتوتها النشرات الإحصائية.

أما منطقة الجنوب الكبرى فلم تعرف إبان الاحتلال الفرنسي أي نظام فعلي للحالة المدنية، بالرغم من ثبوت وجود سلسلة من سجلات الحالة المدنية للفترة الممتدة من 1901 إلى 1959 ، وسبب ذلك نظرة المستعمر للمنطقة وسكانها على كونهم متحف طبيعي وبشري يجب المحافظة عليه كما هو لجلب السواح والمغامرين.

*** تطور فكرة التسجيل الحيوي في الجزائر بعد الاستقلال:**

إن النظام المستعمل بعد الاستقلال لم يؤدي إلى استكمال الحالة المدنية بل بقي على حاله واستمر العمل بالقوانين السابقة إلى غاية صدور الأمر رقم 307/66 بتاريخ 1966/10/14 والمتعلق بشروط تأسيس الحالة المدنية في المناطق التي لم تأسس بها، وهذا الأخير ألغى القوانين السابقة والنصوص اللاحقة لها، وقد نص هذا القانون على وجوب اختيار لقب لكل عائلة وعند استحالة ذلك فإن العون المكلف بالحالة المدنية هو الذي يتولى اختياره لهم[1].

وفد استمر العمل بهذا القانون إلى غاية صدور قانون الحالة المدنية بموجب الأمر 70/20 الصادر بتاريخ 1970/02/19 والذي ألغى جميع القوانين المخالفة له، حيث وضعت استمارتين جديدتين وحددوا اختصاص ومسؤوليات الحالة المدنية وأنواع السجلات وطرق مسكها و بينت كيفية تسجيل وتقييد وثائق الحالة المدنية كالزواج، الطلاق، الولادات، الوفيات. وقد تضمن هذا القانون خمسة أبواب كالتالي[2]:

[1] منى ناصر وآخرين، المرجع السابق، ص3.

[2] نفس المرجع، ص3.

- الباب الأول: تنظيم مصلحة الحالة المدنية.
- الباب الثاني والثالث:القواعد المشتركة والخاصة بمختلف العقود.
- الباب الرابع: تنظيم الحالة المدنية في القانون الدولي.
- الباب الخامس: الدفتر العائلي وبطاقات الحالة المدنية.

وقد تلى هذا الأمر عدة نصوص مكملة ومتممة نذكر منها:

الأوامر الصادرة بتاريخ 1971/06/03 وهي على التوالي:

- الأمر 155/71 المتضمن كيفية إعادة إنشاء وثائق الحالة المدنية التي أتلفت بسبب كارثة أو حادثة حروب.
- الأمر 156/71 المتعلق باللجان والإجراءات الخاصة بإعادة إنشاء العقود الحالة المدنية.
- الأمر 157/71 المتعلق بتغيير اللقب.
- الأمر 51/73 الصادر بتاريخ 1973/10/01 المتضمن تعديل صلاحية وثائق الحالة المدنية.
- المرسوم 189/76 الصادر في 1976/12/06 المتضمن تعديل المرسوم 143/72 المتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية. كما صدرت أيضا عن وزارة الداخلية عدة مناشير ومذكرات تتعلق بالحالة المدنية.

3- البحوث الميدانية (التحقيقات):

هي أسلوب علمي للحصول على البيانات السكانية، فهو يشبه من ناحية التعداد السكاني من حيث اعتماده على سؤال المبحوثين خصائصهم، وقد يشبه من ناحية أخرى أسلوب التسجيل الحيوي من حيث سؤال الناس عن الأحداث التي وقعت لهم ولأسرهم معارفهم خلال فترة زمنية، وعادة ما يستعان بها في خالة الخوض في مسائل لا يمكن للتعداد التعمق فيها ولا الحالة المدنية التي قد لا تغطي احتياجات الباحث، فهي مكملة للمعطيات الموجودة في التعداد والحالة المدنية أي الوقوف على بعض جوانب الأحوال السكانية لمجتمع منعزل لم تطله عمليات التسجيل الدورية وبشكل منتظم.

وتعتبر طريقة المعاينة (الاستقصاء بالعينة/ المسوح بالعينات) العمود الفقري الذي يرتكز عليه البحث الميداني، إذ يختار الباحث عينة تمثل المجتمع المراد دراسته أحسن تمثيل، الأمر الذي يسمح بتجميع الموارد المتوفرة وتركيزها على عدد أقل من السكان مما يعطينا معلومات دقيقة يسهل التعامل معها. هذا وتسمح انطلاقة الأبحاث الاستقصائية على عينات ممثلة للسكان، بتعميق معرفة أشكال السلوك الديمغرافي يوم بعد يوم، وكذلك المواقف التي تفرضها[1].

أ- مزايا المسوح بالعينات:

- التعمق أكثر في الحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن خصائص الديمغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع.
- تتميز بالعينة بالمرونة في طريقة تنفيذها.
- سرعة الحصول على النتائج مقارنة بنتائج التعدادات التي يتطلب الحصول عليها وقت طويل جدا.
- أقل جهدا و كلفة مادية و بشرية مقارنة بالتعدادات التي تتطلب المال و الجهد و الوقت.

ب- عيوب البحوث بالعينات:

- يعتبر خطأ المعاينة من أكبر عيوب هذه المسوح و أشدها خطورة على النتائج (رغم أنه يمكن حساب الخطأ المعياري لتقدير مختلف الأحجام ومن ثم وصف حدود الثبات.)
- إهمال تحديد الحجم الأمثل لعينة المسح يؤدي إلى ضعف نتائج المسح.
- من الصعب استخدام المسح بالعينة في بعض المواضيع التي تتطلب تغطية شاملة و دقيقة لكل أفراد المجتمع كالمواضيع المتعلقة بالتنمية و التخطيط.

ثانيا: أنواع البيانات الديموغرافية ومجالات استخدامها:

[1] موريس هالبواك، **المورفولوجيا الاجتماعية**، ترجمة: حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 16.

1- عدد الأشخاص في لحضه معينة: ويمكن الحصول على هذه المعلومات بالعينة وبالتعدادات السكانية كما تم التطرق له سابقا.

2- عدد الأحداث* : والتي يمكن الحصول عليها من الوقائع الحيوية المسجلة(ولادات، وفيات، حالات زواج، حالات طلاق...إلخ.

3- توزيع السكان حسب العمر والجنس ونوع مكان الإقامة: ويمكن الحصول عليها من المسوحات الديموغرافية بالعينة والتعدادات السكانية.

وتأتي أهمية البيانات الديمغرافية من استخداماتها المتعددة كمعرفة توزيع السكان على المناطق المختلفة في بلد معين وكثافتهم السكانية ودرجات تركزهم وتذبذبات معدلات النمو والحركات السكانية من منطقة إلى أخرى.

هذا وتستخدم في مجالات متعددة منها: تخطيط القوى العاملة، الصحة العامة،سياسات الهجرة والتهجير، تنظيم الأسرة، وإنشاء المدارس والمستشفيات.

ثانيا: أنواع الملاحظة في الديمغرافيا:

من أجل معرفة ماضي وحاضر ومستقبل أي ظاهرة ديموغرافية لابد من تشكيل جماعات تحمل خصائص الظاهرة المدروسة، ولابد أن ترصد هذه الجماعات أثناء الفترة الزمنية (X،0) التي تظهر خلال الظاهرة، فمثلا من أجل دراسة موضوع الخصوبة يوضع الأصل (0) بشكل عام عند اللحظة التي تصل فيها الفتيات إلى عيد ميلادهن 15، والحد النهائي (X) عندما يبلغن 49 سنة أي خلال الفترة التي تكون فيها المرأة قادرة على إنجاب الأطفال.

---

* عرفت شريف آسيا الحدث الديموغرافي على أنه واقع يتعلق بالفرد ويؤثر مباشرة على بنية السكان وتطورهم، وينقسم إلى:

حدث قابل للتجدد وهو حدث يتعرض لع العضو في الفوج كالولادة بالنسبة للمرأة، أو الهجرة بالنسبة إلى عضو في جيل

حدث غير قابل للتجديد: وهو حدث لا يمكن ان يتعرض له أو يعيشه العضو في الفوج أكثر من مرة كالوفاة، او الزواج الأول، أو ولادة ذات رتبة

1- الملاحظة المستمرة observation continue

تعتبر الملاحظة المستمرة (المشاهدة) مصدرا رئيسا في جمع المعطيات عن الوقائع السكانية، وهي أقدم شكل من أشكال الملاحظة حيث يمتد وجودها إلى بداية تسجيل أحداث الحالة المدنية، فهي طريقة تسمح بملاحظة فوج أو جيل ما منذ نشأته إلى الوفاة مرورا بالزواج والطلاق والهجرة، أي تتبع مصير أفراد في خلال فترة طويلة من حياتهم، وهذا يعني أن الملاحظة المستمرة لا تتعلق فقط بالأحداث المعاصرة بل أيضا بمجمل الأحداث الماضية التي تم تسجيلها والتي تشكل الأساس الأكثر أهمية لعلم السكان التاريخي[1].

يعاب على هذا النوع من الملاحظة هو عدم التمكن من متابعة الحوادث المتعلقة بظاهرة ما حتى النهاية مثلا الوصول إلى عمر 120سنة أو 140 سنة، لهذا يلجأ الباحث إلى الرصد الإسترجاعي[2].

2- الملاحظة الإسترجاعية(الإستعادية) obsararvation rétrospective

وهي الملاحظة التي تخول لنا معرفة ماضي التاريخ البعيد لمسار الجماعات والأفراد، حيث تسجل فيها الأحداث بعد وقوعها وهذا باستجواب الأشخاص الذين خضعوا لها، والذين فلتوا من الظواهر المشوشة كالحروب والهجرة والوفاة[3]، كأن نسأل النساء عن ماضي خصوبتهن (حياتهن الإنجابية)، وتستعمل الملاحظة الإسترجاعية خاصة في الدراسات الميدانية، حيث تتضمن الاستمارة عدد من الأسئلة تبحث عن معلومات ماضية، كأن نسأل النساء عن عدد أطفالهن الأحياء منهم والأموات وسؤالهم عن مكان إقامتهم السابقة وعملهم السابق.

ويعاب على هذا النوع من الملاحظة عدم الدقة والأخطاء الناجمة ذاكرة الأشخاص التي يشوبها نسيان بعض تفاصيل الأحداث.

---

[1] رولان بريسا، **التحليل السكاني، المفاهيم والطرق والنتائج**، المرجع السابق، ص115.

[2] أسيا شريف، المرجع السابق، ص 20.

[3] رولان بريسا، **التحليل السكاني، المفاهيم والطرق والنتائج**، المرجع السابق، ص113.

3- الملاحظة اللحظية (الفورية) observation du moment

وهي الملاحظة التي تعطينا صورة تتعلق بحالة السكان في لحظة زمنية معينة تخص الحوادث المتغيرة باستمرار (عدد السكان، توزيعهم، حالتهم المدنية)، والمثال الأكثر شيوعا في هذا النوع من الملاحظة هو التعداد العام للسكان والسكن[1]، وبهذا نجمع بيانات تمكننا من معرفة الخصائص الديمغرافية لمجموعة سكانية معينة في لحظة زمنية معينة، إن المثال الأكثر شيوعا عن الرصد اللحظي هو تعداد السكان.

4- الملاحظة المتتابعة observation suivie

وهي الملاحظة التي تسمح لنا بتقريب الأحداث المتعلقة بنفس الشخص من بعضها البعض، الأمر الذي يعطي الدقة في تتبع سير هذه الأحداث، كتتبع ظاهرة الخصوبة المبنية على قياسات المجالات ما بين الولادات.

[1] Pressat Roland.**L'analys démographique-** paris. Parasse universitaire de France. 1973.p81.

الفصل الرابع

الظواهر الديمغرافية وضرورة دراستها في المجتمع.

أولا: ظاهرة الزواجية:

يعتبر الزواج خاصية من خصائص العنصر البشري الذي من خلاله يستطيع المحافظة على هذا النسيج الاجتماعي المترابط، إذ يعتبر الزواج من أقدم التنظيمات الاجتماعية فهو قديم قدم الإنسان، فهو كل علاقة شرعية بين ذكر وأنثى نابعة من أحد متطلبات الحياة البشرية لضمان الاستمرار وبقاء النوع الإنساني وتأسيسه في إطار شرعي واجتماعي وقانوني، حسب شروط ومعايير معينة تكسب الفرد راحة نفسية واجتماعية داخل مجتمعه، وبهذا تتحقق قدرة التوالد لأن هناك مشاركة من كلا الطرفين الرجل والمرأة في إنتاج النسل، ونستطيع معرفة خصوبة هذا المجتمع بمعرفة مدى إنتاج المواليد فعلا، سواء كان ذلك بالنسبة إلى فرد أو بالنسبة لمجموعة الأفراد.

1- مفهوم الزواج :

من الفطرة التي فطر الله عليها الناس ومن سنن الطبيعة الزواج، ومن أهم أهداف الزواج إنجاب الذرية للحفاظ على الجنس البشري، لقوله تعالى " :**والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة.**[1] "وبذلك فإن التناسل وحب الأولاد شيء كامن في نفس الإنسان ومن دافع غريزته كما أن الزواج أصل الأسرة تدعو إليه الطبيعة وتقضي به الطبيعة يشير الجانب اللغوي لمصطلح الزواج إلى أنه " الاقتران والازدواج وشاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار"[2].

---

[1] سورة النحل الآية 72.

[2] محمد حدة، **الخطبة والزواج**، مطبعة الشهاب، باتنة ، ط2، 1994، ص85.

أما من الناحية القانونية فعرفت المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري المؤرخ في 09 يونيو 1989 الزواج بأنه " عقد شرعي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب[1].

فالزواج هو استعداد طبيعي واتحاد تلقائي بين الرجل وامرأة بتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي، كما أنه هو الأساس الأول في البناء الاجتماعي[2]. وهو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرارية والامتثال للمعايير الاجتماعية، وهو الوسيلة الوحيدة التي يلجأ إليها المجتمع من أجل أن ينظم العلاقة الجنسية لأفراده البالغين، مما يجعل الزواج نظام عام حتى ولو كان المجتمع يبيح في كثير من الأحيان علاقات جنسية خارج نطاقه إلا أن الزواج ارتباط رسمي دائم يترتب عليه حقوق وواجبات، ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذي يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول في علاقة من هذا النوع.

والمجتمع الجزائري بوصفه مجتمع إسلامي، يعتبر الزواج واجبا دينيا في المقام الأول، فهو نصف الدين، كما أنه يعتبر إحصان للرجل والمرأة ضد أي خطأ. " وما يؤكد هذا المعنى قوله الحبيب المصطفي صلى الله عليه وسلم " : **يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإن له فيه وجاء"**، ومعناه تأخير الزواج إلى حين القدرة عليه، وإتباع أسباب العفة حتى لا يقعوا في الحرام.

2- أشكال الزواجية:

تفرض قواعد الزواج عند كل جماعة بوجود أشكالا متعددة حسب كل مجتمع، لكنه لا يختلف من مجتمع إلى آخر بطبيعته أو بجوهره لأن جوهر

---

[1] وزارة العدل. قانون الأسرة، المادة الرابعة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، ط3، 2002، ص5.

[2] مصطفى الخشاب. **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 32.

الزواج واحد في كل المجتمعات البشرية، ويصنف الزواج إلى أنواع عديدة تبعا للعامل المستخدم في هذا التصنيف، لكن نحن نقتصر على المعروف والمتداول في كتب علم الاجتماع العائلي:

أ- الزواج الأحادي "Monogamie":

هو الزواج بين رجل واحد وامرأة واحدة، وهو الشكل الطبيعي للزواج، ولا يسمح في هذا النظام أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد ولا للمرأة أكثر من زوج واحد كذلك، ولا يمكن للزوج أو الزوجة أن يتزوج من أخرى إلا بعد وفاة الأولى أو الطلاق منها[1].

ب- الزواج التعددي "Polygamie":

مصطلح واسع ويشير غالبا إلى نوعين من الزواج :

*** تعدد الزوجات "Polygynie":**

يعني زواج رجل واحد من أكثر من امرأة واحدة (وبوليغومي تعني في الغالب هذا النمط من الزواج)[2].

ويعتبر أكثر الأشكال انتشارا خاصة في المجتمعات البدائية، وكذلك ينتشر في المجتمعات التي يعتمد أعضاء الأسرة فيها بعضهم على بعض في النشاطات الاقتصادية والأعمال الحرفية والمهنية، وفي المجتمعات الريفية التي تتخذ من الزراعة مصدرا اقتصاديا لمعيشتها.

*** نظام تعدد الأزواج "Polyandrie":**

وهو زواج امرأة واحدة من أكثر من رجل واحد " وهذا الشكل من الزواج محدود الحدوث، ولا يوجد إلا في بعض القبائل الإفريقية ذات التقاليد الصارمة "[3].

---

[1] معن خليل عمر. **علم الاجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط3، 2004، ص 60.

[2] ف، ج، رايت. **مبادئ علم الاجتماع**، ترجمة محمد شيا، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 64.

[3] محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم. **علم الاجتماع العائلي - دراسة التغيرات في الأسرة العربية-** ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 20.

ج- الزواج الداخلي "Endogamie":

هو التقليد الذي يمنع الزواج بفرد من خارج المجموعة، ويسمى كذلك الزواج اللحمي أي الزواج بين أبناء القبيلة أو العشيرة الواحدة.

د- الزواج الخارجي "Exogamie":

يفيد لفظ الزواج الخارجي النظم التي لا يجوز للأفراد بمقتضاها أن يتزوجوا إلا من خارج عشائرهم الأقربين[1].

هـ- الزواج المتجانس:

وهو زواج بين أشخاص يتميزون بخصائص متشابهة، ويتمثل هذا الشبه السمات الفيزيولوجية والانتماء أو الأصل الا جتماعي والمستوى التعليمي.

و- الزواج الغير متجانس:

وهو زواج بين أشخاص يتميزون بخصائص متباينة، ويتمثل هذا الشبه السمات الفيزيولوجية والانتماء أو الأصل الاجتماعي والمستوى التعليمي[2].

ز- الزواج العرفي:

يصعب إعطاء تعريف واحد وشامل للزواج العرفي وذلك نتيجة تعدد تعاريف الزواج بحد ذاته، إذ أن الزواج العرفي وليد متغيرات وتداعيات من مجتمع إلى آخر، ويعرف بأنه " زواج يتم بمجرد القبول بين رجل وامرأة كاملة الأهلية تبادلا الرضا بالزواج والاتفاق عليه دون اتخاذ أي تدابير قانونية أخرى في سبيلها، وهناك وسائل عديدة يتم بها الزواج وتختلف هذه الوسائل تبعا لاختلاف المجتمعات ومن بين هذه الوسائل نظام التعاقد الذي يتم بين الرجل والمرأة ومن يمثلهما وفقا للشريعة التي يسير عليها المجتمع الذي يعيشان فيه "[3].

3- تطور الزواجية واتجاهاتها في المجتمع الجزائري:

---

[1] آسيا شريف، المرجع السابق، ص67.

[2] نفس المرجع، ص160.

[3] أحمد بدوي زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 258.

شهد الزواج في الجزائر عدة مراحل فقد كان الزواج التقليدي هو السائد كزواج الأقارب (الزواج الداخلي)، وتحمل الأولياء زواج أبنائهم وبناتهم، وتزويجهم مبكرا في حدود 15 سنة، لكنه تغير في بعض المناطق بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظروف السكن وغيرها من العوامل المؤثرة حيث تغيرت معه ظروف المجتمع، فأصبح الزواج يتم شيئا فشيئا في سن متقدمة إلى أن وصل ما هو عليه الآن في حدود 29 سنة عند الإناث و33 سنة عند الذكور[1].

لم تعرف الجزائر تطور في متوسط السن عند أول زواج فقط، فعدد الزيجات عرف هو الآخر تطورا ملحوظا وهو الأمر الذي انعكس على تطور معدلات الزواج، بحيث عرف المعدل الخام للزواج تراجعا طفيفا خلال فترة التسعينات حيث انتقل في سنة 1990 من05.97‰ إلي 05.69‰ في سنة 1993 ليواصل الانخفاض في سنة 1994إلي 05.38‰، بحيث انخفض بمقدار 0.28‰ و0.59‰علي التوالي، وهذا راجع إلى تدهور الوضع الأمني (العشرية السوداء). ليسجل ارتفاع طفيفا بعد سنة 1995، بحيث ارتفع من 05.45‰ إلى 5.84‰ في سنة 2000[2].

هذا وارتفع في سنة 2000 من 5.84‰ إلى 8.82‰ في سنة 2006 أي ارتفاع بحوالي 2.98 نقطة في ظرف 6 سنوات، وهذا راجع لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى ارتفع عدد الزواجات بنسبة 1% ما بين 2009 و2010 مقابل 3% ما بين 2008 و2009، تعتبر هذه الزيادة المتواضعة بداية لمرحلة جديدة متميزة بركود لحجم الزواجات،هذا وقد عرف المعدل الخام للزواج انخفاضا حيث تراجع من 9.68‰ إلى 9.58‰ خلال نفس الفترة.[3]

---

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان. **المدونة التقنية للعائد الديمغرافي**، الجزائر، نوفمبر 2016، ص2.

[2] O.N.S, **COLLECTION STATISQUE**,N° 305,2000,P04.

[3] O.N.S COLLECTION STATISQUE ,N° 575,2010,P11.

أما سنة 2013 فعرفت زيادة جد معتبرة في حجم الزواجات حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 387974 حالة زواج ما يعادل ارتفاع بنسبة 4.6% مقارنة بسنة 2012. وبذلك ارتفع المعدل الخام للزواجات من 9.90‰ إلى 10.13‰ ما بين 2012 و2013[1].

أما في عام 2014 قد شهد استقرارا تقريبا في حجم الزواج مقارنة مع عام2013، بحيث سجلت مكاتب السجل المدني 422 386 زواج عام 2014 ضد 947 387 زواج في عام 2013. وقد شهد معدل الزواج الخام انخفاضا بين عام 2013 و 2014 من 10.13 ‰ إلى 9.88 ‰[2].

لكن في سنة 2015 عرف عدد الزواجات تراجعا معتبرا، حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 369074 حالة زواج وهو ما يعادل انخفاض بنسبة 4.5% مقارنة بسنة 2014. وبذلك عرف المعدل الخام للزواجات انخفاضا معتبرا حيث تراجع من 9.88‰ إلى 9.24‰ ما بين 2014 و2015[3].

لكن الديموغرافيين يعتبرون المعدل الخام ليس بالأمر الدقيق لأنه يتعلق بقسمة الزيجات المسجلة في سنة ما علي عدد السكان في منتصف السنة، فكل شخص هو في الفئة العمرية 15-49 سنة نقصدب49 سنة منقضية و50 سنة فعلية هو معرض لظاهرة الزواج أي خروج من العزوبية إلي الزواج، حيث أن الديموغرافيين لا يأخذون بعين الاعتبار ما بعد السن50 سنة, ويعتبرونه عزوبة نهائية.

ومنه نستطيع القول أن عدد حالات الزواج يستمر في الانخفاض منذ سنة 2014، ولكن بوتيرة أكثر تسارعا سنة 2020، حيث سجلت مكاتب الحالة المدنية 285000

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات. **ديمغرافيا الجزائر2013**، ص2.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات. **ديمغرافيا الجزائر2014**، ص4.

[3] ONS, **Démographie Algérienne 2015**, n°740, p15.

حالة خلال 2020، بانخفاض نسبي بأكثر من 10 ٪ مقارنة بعام 2019، بينما ارتفع ذات العدد في السنة الموالية ظرفيا ليبلغ 000 315 ، ثم يواصل الانخفاض سنة 2022 ليصل إلى 644 278 حالة زواج سنة 2023، .يؤثر هذا الانخفاض أيضا على معدل الزواج الخام، الذي يتراجع إلى6.0 ‰ في عام 2023 ، وهو نفس المستوى الذي تم تسجيله إليه في بداية سنوات2000[1].

وبغض النظر على الأثر الظرفي الذي يعود جزئيا للوضعية الوبائية في تراجع عدد الزواجات، يبقى أن التغيرات الهيكلية للتركيبة السكانية يعتبر أهم عامل وراء هذا الانخفاض المتواصل . حيث يظهر تطور عدد الفئة السكانية 20-34 سنة(وهي- الفئة التي ينحصر فيها 8.0 % من الزواجات) تراجعا جليا منذ 2015 ، حيث انتقلت هذه الفئة من 10.997 مليون إلى 9.861 مليون ما بين 2015 و 2023

أما فيما يخص الطلاق فقد بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة من قبل مصالح وزارة العدل 402 93 حالة طلاق سنة2023. ارتفع معدل الطلاق الخام، من1.52 ‰ إلى 2.02 ‰ بين عامي 2019 و 2023[2].

4- قياس ظاهرة الزواجية والطلاق:

تقاس مختلف الظواهر الديموغرافية عن طريق المعدلات، وهي عبارة عن نسب ذات أساس إجمالي وتستعمل بشكل واسع في علم السكان، خاصة المعدلات الخام منها والتي تعتبر كمقياس لتكرار ظهور الأحداث في مجتمع ما، ويحسب هذا التكرار على شكل نسبة عدد الأحداث(زواج، مواليد، وفيات...) الواقعة خلال فترة من الزمن إلى عدد السكان المناسب، والذي يطلق عليه العدد الوسطي، أو عدد السكان الوسطي خلال الفترة[3].

4-1- المعدل الخام للزواج (taux brut de nuptialité):

---

[1] ONS , **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2020 a 2023**, N°1030, p 23

[2] IBID, p24

[3] رولان بريسا، **التحليل السكاني، المفاهيم والطرق والنتائج**، المرجع السابق، ص134.

فهو ينسب مجموع عقود الزواج الجارية في السنة إلى إجمالي عدد السكان من كل جنس في منتصف السنة، ويعطى وفق القانون التالي:

أ- المعدل الخام للزواج: ويحسب وفق المعادلة التالية

$$\text{المعدل الخام للزواج} = \frac{\text{مجموع عقود الزواج الجارية في السنة}}{\text{متوسط عدد السكان خلال نفس السنة}} \times 1000$$

مثال توضيحي: بلغ عدد أحد الدول الأوروبية في 1/1/ 1954 42785100 نسمة وفي 1954/12/31 بلغ 43117000 نسمة، علما أنه في نفس سنة عرف هذا البلد 314435 حالة عقد قران.

المطلوب: حساب المعدل الخام للزواج

الحل: المعدل الخام للزواج خلال 1954 هو نسبة عدد الزواجات خلال هذا العام على عدد السكان في منتصف هذه السنة.

أولا: نحسب عدد السكان في منتصف السنة / متوسط عدد السكان وهو:

$$42951050 = \frac{43117000 + 42785100}{2}$$

$$\text{معدل الزواج الخام} = \frac{314453}{42951050} \times 1000 = 12.0‰$$

أي 12.0 لكل 1000 نسمة.

لكن الديموغرافيين يعتبرون المعدل الخام ليس بالأمر الدقيق لأنه يتعلق بقسمة الزيجات المسجلة في سنة ما علي عدد السكان في منتصف السنة، فكل شخص هو في

الفئة العمرية 15-49 سنة نقصد بـ49 سنة منقضية و50 سنة فعلية هو معرض لظاهرة الزواج أي خروج من العزوبية إلي الزواج، حيث أن الديموغرافيين لا يأخذون بعين الاعتبار ما بعد السن50 سنة, ويعتبرونه عزوبة نهائية.

ب- معدل الزواج الخاص: و يعبر عنه إحصائيا بعدد المتزوجين خلال سنة منسوب إلى متوسط عدد السكان في سن الزواج لتلك السنة ويترجم للمعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل الزواج الخاص} = \frac{\text{عدد المتزوجين خلال سنة}}{\text{متوسط عدد السكان في سن الزواج خلال نفس السنة}} \times 1000$$

2-4- معدلات الطلاق:

أ- معدل الطلاق الخام

يعرف معدل الطلاق الخام في منطقة / دولة ما في سنة / فترة زمنية معينة بعدد حالات الطلاق) وليس عدد المطلقين والمطلقات(لكل 1000 من السكان في هذه المنطقة / الدولة في تلك السنة / الفترة الزمنية، ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{المعدل الخام للطلاق} = \frac{\text{مجموع عقود الطلاق الجارية خلال سنة}}{\text{متوسط عدد السكان خلال نفس السنة}} \times 1000$$

ويلجأ إلى استخدام معدل الطلاق الخام في المناطق / الدول التي لا تتوفر فيها البيانات اللازمة لحساب معدلات أكثر تنقيحا ويتم استخدامه في هذه

[1] جويدة عميرة، **مصادر جمع البيانات الديمغرافية وطرق قياسها**، المرجع السابق، ص 264.

الدراسة لمقارنة قيمه مع القيم المناظرة لمقاييس الطلاق الأكثر تنقيحا، مثل معدل الطلاق العام ومعدل الطلاق المنقح.

ب- معدل الطلاق العام

يعرف معدل الطلاق العام في منطقة / دولة ما في سنة / فترة زمنية معينة بعدد حالات الطلاق) وليس عدد المطلقين والمطلقات(لكل 1000 من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في هذه المنطقة / الدولة في تلك السنة / الفترة الزمنية ويتم حسابه بقسمة عدد حالات الطلاق خلال السنة / الفترة الزمنية على تقدير عدد السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في منتصف السنة / الفترة الزمنية،ثم ضرب الناتج في1000.

$$\text{المعدل العام للطلاق} = \frac{\text{مجموع عقود الطلاق الجارية خلال}}{\text{عدد السكان من 15 سنة فأكثر خلال نفس السنة}} \times 1000$$

ويتميز معدل الطلاق العام بأنه يعالج الوجه الأول فقط من أوجه القصور في معدل الطلاق الخام المذكورة سابقا، حيث إن مقامه يستبعد الأطفال دون سن 15 سنة غير المعرضين لحدث الطلاق، ولكنه لا يزال يعاني من الوجه الثاني من أوجه القصور في معدل الزواج الخام الخاص باشتمال مقامه على غير المتزوجين)الذين لم يسبق لهم / لهن الزواج والمطلقين /المطلقات والمترملين / المترملات(غير المعرضين لحدث الطلاق.

ثانيا: ظاهرة الولادية والخصوبة:

تعد الخصوبة من أهمل عوامل النمو السكاني وأكثرها تأثيرا في حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج وتتأثر بالعديد من العوامل الديمغرافية والبيولوجية، والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

1- مفهوم الخصوبة: إن الرغبة في الحياة والرغبة في التناسل والمحافظة على النوع البشري غريزة بشرية. لذا يحدد مصطلح الخصوبة بالمعدل الفعلي للمواليد، كما يشير المصطلح إلى القدرة على الإنجاب والفترة تنحصر لدى النساء من الناحية الفيزيولوجية بين سن خمسة عشر والتاسعة والأربعين[1].

وتعرفها الأستاذة الدكتورة **جويدة عميرة** على أنها" المقدرة الحقيقية على الإنجاب ويعبر عنها بعدد الولادات الأحياء"[2].

إذا فهي تعبر عن مدى نزعة السكان للإنجاب وهي قدرة المرأة على الإنجاب ، وتبدأ مرحلتها في سنوات البلوغ مع بداية الطمث وظهور الصفات والميزات الأنثوية الثانوية وبدء المبيض بإفراز البويضات، وتحسب بنسبة عدد الأطفال إلى عدد النساء في سن 15-49 سنة[3].

2- تعريف الولادات:

هي استخراج كامل لنتائج الحمل من الرحم. ويتنفس بعد فصله عن جسم الأم أو يعطي أي علامة أخرى للحياة كخفقات القلب، ونبضات الحبل السري أو انقباض فعلي لعضلة إرادية. وتنقسم إلى قسمين: أطفال يولدون وهم أحياء وأطفال يولدون وهم أموات[4].

2-1- الولادة الحية: حسب المنظمة العالمية للصحة فإن الولادة الحية هي الانفصال الكلي لناتج الحمل (المولود) عن جسم الأم ويشترط أن يزن على الأقل 500 غرام وأن لا يقل طوله عن 25 سم على الأقل، وأن تكون مدة حمله أكثر أو تساوي 22 أسبوع، وبعد الانفصال يجب أن يتنفس المولود أو تظهر عليه أي علامة من علامات الحياة.

---

[1] سلوى عثمان الصديقي. **قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 302.

[2] جويدة عميرة. **مصادر جمع البيانات الديمغرافية وطرق قياسها**، المرجع السابق، ص 125.

[3] فراس عباس فاضل البياتي. المرجع السابق، ص81.

[4] آسيا شريف.المرجع السابق ، ص85.

2-2- الولادة الميتة: (mort nés) حسب المنظمة العالمية للصحة فإن الولادة الميتة هي كل وفاة جنين حدثت قبل انفصاله كليا عن جسم أمه على أن يكون هذا الجنين يزن على الأقل 500 غرام وأن لا يقل طوله عن 25 سم على الأقل، وأن تكون مدة حمله أكثر أو تساوي 22 أسبوع، وبعد الانفصال يجب أن لا يتنفس المولود أو تظهر عليه أي علامة من علامات الحياة.

هناك اختلاف قد يغفل عنه البعض بين الخصوبة والولادة:

* **فالولادة:** هي العدد السنوي للمواليد الأحياء لدى مجموعة سكانية معينة، ويعبر عن الولادة بمعدل الولادات الذي نحصل عليه بحساب نسبة مجموع الولادات السنوية إلى إجمالي السكان[1].

* **أما الخصوبة:** فهي تعبر عن مدى نزعة السكان للإنجاب وهي قدرة المرأة على الإنجاب الفعلي للأطفال داخل مجتمع أو فئة سكانية معينة خلال فترة زمنية محددة.

* **أما (القدرة على التوالد) fértilité**: فهي القدرة البيولوجية والفسيولوجية على الحمل والوضع لدى المرأة[2].

بحيث قد تكون المرأة قادرة بيولوجيا على الإنجاب(fertile) ، لكنها لا تنجب فعليا بسبب: العقم، تأخر الزواج، استعمال موانع الحمل، العزوبة، الاختيارات الاجتماعية.

عادة ما يستخدم في علم السكان كذلك مصطلح "العقم **stérilité**" وهو عادة يشير للدلالة على عدم القدرة على الإنجاب، وهو على النقيض لمصطلح القدرة على التوالد**fértilité** الذي يشير إلى القدرة على الإنجاب[3].

---

[1] فراس عباس فاضل البياتي، المرجع السابق، ص ص 80-81.

[2] آسيا شريف،المرجع السابق، ص87.

[3] United Nations ,**Dictionnaire de mographique multilingue,** Département of Economic and Social Affairs Population Division, 2 edition, 2013,p112

المفهوم	المعنى	النقيض
القدرة على التوالد **fértilité**	مقدرة المرأة على الإنجاب	العقم **stérilité**
الخصوبة **fécondité**	مقدرة المرأة على الإنجاب الفعلي	اللاخصوبة**infécindité**
ملاحظة: كل خصوبة تفترض وجود قدرة على التوالد، لكن ليس كل من يمتلك القدرة على التوالد يحقق خصوبة فعلية.		

المصدر: من إعداد المؤلف

3- أهمية الإنجاب:

تبرز أهمية الإنجاب في كونه المحرك الأساسي للسلوك الإنجابي ومن محدداته، ويعتبر إنجاب الأطفال دلالة على رجولة الزوج، كما يدل على خصوبة الزوجة، وقدرتها على الإنجاب، فالإنجاب يكسب الزوج والزوجة مكانة اجتماعية جديدة مكانة الأب ومكانة الأم ويترتب على ذلك حقوق وواجبات جديدة أيضا[1].

ويتعلق الإنجاب بموقف الزوجين اتجاه النسل، فالأزواج المنظمة له تحاول ألا يكون لها نسل إلا حين تريد، والأزواج غير المنظمة له تترك نفسها على سجيتها، وبهذا الاعتبار يفيد لفظ تنظيم الخصوبة تقليل مجيء النسل أو إطالة الفترات الزمنية بين طفل وآخر.

4- العوامل المؤثرة على الخصوبة والإنجاب:

4-1- العوامل الاقتصادية: والمتمثلة في عمل المرأة، الموارد المالية للأسرة، وكذا الفروق الطبقية في المجتمع.

[1] فاتن محمد شريف، **الأسرة والقرابة دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، ط 1، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص 280.

2-4-العوامل الاجتماعية: ومنها القيم الاجتماعية، العادات والتقاليد الاجتماعية، بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية.

3-4- العوامل الديموغرافية: ونذكر منها السن عند أول زواج، استعمال وسائل منع الحمل، وكذا وفيات الأطفال خاصة الرضع منهم.

4-4- العوامل البيولوجية: والمتمثلة في سن البلوغ، والرضاعة الطبيعية، والأمر اض التي تصيب الأزواج، هذا بالإضافة إلى العقم بعد الولادة.

5- الخصوبة واتجاهاتها في الجزائر:

بعد افتكاك الجزائر لاستقلالها شهدت معدلات المواليد في أعوام الستينات ارتفاعا ملحو ظا حيث قدر بـ 50 طفل لكل 1000 من السكان سنة 1970[1]، وهذا راجع للتغيرات السياسية والصحية والاقتصادية، الاجتماعية، والتي عرفت على إثرها الجزائر ظاهرة إعادة الإنجاب تعويضا للخسائر البشرية (الاسترجاع الديموغرافي Récupération démographique) التي فقدت أثناء للاستعمار الفرنسي، كما تميزت هذه المرحلة بارتفاع تدريجي في المعدلات الخامة للولادات، بحيث نلاحظ ارتفاع المعدل الخام للولادات من 22.07‰ إلى 22.98‰ ما بين سنتي 2006 و2007، ليستمر في الارتفاع بوتيرة بطيئة ليصل سنة 2008 إلي 23.62‰، وإلى 24.07‰ سنة 2009 ليرتفع سنة 2011 إلى 24.78‰ وهذا راجع للارتفاع في معدلات الزواج وعدد النساء في سن الإنجاب.

كما تجدر الإشارة إلى أن حجم الولادات في سنة 2013 عرف تراجعا لأول مرة منذ سنة 2003، حيث سجل انخفاضا بـ 15000 ولادة حية مقارنة بسنة 2012 (انخفاض بنسبة 1.6%). أدى هذا التراجع إلى انخفاض المعدل الخام للولادات من 26.08‰ إلى 25.14‰[2].

---

[1] ONS, **Annuaire statistique de l'Algérie**, N15, Alger, 1991.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات. **دبموغرافيا الجزائر**، 2013، ص 1.

أما سنة 2014تميزت بارتفاع لم سبق له مثيل لعدد الولادات حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 1014000 ولادة حية وهو ما يعادل 2700 ولادة حية في اليوم بينما سجلت سنة 2013 معدل2600 ولادة في اليوم. أدى هذا التزايد إلى ارتفاع المعدل الخام للولادات من 25,14 ‰ إلى 25,93 ‰ما بين 2013 و2014[1].

كما تميزت سنة 2015 بارتفاع عدد الولادات حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 1040000 ولادة حية وهو ما يعادل 2800 ولادة حية في اليوم. بينما عرفت سنتي 2014 و2013 معدل 2700 و2600 ولادة في اليوم على التوالي[2]. تجدر الإشارة إلى أن هذه هي السنة الثانية على التوالي التي تجاوز فيها حجم الولادات عتبة المليون.

عرف حجم الولادات ارتفاعا بـ 26000 ولادة بين سنتي 2014 و2015 أي بارتفاع نسبي بلغ 2.6% وهو ما يعادل نصف الارتفاع النسبي المسجل بين سنتي 2013 و2014. كما واصل المعدل الخام للولادات ارتفاعه ليبلغ 26.03‰ سنة 2015.

ومن جهة أخرى عرف المؤشر التركيبي خلال الفترة 2006-2015 ارتفاعا محسوسا ومتواصل، بحيث ارتفع من 2.48 إلى 3.1 طفل لكل امرأة، مسجلا بذلك قفزة قدرها 0.53 طفل لكل امرأة خلال 9 سنوات. وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية التي قضت على المكبوتات المتعلقة بالإنجاب والزواج. وإلى تحسن الأوضاع الاقتصادية (ارتفاع سعر البترول) كان له أثر إيجابي على المستوى المعيشي للفرد. ضف على ذلك تحسن الأوضاع الاجتماعية والصحية مما أذى إلى الاهتمام بالصحة الإنجابية للأم والمتمثلة في الرعاية الطبية المستمرة قبل الزواج وأثناء الزواج وقبل الحمل وأثناءه وبعده[3].

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، **ديموغرافيا الجزائر**، 2014، ص 3.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi، **ديمغرافيا الجزائر**، 2015، ص01.

[3] O.N.S. **COLLECTION STATISQUE** ,N° 575,2010,P03/ N° 740,2015,P1.

أما في سنة 2017 فنلاحظ تواصل في الانخفاض المسجل في عدد الولادات غاية سنة 2023 ، حيث سجل 000 895 ولادة حية خلال ذات السنة. و تجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى منذ عام 2010 التي ينخفض فيها حجم المواليد دون عتبة 000 900 ولادة. كما أن هذا الانخفاض في حجم المواليد الأحياء أثر على معدل المواليد الخام، الذي انخفض 23.80 ‰ إلى 19.32 ‰ بين عامي 2019 و 2023.[1]

5- قياس ظاهرة الولادية والخصوبة:

5-1- المعدل الخام للولادات: (taux brut de natalité/ TBN): هو متوسط عدد المواليد لكل ألف من السكان داخل دولة معينة أو داخل حدود جغرافية محددة خلال سنة ميلادية معينة، ويحسب وفق المعادلة التالية[2].

$$\text{المعدل الخام للولادات} = \frac{\text{عدد المواليد في سنة معينة في منطقة معينة}}{\text{عدد السكان التقديري في منتصف السنة في نفس المنطقة}} \times 1000$$

5-2- معدل الخصوبة العام(Le taux de fécondité générale/ TFG):

ويشار بهذا المعدل إلى خصوبة النساء بغض النظر إذا ما كانت متزوجة أو عازبة أو مطلقة أو أرملة، وهو عدد المواليد بالنسبة إلى كل 1000 امرأة في سن الإنجاب (15-49) سنة، داخل دولة معينة أو داخل حدود جغرافية محددة خلال سنة ميلادية معينة، ويحسب وفق المعادلة التالية.

$$TFG = \frac{\text{عدد المواليد فى سنة معينة ومنطقة}}{\text{عدد النساء في سن الحمل(15-49) في منتصف السنة}} \times 1000$$

---

[1] ONS , **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2020 a 2023**, op.cit, p 22

[2] جويدة عميرة، **التحليل الإحصائي للبيانات الاجتماعية والديمغرافية**،عالم الأفكار، الجزائر، 2018 ص 248.

مثال: سجلت الجزائر في سنة 2014 1014000 ولادة حية، والمقابل بلغ عدد النساء في سن الإنجاب في 2014/7/1 10700000 نسمة / أي في منتصف السنة، ما هو معدل الخصوبة العام.

$$TFG = \frac{1014000}{10700000} \times 1000 = 94.76‰$$

3-5- معدل الخصوبة حسب العمر: هو حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء للنساء خلال السنة في ذات السن على العدد الكلي للنساء من نفس السن. وغالبا ما تستعمل لأغرض المقارنة والتعرف على وجه الاختلاف في الخصوبة في أعمار مختلفة. ويحسب:

$$\frac{\text{عدد المواليد للنساء خلال سنة في فئة عمرية ما}}{\text{عدد النساء في في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} \times 1000$$

وتكمن أهمية احتساب هذا المعدل في كون أن المواليد ليسوا نتاجا لكل سكان المجتمع، ولكنهم نتاجا لمجموعة سكانية لها خصائصها الديموغرافية المميزة، وخاصة في مجال التركيب العمري الذي تختلف فيه الكثير من المجتمعات.

4-5- معدل الخصوبة الكلي: هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية، مع افتراض خضوعها لنفس ظروف الخصوبة الملاحظة خلال هذه السنة. أو بتعبير آخر هو مجموع معدلات الخصوبة حسب العمر لجميع الأعمار وفق لفئات السن الخماسية للنساء في

سن الإنجاب، 15-19 سنة، 20-24 سنة، 25-29 سنة، 30-34 سنة، 35-39 سنة، 40-44 سنة، 45-49 سنة، مضروب في خمسة.

مثال توضيحي:

لدينا جدول الأعمار المختصر التالي الذي يبين توزيع الأعمار حسب عدد المواليد الكلي وعدد الإناث في منتصف السنة.

الفئات العمرية	عدد الإناث	عدد المواليد الكلي
15 – 20	100000	2000
20 – 25	90000	10000
25 – 30	110000	17030
30 – 35	120000	15300
35 – 40	115000	9000
40 – 45	90000	3000
45 – 50	95000	80

المطلوب: حساب معدل الخصوبة الكلي.

الحل: لابد أولا أن نحسب معدل الخصوبة لجميع الأعمار.

$$\text{معدل الخصوبة } [15-20] = \frac{2000}{100000} \times 5 \times 1000 = 100 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الخصوبة } [20-25] = \frac{10000}{90000} \times 5 \times 1000 = 555.55 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الخصوبة } [25-30] = \frac{17030}{110000} \times 5 \times 1000 = 774.09 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الخصوبة } [30-35] = \frac{153000}{120000} \times 5 \times 1000 = 637.5 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الخصوبة } [35-40] = \frac{9000}{115000} \times 5 \times 1000 = 391.3 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الخصوبة } [40-45] = \frac{3000}{90000} \times 5 \times 1000 = 637.5 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الخصوبة } [45-50] = \frac{80}{95000} \times 5 \times 1000 = 4.21 \text{ ‰}$$

ويساوي 2629.31‰

معناه أنه لكل 1000 امرأة يمكن إنجاب حوالي 2629 مولود حي.

5-5- مقاييس النمو السكاني:

أ- الزيادة الطبيعية :تنتج الزيادة الطبيعية عن التغير في عدد السكان و هي الفرق بين عدد المواليد و عدد الوفيات أي:

الزيادة الطبيعية = عدد المواليد - عدد الوفيات

ب- معدل النمو الطبيعي : وهو حاصل قسمة الزيادة الطبيعية على إجمالي عدد السكان في منتصف السنة و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

ونستطيع حسابه عن طريق معدلات الوفيات والولادات وفق الطريقة الثانية:

معدل الزيادة الطبيعية/ معدل النمو الطبيعي هو الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات في سنة واحدة[1].

ج- **معدل الزيادة السكانية**: هو الزيادة الطبيعية مضافا إليه صافي الهجرة على إجمالي عدد السكان في منتصف السنة و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الزيادة السكانية} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية + صافي الهجرة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

بحيث أن: صافي الهجرة هو الفرق بين الهجرة الوافدة والمغادرة.

أما عن حساب **معدل النمو الطبيعي** بالصيغة المختصرة حين تتوفر المعدلات: فيحسب وفق العلاقة التالية:

معدل النمو الطبيعي + معدل صافي الهجرة

ثالثا: ظاهرة الوفيات: la mortalité

1- ماهية ظاهرة الوفيات:

تعتبر ظاهرة الوفيات كعامل فعال في تغير السكان إذ تشير الوفاة إلى الركن الثاني من مكونات النمو السكاني، مع المواليد تشكلان الركيزة الأساسية لدراسة تغير السكان في أي منطقة".

عرف المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات الوفيات: **بأنها جمع وفاة وهي الموت ويطلق لفض الوفيات على معدل الوفيات تسامحا[2].**

---

[1] Ali Kouaouci. **opcit**, p222.

[2] المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)**،المرجع السابق، ص85.

لقد قدمت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية توصياتها بشان وضع تعاريف إحصائية للوفيات. أما التعريف الدولي للوفاة الذي تنادي به الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية باستخدامه هو:" **الوفاة(Death) هي الاختفاء الدائم لكل دلائل الحياة في أي وقت بعد الولادة "**، أي يعني بالضرورة أن تحدث الوفاة بعد الولادة الحية دون الأخذ في الاعتبار الفترة السابقة للولادة الحية، أي لا تحتوي على وفيات الأجنة والتي عرفت تعريفا مستقلا هو[1]:

" **وفيات الأجنة (Fetal Death) هي الوفاة السابقة لإتمام استخلاص أو استخراج ناتج الحمل من أمه بغض النظر عن مدة الحمل أي إذا لم يظهر أي دليل للحياة مثل ضربات القلب وغيرها بعد فصل الجنين عن أمه** ".

وبذلك فأن وفيات الأجنة تتضمن كل أنواع فقدان الحمل الناتجة عن:

* ولادة ميتة (**Stillbirth**): عادة بعد(28) أسبوع من الحمل.

* سقط (**Miscarriage**): انتهاء حالة الحمل مبكرا قبل الأسبوع الـ 28.

* إجهاض إنهاء الحمل (**Abortion**): المتعمد (سواء كان ذلك قانونيا أو غير قانوني).

1-1- وفيات الأطفال الرضع: la mortalité infantile

هي وفيات الأطفال الذي يقل سنهم عن سنة (0 -1) سنة وتتشكل من:

أ- وفيات الأطفال المتقدمة: la mortalité néonatale précoce.

وهي وفيات الأطفال الرضع خلال الشهر الأول من الحياة.

ب- وفيات الأطفال المتأخرة: la mortalité néonatale.

وهي وفيات الأطفال الرضع التي تتراوح أعمارهم ما بين(28-365) يوم.

2- أمل أو توقع الحياة عند الولادة: espérance de vie

[1] خالد زهدي خواجه، **إحصاءات ومقاييس الوفيات**، بدون ذكر البلد والسنة، ص2.

هو مقياس افتراضي و مؤشر مهم على الحالة الصحية العامة للناس في بلد ما وجودة خدمات الرعاية الصحية التي يتلقونها. ويعرف بأنه "**بأنه متوسط عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها المولود الجديد إذا ظلت الأوضاع الصحية والمعيشية في وقت الولادة على نفس المستوى**"[1].

ويقاس أمل الحياة باستخدام أساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة، وهي تعتبر من أهم الدوال في جدول الوفاة (الحياة)، وذلك من أجل معرفة ظروف الوفاة والمقارنة بين مختلف المجتمعات السكانية[2].

3- الأسباب المؤدية إلى الوفيات: تعتبر الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال الرضع بصفة خاصة من أهم المؤشرات التي تدل على درجة تقدم الدول ونموها، وهي مرآة تعكس درجة تحضر الأمة وتقدمها ورفاهيتها وأمنها[3].

1-3- الأسباب المؤدية للوفيات الناجمة عن الأمراض: ومنها الأمراض المعدية وغير المعدية

2-3- لأسباب المؤدية للوفيات الناجمة عن العوامل الديمغرافية والاجتماعية: ونذكر منها سن الأم، رتبة المولود وجنسه، الفترة ما بين الولادة، بالإضافة إلى المستوى التعليمي للأبوين: يقول ألفريد سوفي:

« L'ignorance est plus meurtrière que la pauvreté »

"الجهل أكثر قتلا من الفقر".

3-3- لأسباب المؤدية للوفيات الناجمة عن العوامل البيولوجية والطبيعية: وهي على نوعين الأسباب الوفيات الخارجية والداخلية وهي[4]:

---

[1] منظمة التعاون الإسلامي. **التقرير الصحي لمنظمة التعاون الإسلامي 2015**. أنقرة تركيا، 2015، ص40.

[2] خالد زهدي خواجه. المرجع السابق، ص 49.

[3] محمد الغريب عبد الكريم. **سوسيولوجيا السكان**. المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1982، ص46.

[4] آسيا شريف. المرجع السابق، ص45.

أ- أسباب الوفيات الخارجية: تكون ناتجة عن تأثير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما فيها الأمراض المعدية (التيفووويد والكوليرا) والرئوية والهضمية الناجمة عن الجراثيم والتغذية.

ب- أسباب الوفيات الداخلية: هي أساسا بيولوجية تنتج إما عن أسباب خلقية بمعنى تتعلق بالفيزيولوجية أو بالوظائف العضوية مثل السرطان والأمراض المتعلقة بالدورة الدموية والنزيف الداخلي في المخ.

3-4-الأسباب المؤدية للوفيات الناجمة عن العوامل البيئية والصحية: ومن بينها البيئة السكنية، ومياه الشرب المأمونة، وقنوات الصرف الصحية، و تأثير المناخ.

4- تطور ظاهرة الوفيات واتجاهاتها.

عرفت معدلات الوفيات منذ عام 1950 انخفضا بمقدار النصف في العالم أي من 20‰ إلى 8 ‰ في سنة 2015. كما تقلصت معدلات وفيات الأطفال الرضع في بداية الخمسينات من القرن الماضي، بحيث كانت في نصف بلدان العالم تتجاوز 150‰، لتتقلص إلى 37‰ في[1]، 2015.

أما في – **الجزائر** - فنظرا للوضعية الصحة المتدهورة في السنوات الأولى من الاستقلال، والتي كانت تتميز بانتشار الأوبئة والأمراض المعنية كالديفتيريا والسل والطاعون، والتيتانوس، والجدري، والتيفوئيد، فقد ركزت الجزائر في السنوات الأولى بصفة أساسية على وضع برامج من أجل تحسين الخدمات الصحية واعتمادها على سياسة صحية وقائية ترتكز على مكافحة هذه الأمراض الوبائية، وهذا من خلال الاعتماد بالأساس على تطبيق برامج التلقيح الإجباري الذي يخص الأطفال، والذي كان لها الدور الكبير في القضاء على الكثير من الأمراض المعدية التي كانت سببا أساسيا في الوفيات وخاصة وفيات الأطفال. أما حديثا فتقوم السياسات الصحية على إعداد خارطة

[1] INED, **tous les pays du monde**, in : population et société, n°525, opcit, p 2.

صحية جديدة تساعد على الوقوف عند الأسباب الحقيقية للوفاة. فمن خلال هذه الجهود والسياسات استطاعت الجزائر أن تتحكم في الأسباب المؤدية للوفاة وتقلص معدلات وفياتها، بحيث تقلص معدل الخام للوفيات من 4,51‰ عام 2009 إلى 4,44‰ عام 2014[1]. وانخفض معدل وفيات الرضع من 55.7‰ إلى 26.8‰ ما بين سنتي 1990 و2011[2]، ليواصل انخفاضة إلى 25.6 ‰ في سنه 2014.

وعلى غرار أغلب البلدان، شهد عامي 2020 و 2021 مستوى قياسيا من الوفيات تحت تأثير الأزمة الصحية وعواقبها المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك القيود الصحية المفروضة لاحتواء جائحة كوفيد 19، حيث بلغ عدد الوفيات 241 ألف و 258 ألف حالة على التوالي. ولم نشهد تراجعا إلا إبتداءا من سنة 2022 حيث انخفض إلى 203 ألف حالة ، ثم استمر في الانخفاض في عام 2023 ليبلغ 192 ألف وفاة

وأدى هذا الارتفاع بدوره إلى ارتفاعا محسوسا لمعدل الوفيات الخام خلال الفترة 2020 2021 ، حيث انتقل من 4.55 إلى5.45 ‰ ما بين 2019 و 2020 لتصل إلى 5.75 ‰ في عام 2021 قبل أن ينخفض إلى 4.45 ‰ ثم إلى 4.15 ‰ بين عامي 2022 و 2023 على التوالي.

وقد كان للاضطراب المسجل في مستوى الوفيات بالغ الأثر على متوسط احتمال البقاء على قيد الحياة المتوقع عند الولادة، حيث سجلنا انخفاضا قدره 1.9 سنة على المستوى الإجمالي ما بين سنتي 2019 و 2020 ، وكان انخفاض مستوى هذا المؤشر أكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث74.2 سنة مقابل 77.9 سنة على التوالي[3]

---

[1] الديوان الوطني الإحصائيات. **ديمغرافيا الجزائر 2014**، المرجع السابق، ص3.

[2] ONS, **Statistique de l'Algérie**, Alger, 2012.

[3] ONS , **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2020 a 2023**, op.cit, p 22

من ناحية أخرى، نسجل خلال سنة 2022 ارتفاعا لذات المؤشر حيث بلغت الزيادة 1.4 سنة مقارنة بالمستوى المسجل قبل 2020 ، و ارتفع المعدل ليصل إلى عتبة 80 عاما لأول مرة لدى الإناث .وفي سنة 2023 ، يستمر هذا الاتجاه التصاعدي، ليبلغ 79.6 سنة على المستوى الوطني مع فوارق بين الجنسين تصل إلى 78.2. سنة لدى الرجال و 81.0 سنة لدى النساء[1].

5- قياس ظاهرة الوفيات:

يمكن معرفة مستوى الوفيات السائد في أي مجتمع، عن طريق مجموعة من المقاييس المرتبطة به، والتي تتمثل عادة في معدل الوفيات الخام، ومعدل الوفيات العمري والنوعي، ومعدل وفيات الأطفال الرضع.

5-1- معدل الوفيات الخام: (taux brut de mortalité) TBM: وهو أبسط المقاييس وأكثرها استعمالا، كونه يعبر عنه بعدد الوفيات لكل ألف من السكان في السنة، وسمي بالخام لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق في الوفاة حسب التركيب العمري والنوعي، ويكتب وفق الصيغة الرياضية التالية:

TBM = عدد الوفيات خلال سنة معينة x1000/ عدد السكان الكلي في منتصف السنة.

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة في سنة معينة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال: بلغ عدد سكان الجزائر في 2016/1/1 حوالي 40400000 نسمة، وفي 2017/1/1 حوالي 41200000، كما سجل في سنة 2016 حوالي 183000 حالة وفاة. ومنه يحسب المعدل الخام للوفيات وفق الطريقة التالية:

[1] IBID, p 23

أولا: لابد من حساب متوسط عدد السكان أو عدد السكان في منتصف السنة

$$\text{متوسط عدد السكان} = \frac{41200000+40400000}{2} = 40800000$$

$$TBM = \frac{40800000}{183000} \times 1000 = 4.48‰$$

ويعد هذا المعدل خاما, لأنه لا يميز بين الفئات العمرية التي تختلف فيما بينها في احتمالية الوفاة، فترتفع في واحدة وتنخفض في أخرى. ونتيجة لاختلاف الوفيات حسب الأعمار يلاحظ ارتفاع معدل الوفيات الخام في بعض الدول، وانخفاضه في دول أخرى. وفي هذا دلالة على تأثر معدل الوفيات الخام بنمط التركيب العمري من حيث الفتوة والهرم[1]. ومن أجل ذلك سنتطرق إلى معدلات الوفاة حسب التركيب العمري والنوعي.

2-5- معدلات الوفيات حسب التركيب العمري والنوعي:

وتعتبر هذه المعدلات من بين أكثر معدلات الوفيات دقة، لإمكانية ضبط تأثير التركيب العمري الذي قد يتسبب في بعض المشكلات عند المقارنات بين مجتمعات وأخرى تختلف في تركيبها العمري. وتحسب هذه المعدلات حسب الأعمار كما يلي:

أ- معدل الوفيات حسب العمر: ويحسب عن طريق تقسيم العدد السنوي للوفيات لعمر **X** على متوسط السكان في نفس العمر، ويحسب وفق القانون

[1] رشيد بن محمد الخريف، المرجع السابق، ص 401.

التالي:

$$\text{عدد الوفيات لفئة عمرية معينة} \times 1000 = \frac{\text{عدد الوفيات لفئة عمرية معينة}}{\text{متوسط السكان في نفس الفئة}}$$

عادة ما يكون هذا المعدل أكثر دقة عندما يحسب حسب النوع، أي للذكور والإناث كل على حدة. لذلك من المفيد كذلك حساب معدلات الوفيات حسب الجنس (ذكور/ إناث)، ذلك أن العوامل المؤدية لوفيات الذكور تختلف على ما هي عليه عند الإناث.

ب- معدل الوفيات حسب الجنس: ويحسب عن طريق تقسيم العدد السنوي للوفيات الجنس (ذكور/ إناث)، على عدد الجنس (ذ/ إ) في منتصف السنة، ويحسب وفق القانون التالي:

$$\text{معدل وفيات الجنس(ذ/إ)} = \frac{\text{العدد السنوي لوفيات الجنس (ذ/إ)}}{\text{عدد الجنس في منتصف السنة}} \times 1000$$

3-5- معدل وفيات الأطفال الرضع(أقل من سنة): mortalité infantile

يقيس هذا المعدل حالات وفاة الأطفال خلال السنة الأولى من ميلادهم/ (أقل من سنة)، ويعرف اعتياديا بكونه حاصل قسمة عدد وفيات الأطفال أقل من سنة المصححة خلال السنة على الولادات الحية المصححة لذات السنة. ويحسب وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد الوفيات الأقل من سنة في سنة}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة}} \times 1000$$

يعتبر المعدل وفيات الأطفال الرضع كمؤشر قوي لقياس تقدم الدول خاصة على مستويات الخدمة الصحية، بحيث يعكس مدى نجاعة السياسة الصحية للدولة في تحقيق المساواة في الصحة من حيث ما تقدمه من خدمات صحية لائقة لمواطنيها، والارتقاء بمستويات الخدمة الصحية. ويتم حساب هذا المعدل وفق المعادلات التالية[1]:

أ- معدل وفيات حديثي الولادة: Taux de mortalité néonatale

$$1000 \times \frac{\text{عدد وفيات المواليد التي تتراوح أعمارهم ما بين 1-28 يوم خلال سنة معينة}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة}}$$

ب- معدل وفيات حديثي الولادة المتقدمة: Taux de mortalité néonatale précoce

هو حاصل قسمة وفيات الأطفال الرضع حديثي الولادة أي خلال الأسبوع الأول من الحياة على مجموع الولادات الحية المسجلة خلال نفس السنة.

$$1000 \times \frac{\text{عدد وفيات المواليد التي تتراوح أعمارهم ما بين 1-7 أيام خلال سنة معينة}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة}}$$

ج- معدل وفيات حديثي الولادة المتأخرة: Taux de mortalité néonatale tardive

وهو عدد الوفيات التي تحدث عند الأطفال ما بين(7-28) يوم لكل ألف مولود حي في منطقة معينة في ستة معينة، ويحسب وفق القانون التالي:

$$1000 \times \frac{\text{عدد وفيات المواليد التي تتراوح أعمارهم ما بين 7-28 يوم خلال سنة معينة}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة}}$$

[1] آسيا الشريف، المرجع السابق، ص 62.

4-5- العمر المتوقع عند الميلاد(أمل الحياة): espérance de vie

يقصد بهذا المفهوم متوسط السنوات المتوقع الذي يعيشها المولود (أي متوسط طول عمر الفرد)، وهو المتوسط التقديري لعدد السنوات الإضافية التي يتوقع أن يعيشها الفرد إذا استمرت معدلات الوفيات العمرية على ما هي عليه. ويتم قياس العمر المتوقع عند الميلاد (أو توقع الحياة) من خلال ما يسمىجداول الحياة التي ، تعد من أكثر الأساليب الديموغرافية استخداما في دراسة الوفيات وإجراء الإسقاطات السكانية. وهو الأمر الذي سنفصل فيه في لاحقا عند تطرقنا لمحور للإسقاطات الديموغرافية.

مثال توضيحي:

بلغ عدد سكان الجزائر في منتصف سنة 2011 حوالي 36717000 نسمة منهم 18579000 ذكور وحوالي 18138000 إناث، كما قدر عدد الوفيات من نفس السنة حوالي 148785 وفاة، 84200 وفاة من الذكور و 64585 من الإناث. هذا وقدر عدد الولادات حوالي 909563 ولادة حية.

والجدول التالي يبين توزيع عدد الوفيات وعدد السكان حسب العمر.

السن	عدد الوفيات	عدد السكان من الذكور
0	2314	-
1	367	-
10-5	1265	2075000

المطلوب:أحسب معدل الوفيات الخام مع حساب معدل الوفاة للفئة 5-10سنوات، مع حساب معدل وفيات الذكور، ووفيات الأطفال الرضع.

الحل:

$$\textbf{TBM} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال } 2011}{\text{عدد السكان في منتصف } 2011} \times 1000$$

$$\textbf{TBM} = \frac{148785}{36717000} \times 1000 = 4.05 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الوفيات 5-10 سنوات} = \frac{\textbf{عدد المتوفين للفئة 5-10سنوات}}{\textbf{متوسط السكان للفئة 5-10سنوات}} \times 1000$$

$$= \frac{21265}{20750000} \times 1000 = 0.60 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل الوفيات الذكور} = \frac{\textbf{عدد المتوفين للفئة الذكور}}{\textbf{متوسط السكان من الذكور}} \times 1000$$

$$= \frac{84200}{\frac{\textbf{18579000}}{100}} \times 1000 = 4.53 \text{ ‰}$$

$$\text{معدل وفيات الرضع 2011} = \frac{\text{عدد الوفيات الأقل من سنة فى 2011}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال 2011}} \times 1000$$

$$= \frac{2314}{909563} \times 1000 = 2.54 \text{ ‰}$$

رابعا: الهجرة وحركة السكان:

1- تعريف الهجرة:

يمكن تعريف الهجرة السكانية بأنها انتقال أو ترحال الناس من بلدهم أو وطنهم إلى بلد آخر أو من منطقة إلى أخرى داخل بلدهم، أو أنها التغيير الدائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة[1].

كما يمكن تعريفها على أنها انتقال الأفراد من منطقة إلى منطقة أخرى، سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليها بالهجرة الداخلية، أو الهجرة إلى خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه بالهجرة الخارجية.

والهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة.

2- أنواع الهجرة: إن المتتبع لظاهرة الهجرة يلحظ تعدد أشكالها تبعا لعدد من الاعتبارات منها الدوافع والفترة الزمنية والحجم والكم والكيف.

2-1- الهجرة من حيث الكم (عدد المهاجرين):

أ- الهجرة الفردية: وهي هجرة الأفراد منفردين قريبا أو بعيدا من أماكن سكناهم الأصلية، وعن أسرهم، وذلك لسبب أو لآخر.

[1] إحسان محمد الحسن. موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)، الطبعة1، 1999، ص65.

ب- الهجرة الجماعية: يتخذ هذا الشكل من أشكال الهجرة أنماط مختلفة لعل من أبرزها ما يلي:

- ✓ **الهجرة الأسرية:** حيث يهاجر رب الأسرة وزوجته وأبنائه في وقت واحد.
- ✓ **هجرة العشائر والقبائل:** يسود هذا الشكل من أشكال الهجرة في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية بشكل خاص وبالذات لدى العشائر والقبائل التي تقطن في المناطق القريبة من الحدود.

2-2- الهجرة من حيث الكيف: وهي بدورها تشمل ما يلي:

أ- الهجرة الشاقولية: وهي الهجرة التي يسعى من خلالها المهاجر إلى التغيير في مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية أو في كلتيهما، والسعي نحو ما يظنه الأحسن أو الأفضل، مثل ذلك الفلاح الذي يسعى وراء العلم حتى وصل إلى إنهاء دراسة الجامعية، واستقر في المدينة ليعمل في مجال دراسته[1].

ب- الهجرة الأفقية: ويقصد بها تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بالعمل نفسه، كأن ينتقل مزارع من قريته لضيق أرضه، أو جفافها ليذهب إلى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض الخصبة والمياه، وفي كلتا الحالتين يعمل مزارع[2].

3-2- تصنيف الهجرة حسب المكان:

تصنف الهجرة حسب المكان إلى هجرة دولية أو خارجية وأخرى داخلية.

أ- الهجرة الدولية أو الخارجية: هي عملية انتقال الأفراد والجماعات من دولة أخرى طلبا للعمل، أو فرارا من الاضطهاد، أو تطلعا إلى مستوى حياة أفضل. والهجرة الدولية حق قانوني – أقره فقهاء القانون الدولي المعاصرين – للإنسان بصفته إنسانا حرا كريما يتمتع بحقوق تفرض عليه واجبات، هذا وتأخذ الهجرة الخارجية ثلاثة أشكال رئيسية:

---

[1] عبد القادر القصير. **الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992 م، ص 111.

[2] توفيق الجرجور. **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، دار الفكر، دمشق، 1980، ص 53.

- ✓ **هجرة موسمية أو فصلية:** يقوم بها المهاجرون في مواسم معينة.
- ✓ **هجرة مؤقتة:** وفيها ينتقل الفرد إلى الخارج لمدة محددة بهدف تحقيق مكاسب معينة، ثم يعود إلى وطنه الأصلي ثانية.
- ✓ **هجرة دائمة:** وهي هجرة الأفراد خارج أوطانهم بصفة نهائية واستيطان البلاد المقصودة.

ب- الهجرة الداخلية: يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الأفراد والجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة – داخل الدولة الواحدة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر، تتوفر فيه أسباب الرزق، وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها من حيث السكان، وما يتبع ذلك من انخفاض، كما ذكرنا يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل لحركة السكان من مكان إلى آخر، ولاسيما الداخلية منها، وتعتبر من أهم الأسباب لهجرة السكان من الريف إلى المدينة، داخل البلد نفسه، وتختلف عوامل الجذب والطرد للمهاجرين من مكان إلى آخر، حسب وفرة العمل والمردود المادي الجيد،

3- الأسباب الأساسية المؤدية لهجرة السكان:

عندما نتكلم عن الأسباب المؤدية للهجرة أو حركة السكان في البلد سواء بداخله أو الحركة إلى خارجه، فلا بد لنا من الإشارة إلى العوامل التي تتوفر في البلدان المرسلة للمهاجرين وتعرف بعوامل الطرد، والعوامل التي تكمن في البلدان المستقبلة للمهاجرين وتعرف بعوامل الجذب. كما لابد لنا من الإشارة إلى احتياجات الأفراد سواء كانت بيولوجية أو سيكولوجية أو اجتماعية. وعلى هذا الأساس يمكن حصر أسباب هجرة السكان فيما يلي:

1-3- الأسباب النفسية: من محددات الهجرة العامل النفسي. وتعد حاجة الإنسان إلى تحقيق الذات من أهم العوامل النفسية المؤثرة في عملية هجرة الإنسان. إذا فقدان الفرد لحاجة التقدير أو إثبات الذات تدفعه للسعي جاهدا إلى تحقيقها، فالإنسان إن يشعر أنه لم يحقق ذاته النفسية في موطن إقامته فيحاول جاهدا إثبات نفسه عن طريق تغيير مكان إقامته والتوجه

أين يعتقد أنه يحقق هذا المبتغى، وهذا إحدى الخطوات المهمة للبحث عن الوجود النفسي[1].

2-3- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

أشارت الدراسات إلى أن الهجرة تنشأ عن عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين المجتمعات فتدفع عوامل معينة الأشخاص إلى الرحيل عن مكان إقامته الاعتيادية، في حين تجذب غيرها من العوامل السكان إلى المناطق المقصودة. فالأسباب الاقتصادية تتمثل في البطالة وعدم توفر مناصب للشغل، فالكثير من السكان يهاجرون بحثا عن العمل بسبب انتشار البطالة في البلد الذي بقيم فيه. كما أن انخفاض المرتبات داخل القطر الواحد أو خارجه كثيرا ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة من بلدهم الأصلي، فكثيرا ما تصل هذه المرتبات إلى حوالي 10 أمثال المرتبات التي كان يتقاضاها في بلده الأصلي[2].أما الأسباب الاجتماعية فهي تلك العوامل السائدة في المجتمع والتي تشمل (العادات والتقاليد، القيم والمعايير والأعراف، والنظم الدينية، والمكانة الاجتماعية)، مثلا كالهجرة من أجل الزواج، أو التطلع إلى مكانة اجتماعية أفضل..الخ.

3-3- الأسباب السياسية:

إن الهروب من الأوضاع السياسية الغير مستقرة كالحروب الأهلية والدولية وأعمال العنف والتعذيب والتقتيل من أهم الأسباب الرئيسية لهجرة السكان، وهي أكثر أهمية من الأسباب السابقة الذكر كون هذه الأخيرة كانت تؤدي إلى الهجرة الطوعية(ناتجة عن رغبة السكان)، أما العوامل السياسية يترتب عليها غالبا الهجرات القسرية الإجبارية(خارجة عن إرادة الأفراد). ويكشف لنا التاريخ في صفحاته العديد من الهجرات التي كانت للظروف

---

[1] فراس عباس، فاضل البياتي،المرجع السابق، ص ص 115-116.

[2] جويدة عميرة،**السياق التاريخي والديمغرافي لهجرة الجزائريين**، مجلة دفاتر مخبر التغير الاجتماعي، العدد 1، جامعة الجزائر، 2007، ص118.

السياسية دورا بارزا في حدوثها، مثلا الحربين العالمية الأولى والثانية بحيث ولدت هذه الأخيرة حركات هجرة ضخمة، إذ ثم ترحيل ونفي ما يزيد عن 30 مليون أوروبي[1].

4-3- الأسباب الديمغرافية:

إن الزيادة في حجم السكان والزيادة في معدلات النمو والزيادة الطبيعية والتوزيع الغير متكافئ للسكان، يولد ضغط على الموارد الطبيعية والمساحة، وهذا بدوره يؤدي إلى التنافس والصراع على هذه الموارد والمساحة، ومن أجل تفادي هذا الصراع يضطر الأفراد إلى الهجرة والبحث عن أراضي وموارد جديدة.

4- النتائج المترتبة عن هجرة السكان: تنحصر نتائج الهجرة فيما يلي :

4-1- نتائج الهجرة الدولية:

تترك الهجرة الدولية آثارا سواء في البلاد المرسلة أو المستقبلة وتنحصر في:

أ- الآثار الاقتصادية: وتتمثل في زيادة الاستثمار في العنصر البشري في البلاد المستقبلة أي اكتساب قاعدة من الأيدي العاملة الجديدة والفتية من البلاد المرسلة، حيث أن المهاجرين اغلبهم من الذكور ومن الطبقة النشطة الشغيلة، وهذا ما يتيح زيادة في استثمار الموارد الطبيعية. وهذا ما يحصل في البلدان المتقدمة والتي انتهجت سياسة تشجيع الهجرة لبلدانها بعدما طاردها شبح تشيخ مجتمعاتها، وبعدما فشلت سياساتها الرامية إلى تشجيع النسل. أما البلاد المرسلة، فأكيد ستعاني من فقدان قاعدة بشرية شغيلة هامة خاصة الشباب منهم وبالأخص الطبقة المثقفة والنخبة (هجرة الأدمغة).

ب- الآثار الاجتماعية: مع تزايد الأجانب في البلاد المستقبلة يشعر السكان الأصليون بنوع من التهديد في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والدينية

[1] فراس عباس فاضل البياتي، المرجع السابق، ص118.

والأمنية، وبالمقابل يشعر الأجانب بنوع من الدونية والنقص اتجاه هذا الأمر، هذا كله يؤدي إلى ظاهرة العنصرية.

إضافة إلى ظهور ما يسمى بظاهرة زواج الأجانب وما ينجم عنها من مشاكل بسبب اختلاف الثقافات والديانات...الخ.

ج- الآثار الديمغرافية: وتتمثل في التأثير على تركيب السكان وتتلخص هذه الآثار في النوع والعمر وبالتالي من حيث الخصوبة والزواج حيث يلاحظ في البلاد المستقبلة زيادة نسبة الذكور وارتفاع نسبة متوسطي العمر، والعكس كذلك في البلاد المرسلة.

2-4 نتائج الهجرة الداخلية:

تترك الهجرة الداخلية أثارا متعددة على المجتمع الريفي والحضري كما يلي:

- ✓ اختلال في التوزيع السكاني، بحيث يكون هناك ضغط على المدينة وهذا ما يؤدي بدوره إلى خلق الصراع والتنافس بين السكان على الموارد الطبيعية وعلى الشغل والسكن. كما هو الحال في الجزائر مثلا بين الجنوب والشمال.
- ✓ نقص حجم العمالة في الريف بسبب تمركز العمال في المدن والاتجاه نحو الإنتاج الصناعي والعزوف عن العمل الفلاحي.
- ✓ ظهور الكثير من المشكلات مثل الإسكان والمواصلات ومؤسسات الخدمة العامة والترفيه
- ✓ انتشار التوسع العشوائي وظهور الأحياء الهشة على حساب المنشآت القاعدية.
- ✓ انتشار الكثير من مظاهر السلوك المنحرف وارتفاع معدل الجريمة.
- ✓ ضعف آليات الرقابة المركزية (الأسرة) والتوجه والخضوع لآليات الضبط المركزية.
- ✓ تفكك الروابط الاجتماعية بين مختلف الجماعات المرتبطة بالقرابة وضعف شبكة العلاقات الاجتماعية بسبب تغير قيمها ومعاييرها.

5- قياس ظاهرة الهجرة:لاحتساب معدلات الهجرة يمكن الاستعانة بالمعدلات التالية:

5-1- معدل الهجرة الوافدة: ويحسب وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\frac{\text{عدد المهاجرين إلى دولة معينة أو منطقة جغرافية ما خلال السنة}}{\text{عدد السكان في نفس الدولة أو المنطقة الجغرافية في منتصف السنة}} \times 1000$$

5-2- معدل الهجرة المغادرة: ويحسب وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\frac{\text{عدد المهاجرين النازحين من البلد خلال السنة}}{\text{عدد السكان فى مكان الأصل فى منتصف السنة}} \times 1000$$

5-3-معدل صافي الهجرة: ويحسب وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين – عدد المهاجرين المغادرين}}{\text{عدد السكان في نفس الدولة أو المنطقة الجغرافية في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال توضيحي:

حسب التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية فقد قدر عدد المهاجرين الوافدين إلى مصر بـ 297448 مهاجر سنة 2013، أما عدد المهاجرين

المغادرين منها في نفس السنة فقد قدر بـ 3465707 مهاجر. هذا وقدر عدد السكان في منتصف بمصر سنة 2013 بـ 89100000 نسمة.

المطلوب: أحسب معدل الهجرة الوافدة والمغادرة في مصر لسنة 2013.

الحل:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{297488}{89100000} \times 1000$$

$$= 3.33‰$$

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{3465707}{89100000} \times 1000$$

$$= 38.89‰$$

خاتمة

تناول الكتاب إطار مفاهيمي ومنهجي شامل لفهم الظواهر السكانية في أبعادها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. فهو يهدف إلى تزويد الطلبة والباحثين والمهتمين بمجال السكان بمعارف ومفاهيم أساسية عن طبيعة الظواهر الديموغرافية، وعن أدوات تحليلية تساعدهم على قراءة التحولات الديموغرافية المعاصرة وفهم ديناميا تها المتشابكة، سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

لقد حاولنا من خلال فصول هذا المؤلف أن نبرز مكانة الديموغرافيا كعلم مستقل في مقاربة قضايا السكان، وأن نربط بين معطياتها الإحصائية وأساليبها الكمية والنوعية، وبين السياقات الاجتماعية والثقافية التي تفرز تلك الظواهر. كما سعينا إلى توضيح أهمية المعارف السكانية في دعم السياسات العمومية والتخطيط التنموي، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر من تحولات ديموغرافية عميقة، كالتشيخ السكاني، والهجرة، والتحضر، والتحولات الأسرية.

إن هذا العمل لا يدعي الإحاطة الكاملة بكل أبعاد الظاهرة السكانية، بل يفتح المجال أمام مزيد من البحث والتعمق والتفكير النقدي في قضايا الديموغرافيا المعاصرة، سواء من خلال توظيف المناهج الكلاسيكية للتحليل أو من خلال إدماج التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي والبيانات الضخمة في فهم التحولات السكانية المستقبلية.

وإذ نأمل أن يكون هذا المؤلف مرجعا أكاديميا مفيدا لطلبة علم الاجتماع والديمغرافيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه عام، فإننا نطمح أن يسهم أيضا في تنمية الوعي السكاني لدى القراء والباحثين وصناع القرار، إيمانا بأن فهم السكان هو الخطوة الأولى نحو بناء تنمية مستدامة تراعي الإنسان وتستشرف المستقبل.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر باللغة العربية:

أ- قائمة الكتب:

1- إسماعيل علي أحمد. **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، الطبعة الثامنة، .1997

2- بريسا رولان.**التحليل السكاني المفاهيم والطرق والنتائج**، ترجمة رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون ذكر السنة.

3- بيومي أحمد محمد وعبد العليم عفاف. **علم الاجتماع العائلي - دراسة التغيرات في الأسرة العربية-**، دار المعرفة الجامعية، مصر، .2005

4- الجرجور توفيق. **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، دار الفكر، دمشق، .1980

5- الجلبي علي عبد الرزاق. **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، .1982

6- حدة محمد. **الخطبة والزواج**، مطبعة الشهاب، باتنة ، ط2، 1994.

7- حسن أحمد عبد الباسط. **أصول البحث العلمي**، مكتبة التضامن، القاهرة، 1982.

8- الحسن محمد إحسان. **علم الاجتماع – دراسة تحليلية في النظريات والتنظيمات لاجتماعية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، .1988

9- الحسن محمد إحسان. **موسوعة علم الاجتماع** الدار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 1999.

10- الخريف بن محمد رشيد. **السكان/ المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، دار المؤيد، السعودية، ط2، 2008.

11- الخشاب مصطفي. **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، .1981

12- خواجه زهدي خالد. **إحصاءات ومقاييس الوفيات**، بدون ذكر البلد والسنة.

13- رايت ف، ج.، **مبادئ علم الاجتماع**، ترجمة محمد شيا، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

14- رونج دنس. **علم السكان**، ترجمة صبحي عبد الكريم، مكتبة مصر، 1963.

15- زكي بدوي أحمد. **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، .1993

16- زيني عبد الحسين وآخران.**الإحصاء السكاني**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1980.

17- الساعاتي حسن ، لطفي عبد الحميد. **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

18- شريف آسيا. **الظواهر الديموغرافية قراءات نظرية وتمارين تطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، .2015

19- شريف محمد فاتن **. الأسرة والقرابة دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2006.

20- تومي حسين. **مقدمة في دراسات السكان " نظريات وسياسات سكانية"**، دار للنشر، الجزائر ، 2024.

21- الشلقاني مصطفي. **طرق التحليل الديمغرافي، الإحصاء السكاني والديمغرافي**، دار السلاسل، الكويت، ط 2، 1994.

22- الصديقي عثمان سلوى. **قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

23- العاني عبد الحميد عبد اللطيف وآخرون. **المدخل إلى علم الاجتماع**، مطابع التعليم العالي، بغداد، **.**1990

24- الخريف بن محمد رشيد. **السكان/ المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، دار المؤيد، السعودية، ط2، 2008.

25- عبد الباقي زيدان.**أسس علم السكان**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976.

26- عبد الحي عبد المنعم. **علم السكان**، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 1985.

27-عبد الكريم الغريب محمد. **سوسيولوجيا السكان**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1982.

28- عمر خليل معن. **علم الاجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط3، 2004.

29- عميرة جويدة. **اتجاهات نظرية في علم السكان**، دار جوانا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

30- عميرة جويدة. **التحليل الإحصائي للبيانات الاجتماعية والديمغرافية**،عالم الأفكار، الجزائر،.2018

31- عميرة جويدة. **مصادر جمع البيانات الديمغرافية وطرق قياسها**. دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة،.2015

32- العيسوي محمد فايز. **سكان الجزائر دراسة ديموغرافية**، مجلة كلية الآداب، العدد 52، جامعة الإسكندرية مصر، 2003.

33- فاروق الشبول.**النمو السكاني والتنمية: من منظور الاقتصاد الإسلامي**، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008.

34- فاضل البياتي فراس عباس. **علم اجتماع السكان**، دار الجيل للنشر والطباعة، العراق، 2003.

35- القصير عبد القادر. **الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

36- مطانيوس مخول. **مبادئ الإحصاء السكاني** – منشورات جامعة دمشق، 1996-1997.

37- نجم الدين أحمد وآخرون. **الجغرافيا البشرية**، جامعة بغداد، بغداد، 1979.

38- هالبواك موريس. **المورفولوجيا الاجتماعية**، ترجمة: حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

ب- الدوريات والمجلات العلمية

39- فرجاتي نادر. **ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت،1983/05/24.

40- عميرة جويدة.**السياق التاريخي والديمغرافي لهجرة الجزائريين**، مجلة دفاتر مخبر التغير الاجتماعي، العدد 1، جامعة الجزائر، 2007.

ج- الأوراق المقدمة في الندوات المؤتمرات واللقاءات العلمية:

41- منظمة التعاون الإسلامي. **التقرير الصحي لمنظمة التعاون الإسلامي 2015**، أنقرة تركيا، 2015.

42- صندوق الأمم المتحدة للسكان. **المدونة التقنية للعائد الديمغرافي**، الجزائر، نوفمبر 2016.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأ جنبية:

43- André, Bel ramone, **la mobilité géographique d'une population**, paris, 1966.

44-BENKHELIL,R. **réflexion sur les structures familiales définition et reproduction sociodémographique**, institut national d'études et d'analyses pour la planification, mai 1982.

45- David Lucas and others, **beginning Population studies**, the Australian national university Canberra, 1980.

46-Cherif Assia. **Introduction à l'analyse démographique,** Editions casbah, Alger, 2014.

47- Daniel noir. **La transition démographique dans le monde,** PUF, paris ;1983.

48- Emile Durkheim, **The Division of Labor in society,** Translated by George Simpson, Glencoe, III, The free Press, 1947.

49- Roland Pressât. **L'analyse démographique-** paris. Parasse universitaire de France. 1973.

50- Kouaouci Ali. **Introduction a l'analyse démographique**, l'office des publication universitaires, Alger,2014.

51- Tabutin Dominique, **la collecte des données en démographie**: méthode organisation et exploitation ,liège, édition ordina ,1984.

52- United Nations **.Dictionnaire de mographique multilingue,** Département of Economic and Social Affairs Population Division, 2 édition, 2013.

53- O.N.S COLLECTION STATISQUE ,N° 575,2010,.

54- ONS, démographie d'Algérie ,1984, Alger, juin1985

55- ONS , **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2020 a 2023**, N°1030.

-

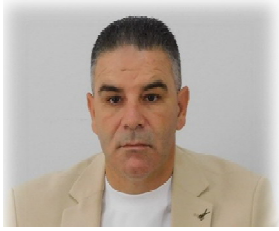

الدكتور عبد المالك بودور أستاذ بجامعة الجزائر-2- أبو لقاسم سعد الله، مسؤول فريق شعبة التكوين **"السكان والصحة"** ورئيس لجنة التكوين للدكتوراه بجامعة الجزائر-2- كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، رئيس فرقة بحث بمخبر الدراسات الديموغرافية والصحة العامة. مهتم بالدراسات السكانية والصحية، صدر للكاتب عدة مؤلفات في علم السكان والمقاولاتية.

لديه عدد من المقالات العلمية المنشورة في مجلات محكمة حول الأسرة، والرعاية الصحية، صحة الشباب والمسنين، الصحة الإنجابية. كما له عدة مشاركات ومداخلات في مؤتمرات وملتقيات علمية وطنية ودولية. حول القضايا السكانية والصحية، الذكاء الاصطناعي، المقاولاتية وريادة الأعمال.

الكتاب

يهدف هذا الكتاب البيداغوجي إلى تعزيز التفكير العلمي والمنهجي في مقاربة قضايا السكان، وهذا عن طريق تقديم عرض منهجي ومبسط للأسس النظرية والمفاهيمية لعلم السكان، مع التركيز على أهم المؤشرات والظواهر السكانية وطرق تحليلها. وقد جمع بين الدقة العلمية والوضوح البيداغوجي، بما يسمح للطلبة والقراء باكتساب معارف أساسية تمكنهم من فهم منطق التحليل السكاني وربطه بالإشكالات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

إن هذا الكتاب ليس مجرد مادة تعليمية جامدة، بل هو محاولة لتأسيس رؤية معرفية للظاهرة السكانية، من خلال ربط المفاهيم النظرية بالواقع الديموغرافي والاجتماعي الراهن، وتحليلها في ضوء المقاربات السوسيولوجية المعاصرة.

وجاء هذا الكتاب البيداغوجي ضمن أربعة فصول رئيسية، مستهلا فصله الأول الموسوم بـ مدخل عام إلى علم السكان، تم أبرزت في فصله الثاني والثالث، الأسس الفكرية للنظريات السكانية ومنهج البحث في علم السكان،

محاولا في آخر فصل التطرق إلى الظواهر الديمغرافية وضرورة دراستها في المجتمع.

ونأمل أن يكون هذا الكتاب لبنة تضاف إلى قائمة المراجع باللغة العربية، وأن يكون عونا للطلبة وكل الباحثين والمهتمين بالدراسات السكانية وقضاياها. ورجائي أن يكون قد وفر مرجعا وأساسا لدراسات أخرى أكثر عمقا واتساعا.